

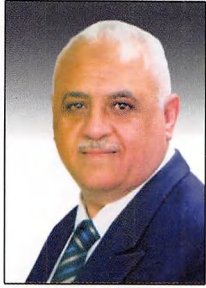
الزواج غير الرسمي في الوطن العربي

العنكبوت

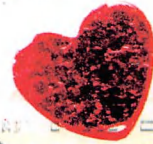
مجدي رجا



مكتبة دار العربية للكتاب



مجدى رجب



عقد زواج بمذكرة الجفظة
عدد 25 صحيفة 12
وصل 06 عدد 25

عدد: 8/86

1427

يعيش المجتمع العربى تحولات سريعة بفعل عوامل عديدة يقف البعض أمامها مندهشاً ويقف المعنيون بفهم وترشيد هذه التحولات عاجزين. لقد اقترح الكاتب مجدى رجب حصون هذا المجتمع وفتش فى أمراضه ورصدها وحدد مواطن الداء بدقة لتكون عوناً لعلماء الاجتماع وواضعى السياسات فى فهم مجتمعهم. ومن هذه الأمراض - التى ظهرت كنتيجة منطقية للانفتاح دون قاعدة معرفية - أنواع الزواج التى انتشرت بين الشباب مثل: العرفى والمسيار وزواج الكراكون، والطوايع والورد، والوشم وما تخلفه من كوارث ليس أقلها الأطفال مجهولو النسب، ولأن الأسرة السليمة هى النواة الأولى لمجتمع سليم، يطلق الكاتب صيحة تحذير مدوية للاهتمام بالشباب عماد هذه الأسر. الكاتب عاش طويلاً بين الشباب فى رحلته للبحث التى خرج منها بهذه الروشة العلاجية المهمة.

مكتبة الدار العربية للكتاب



6222006312237

بيت العنكبوت

الزواج غير الرسمي في الوطن العربي



مكتبة الدار العربية للكتاب

16 عبد الخالق ثروت تليفون: 23910250

فاكس: 23909618 - ص.ب 2022

E-mail: info@almasriah.com

www.almasriah.com

رقم الإيداع : 2007 / 26126

الترقيم الدولي : 2 - 590 - 293 - 977

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى : محرم 1429 هـ - يناير 2008 م

بيت العنكبوت

الزواج غير الرسمي في الوطن العربي

مجدى رجب

مكتبة دار العربية للكتاب



المحتويات

9 الإهداء
11 تقديم د. سهير عبدالعزيز
15 مقدمة
19 الزواج العرفي (فضائه.. ضحاياه.. خطاياه)
69 زواج المسيار
81 زواج الفرند
91 الزواج بالوشم.. والطلاق بهاء النار
101 زواج الكراكون
127 زواج المصيف
137 زواج البصمة.. والدم.. والورد!
141 زواج الإنترنت
145 زواج البيزنس
155 الزواج بالفاخرة

159 زواج الطوابع
161 زواج التيك أواى
165 الزواج المؤقت
173 زواج المساكنة والزواج الفندقى
177 الجوجولو.. أزواج تحت الطلب!
183 هل تتزوج مجهول النسب؟

الإهداء

إلى أسرتي:

هذا الجهد مقتطع من وقتكم،

فلعله يجعلني جديرًا بالمغفرة

مجدي رجب

تقديم

أ.د/ سهر عبد العزيز محمد يوسف

أستاذ الاجتماع وعميدة كلية الدراسات الإنسانية - سابقاً - جامعة الأزهر
ومدير المركز الدولي لدراسات الأسرة والتنمية

الأسرة وكما يقال دائماً: هي النواة الأولى في المجتمع، وهي الوحدة الأساسية التي يتكون منها، وبقدر ما يتوافر لهذه النواة من مقومات التماسك والقوة، بقدر ما ينعكس ذلك بالإيجاب أو السلب على المجتمع بأكمله، ومن ثم فإن تشرب مظاهر التفكك والعلاقات غير السليمة إلى هذه المؤسسة المهمة في المجتمع، هو من أهم أسباب ضياع هذا المجتمع.

ولقد أكدت الدراسات الاجتماعية التي أجريت على بعض الأسر المفككة والضعيفة في بنائها، والتي لم يتحقق لها ما أمر الله به من سكن ومودة ورحمة، ولم تبني على الأسس السليمة، أن أبناء هذه الأسر يعانون أمراضاً نفسية واجتماعية، وأنهم عرضة للانحراف والضياع، أكثر من أبناء الأسر المترابطة التي بنيت بناء جيداً وتتوافر بها سبل الرعاية والتربية والتنشئة الاجتماعية السليمة.

وتشير الشواهد إلى أن نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحالى، قد برزت فيها ظواهر غريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية، تتمثل هذه الظواهر في أنواع الارتباطات الغريبة والشاذة علينا بين الشباب والفتيات، وظهرت أنواع من الارتباطات لا تبنى بيوتاً، ولكن تحلّف وراءها أطفالاً مجهولى النسب وعرضة للضياع.

والأسباب كثيرة ومتعددة، فقد طُلّت الفضائيات والسموات المفتوحة علينا، بما يقبله ولا يقبله العقل والمنطق، وما يتنافى وأعرافنا وتقاليدها وأحكام ديننا الحنيف. هذا بالإضافة إلى الطموحات العالية والتي تعلو على إمكانيات كلا الزوجين أو طالبي الزواج، طموحات نتجت عن التقليد غير الرشيد، أو كما يسميه علماء الاجتماع "العدوى الاجتماعية"، أى التقليد الأعمى كما يسميه عامة الناس، تقليد للغير والتشبه به دون وعى ودون وضع أولويات، مما يضع العراقيين أمام الشباب عند الزواج الرسمي، ومع وجود الرغبة الطبيعية فى الارتباط، وغياب الوازع الدينى الذى يتحكم فى هذه الرغبة ويهذبها، تنتج مثل هذه الارتباطات الخاطئة.

إذن الظروف الاقتصادية الصعبة بجانب البطالة، التى وصلت إلى 17 مليون عاطل تقريباً، يطلبون العمل فى الدولة العربية ولا يجدونه، وبالتالي لا يستطيعون تكوين أسرة من زواج شرعى، يحتاج إلى موارد اقتصادية غير متوافرة خصوصاً مع مغالاة الأهل فى طلباتهم. ومع تكرار الأخطاء الجسيمة فى المجتمع، يسهل على النفس الضعيفة فعلها وتقليدها، وتكون النتيجة إقامة علاقات جنسية خارج نطاق الزواج الشرعى وخارج نطاق الأسرة، مما يؤدى فى النهاية إلى الضياع النفسى للزوجين، أو الفتى والفتاة والضياع المادى للأبناء، (وكما تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية) حيث تقذف إلى المجتمع من مثل هذه العلاقات بأبناء غير شرعيين، يضيعون ولا يجدون الاحتضان الأسرى، ومن ثم تقذف إلى المجتمع بذوراً قابلة للإجرام والانحراف بكل أنواعه.

والدراسة التى بين أيدينا هى ثمرة جهد كبير، وقد وُقِّى المؤلف فى أن يلقي الضوء على هذه القضية المهمة، والتى تكاد تصل إلى حد الظاهرة، واستطاع أن يحلل تحليلاً عميقاً لمعظم هذه الممارسات الجنسية، والتى يحاول أصحابها أن يسبغوا عليها صفة الشرعية، وهى بعيدة كل البعد عن هذه الصفة، فتعرض الكاتب لأنواع وحالات وأشكال الممارسات الجنسية، التى يعتقد مارسوها أنها زواج وأنها شرعية،

أو يحاولون تسميتها مسميات مقبولة لديهم معشر الشباب، بدلاً من الاسم المكروه لديهم والمنبوذ لدى الجميع، وهو "الزنا"، مبيّناً ذلك عن طريق عرض حالات من الواقع، والتعرض لأسبابها ودوافعها والتتائج الخطيرة المترتبة على ممارستها في الواقع العملي، وأن يبين من خلال عرض صادق وأمين لحالات حدثت بالفعل متابعاً نتائجها الخطيرة، وما وصلت إليه الحال بمثل هذه العلاقات.

ولقد تحاور الكاتب وناقش وعرض لآراء كثيرة، وتعرّض وحلل آراء الكثيرين من الصفوة وأهل العلم، وعرض لآراء علماء الاجتماع والنفس المتخصصين في تلك القضايا المطروحة، كما تناول آراء رجال الدين والشرعية، وكذلك رجال القضاء والقانون، وبذلك فقد تناول المؤلف جميع جوانب الظاهرة دينياً وشرعياً وقانونياً، وكذلك نفسياً واجتماعياً، فتناول بالنقاش والتحليل رأى علماء الاجتماع، موضحاً أسباب مثل هذه الارتباطات والدوافع الاجتماعية خلف هذا التصرف، وهذا الارتباط، وما التربية والتنشئة الاجتماعية خلف هؤلاء الشباب؟ ومن أى أسر خرجوا وفي أى ظروف اجتماعية عاشوا؟ وما الأساليب التربوية الصحيحة التى تجنب الأهل والأبناء، مثل هذا السلوك الغريب على مجتمعاتنا المحافظة؟ وما الذى يدفع الشباب للوقوع في مثل هذه العلاقات؟ ونتيجة ذلك على أسرة الفتاة وأسرة الشاب، وكذلك أثرها الأكبر على مستوى المجتمع ككل، كما ناقش وحلل الظاهرة دينياً وشرعياً مع علماء الدين المشهود لهم بالعلم والغيرة على الدين، ولم يترك المؤلف الجانب القانونى والأضرار التى تقع على الفتاة قانوناً، فتناول بالنقاش والتحليل رأى علماء القانون، وكذلك علماء الدين والشرعية في كل نوع من أنواع هذه الارتباطات أو العلاقات الجنسية وما هو حلال منها وما هو حرام شرعاً.

وكانت تحليلاته تتسم بالموضوعية، حيث تحتكم إلى الواقع العملى المعاش، وذلك من خلال الاستشهاد بحالات حدثت بالفعل، وما وصلت إليه بالنسبة لأسر هؤلاء الشباب، ثم يضع في النهاية التوصية الواجبة لتوعية الشباب وأسره،

بها يمكن أن تؤول إليه هذه التصرفات، وكيفية التعامل مع أبنائنا وكيف نجنبهم الزلل، والدخول في علاقات مرفوضة اجتماعياً ودينياً، كما عرض لنا الكاتب بدقة متناهية لأهم القضايا التي عرضت على القضاء، وأخذ الرأي القانوني بدقة وقدمه، كذلك الحكم القانوني لمثل هذه الارتباطات ووضع الفتاة القانوني الحرج، ومدى مسئولية الفتى، وأحدث وسائل كشف البتة وهى تحليل حامض D.N.A، ولم يكتف بما يمكن أن يكتب إعلامياً، بل قام بإجراء مقابلات شخصية مع أصحاب القضايا، ليسبر غور القضية بالتفاصيل التى توضحها وتزيل عنها الغموض.

وأخيراً فقد أدهشنى هذا الجهد الكبير، والمثابرة للوصول إلى الحقيقة كاملة، دون نقص أو تهويل، وكانت لدى المؤلف القدرة على سبر غور الحقيقة، بما يتميز به من صفات الصحفى الناجح والمخضرم والراصد للحقيقة، والواعى بما يسمع ويفرز ويحلل ليصل إلى حقيقة الأمور، كما لفتت نظرى هذه التسمية المعبرة تعبيراً دقيقاً للكتاب وهى "بنت العنكبوت"، وهو اختيار رائع حيث يعبر عن هشاشة وضعف وفظاعة هذه العلاقات أو الارتباطات، فهى بيوت تبنى لغرض واحد، وهو الارتباط الجنىسى أو العلاقة الجنسية، وتهدم هذه البيوت فور انتهاء الغرض كما يحدث فى "بيت العنكبوت".

ولذلك أشكر للمؤلف هذا الجهد، وهذه المساهمة العلمية الجادة، والتحليل الصحيح لهذه العلاقات، وكشف المستور والكامن فى نفوس ممارسيها. وأتمنى له المزيد من الأعمال من إلقاء الضوء على مثل هذه القضايا، التى تهمنا جميعاً وتهم مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

والله الموفق..

والسلام عليكم ورحمة الله،،،

مقدمة

شرع الله سبحانه وتعالى الزواج للإنسان، وفقاً لخصائص تناسب خلافته في الأرض وإعمارها، ودوره في بث الذرية عليها من أجل بقاء النوع، والمعروف أنه قبل الإسلام كان هناك أربعة أنواع للنكاح، إلى أن جاء رسولنا الكريم ﷺ ليهدم هذا الباطل، ويعيد الأنساب إلى أصلها، وذلك بطرق الزواج المشروعة ليحيطه بمكانة سامية، ويرفع من شأنه، ولم ينظر ﷺ إلى الزواج على أنه مجرد إيجاب وقبول بين شاب وفتاة لهما رغبة في الارتباط، بل جعله رباطاً مقدساً بعقد ينشأ في ظل حماية الشارع وفق المبادئ والأحكام التي من أهمها العلانية والإشهار والإيجاب والقبول بالعربية، لأن الزواج وألفاظ عقده نص عليها القرآن الكريم، أما غير العرب فلهم طرقهم ما داموا سيتزوجون بطرق غير إسلامية أو شرعية تناسب معتقداتهم.

أما الآن فقد انتشرت أنواع وطرق متعددة من الزيجات، وبأشكال وأساليب غريبة عن مجتمعنا الإسلامي: مثل الزواج بالوشم، الدم، الشيكولاتة، الزواج المؤقت، البصمة، العرفي، المسيار، الورد، الإنترنت، رسائل الموبايل، الكاسيت، الطوابع، الفريند، وغيرها من أنواع الزواج الباطلة، والتي لا تمت للزواج الشرعي بصلة، إلا أنها تعد أنواعاً من العلاقات المحرمة التي يجرمها الشرع ويعاقب عليها القانون.

مثل هذه الزيجات هي نوع من الدسائس الخبيثة، التى ظهرت فى مجتمعنا الإسلامى، وتهدف إلى هدم القيم والمبادئ والأخلاق، وتعمل على تخريب العقول ومحاولة تفريغ المجتمع من جذوره، ليصبح مفككًا ويسهل اختراقه والسيطرة عليه.

أفرزت هذه الزيجات نوعية جديدة من أطباء أمراض النساء والتجميل، معدومى الضمير، ليتولوا تصحيح أخطاء وجرائم الفتيات، اللاتى يقدمن على هذه الزيجات، بعمل ترقيع لبيكارتهن يعيد للفتاة عذريتها دون أن يكتشف ذلك أحد، وتتزوج بعد ذلك زواجًا شرعيًا دون افتضاح أمرها، وهنا تكون المصيبة أكبر، لأنه ستنجح عن هذا الزواج حياة زوجية قائمة على الغش والخداع، يدفع ثمنها الأبناء حال اكتشاف هذا الزيف.

ولا شك أن وراء انتشار هذه الظاهرة أسبابًا عديدة، منها الظروف الاقتصادية الصعبة، التى لا تمكن الشباب من الوفاء بمصاريف الزواج، وتأسيس شقة الزوجية، ومغالة الأهل فى طلباتهم عندما يتقدم شاب للزواج من بناتهم، غياب الوعى الدينى عن الشباب والفتيات، وعدم تنشئتهم دينيًا منذ صغرهم، وعدم وجود وعى إعلامى نتيجة عدم قيام وسائل الإعلام بدورها فى توعية الشباب بمخاطر هذه الظاهرة، انتشار بعض القنوات الفضائية التى تعرض برامجها الفنية والتى تدعو للفجور وإثارة الغرائز، أيضًا استخدام الكمبيوتر والإنترنت استخدامًا سيئًا من دون رقابة من الأهل على أبنائهم، أيضًا انعدام الرقابة الأسرية على الأبناء والبنات، وعلى تصرفاتهم، سفر الوالدين للعمل بالخارج، وترك أبنائهم وبناتهم بمفردهم من دون رقابة قوية لتصرفاتهم، مع إرسال أموال كثيرة لهم دون حساب، ينفقونها حيثما شاءوا تعويضًا عن غياب الوالدين، مما يؤدى إلى إفسادهم، وأخيرًا غياب كبير العائلة "الجد" الذى يرفع الأسرة فى غياب عائلها.

لاشك أنها ظاهرة خطيرة تتحمل مسئوليتها الأسرة والمجتمع بجميع طوائفه الاقتصادية، الإعلامية، الدينية، التربوية، وغيرها.. وإذا لم يتم إيجاد الحلول الإيجابية

السريعة، فستكون نتائجها على المجتمع خطيرة كالتى نقرأ عنها يومياً فى الصحف، بأن المحاكم الشرعية مكتظة بالقضايا الأسرية بسبب هذه الزيجات لإثبات نسب مئات الآلاف من الأطفال ضحايا هذه الظاهرة غير الشرعية.

كانت هذه القضايا هى شاغلى الأكبر، لما لها من تأثير سلبى على مجتمعنا، فأخذت أتحول بين المحاكم، الجامعات، المعاهد، المدارس، سماسة الزواج، وكل من له صلة بهذه الجريمة الاجتماعية، محاولاً جمع ما يمكن من معلومات حولها.. وبتوفيق من الله استطعت حصر بعض القضايا وجمع المعلومات التى بين أيديكم، وآراء علماء الدين، وأطباء الأمراض النفسية، المتخصصين فى علم الاجتماع، الذين قاموا بتحليل الظاهرة لشرح مدى خطورتها، ولتوعية الشباب والفتيات ليستفيدوا من تجارب من سبقوهم وسقطوا فى غيابة الجُـب.

المؤلف

الزواج العرفى فضائحه .. ضحاياه .. خطاياہ

تؤكد كل نتائج الدراسات التى أجريت حول ظاهرة الزواج العرفى، والدوافع الأساسية لتزايدہ، أن الرغبة الجنسية وممارسة الجنس، كانت الدافع الأساسى وراء هذه الزيجات التى انتهت معظمها بجرائم لاتزال تنظرها المحاكم.

ففى الزواج العرفى تتصاعد المشكلات وتأخذ أبعاداً خطيرة، تبدأ من رغبة فتاة فى إثبات أنها تزوجت من الأصل. وتمر هذه المشكلات بالبحث عن نسب لطفل أنتجہ هذا الزواج، وتنتهى المشكلات بكيفية إنهاء هذا الزواج، وهل ينبغى وقوع الطلاق فيه أم لا؟ وكذلك كيفية علاج ما تسبب فيه من فقدان الفتاة لبقارتها، وهذا لم يعد أزمة هذه الأيام، وعلاج ما فقدته من براءة وحياء، وهذا مالا يمكن تعويضه أو استرجاعه مهما كان الثمن ومهما كانت المحاولات.

وقبل أن أخوض فى مثل هذه التفاصيل يهمنى أولاً، أن أتوقف أمام تعريف الزواج العرفى، وهو أمر أراه مهماً وضرورياً، لأن تعريف هذا النوع من الزواج يثير اختلافاً شديداً، وبناء على هذا الاختلاف تتباين الآراء والأحكام، لنجد من يرى أنه مقبول اجتماعياً، وجائز شرعاً، ويمكن الأخذ به، فى مقابل من يرى أنه مرفوض ومحرم، وأن من يريد الزواج حقاً فليتزوج كما يتزوج - أو كما تزوج - الناس كلهم، أى الزواج عند المأذون.

لكن القضاء المصرى اعترف بالزواج العرفى، واعتبره مانعاً شرعياً يوجب المؤاخذه الجنائية، فى حالة زواج المرأة زواجاً ثانياً؛ تأسيساً على أن "الزواج فى الشريعة الإسلامية هو عقد يتم برضاء الطرفين، وبإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر، وينعقد عقداً صحيحاً إذا توافرت فيه شروط الصحة، وكانت الزوجة محلاً للعقد عليها بالألّا تكون محرّمة على الزوج تحريماً مؤبداً أو مؤقتاً، فإذا ما ثبت قيام هذه الأمور اعتبر الزواج قائماً وصحيحاً، ولا يشترط لصحته من الوجهة الشرعية إثباته بطريق التوثيق، لأن الإثبات بطريق التوثيق المعمول به فى مصر، إنما وضع لقيّد الزواج والاستدلال به عند قيام النزاع بين الزوجين، ورفع الدعاوى المترتبة عليه من نفقة أو حضانة أو غيرها، ويلجأ الأفراد إلى الزواج العرفى فى عدة حالات أظهرها ثلاث.

الأولى، زواج الأرملة التى يصرف لها معاش، وذلك تهرباً من أحكام الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين من المرسوم بقانون لسنة 1929، التى تقضى بقطع المعاش عن الأراامل إذا تزوجن، وقد تم إدخال بعض التعديلات على هذه المادة، ولكنها ظلت تدور فى المعنى نفسه.

الثانية، زواج المسلمة بغير المسلم تهرباً من الأحكام الخاصة بشروط صحة الزواج الشرعى، حيث تتطلب أن تكون الزوجة محلاً للعقد بالألّا تكون محرّمة على الزوج تحريماً مؤبداً أو مؤقتاً، وقد حرّمت الشريعة الإسلامية - طبقاً للرأى المعمول به - زواج المسلمة بغير المسلم.

الثالثة، زواج ضرورة، تمارسه فئة من النساء يعشن على هامش الحياة الغنية فى المجتمع المصرى، والعربى على أمل أن يشق هذا الزواج لهن الطريق إلى المجد والشهرة فى السينما والمسرح والإذاعة والتلفزيون.. وكثيراً ما يؤدى بهن إلى كباريات الدرجة الثالثة وبيوت الدعارة.

وإذا جاز لي أن أتوقف أمام هذا التعريف، فإنني لن أقول سوى إن الواقع في العقد الأخير من القرن الماضي - عقد التسعينيات - شهد انفجار بركان الزواج العرفي، في غير كل تلك الحالات الثلاث السابقة، وأصبح في الأغلب يحدث بين طلبة وتلاميذ في المدارس والجامعات، ولم يكن وراء النزوع للزواج رغبة في الاستقرار أو بناء أسرة أينما كانت، بل هناك رغبة جنسية تحرك كل شيء، وبعد أن تنقضى ويتم إشباعها - من فتاة بعينها - تبدأ المشكلات والأزمات في الظهور ويصبح ما تم في السر، مكشوفاً أمام الناس في العلن.

والآن: وبعد أن وصلنا إلى هذا الواقع بكل ما يحمله من تفاصيل، لابد أن يقفز السؤال المهم عن تطور "الظاهرة" وكيف بدأ الزواج العرفي.. ومتى.. وأيضاً.. لماذا؟

إجابة السؤال بالقطع ليست سهلة ولا بسيطة، لأن الظواهر الاجتماعية لا تعرف القوانين المحددة، أو المواعيد القاطعة، وهي تظل لوقت طويل تتفاعل وتنمو دون إعلان، حتى تظهر أمام الناس في النهاية بهيئتها الأخيرة.

ولهذا السبب لم يتمكن أحد - رغم محاولات دراسة الظاهرة ومعالجتها كثيراً - من رصد بداية الزواج العرفي وشرارته الأولى!

ولكن، تظل هناك مجموعة من الحوادث والملاحم والأحداث والتواريخ والوقائع، التي يمكن أن ترسم لنا صورة تمثل الحقيقة التي نبحث عنها. وأتوقف أولاً أمام هذه التواريخ..

قبل عام 1897، كانت المادة 99 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، تجيز إثبات حوادث الزواج بشهادة الشهود. بشرط أن تكون الزيجة معروفة بالشهرة العامة.

ما بين الأعوام 1897 و 1911 اشترطت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وجود أوراق تدل على صحة الزيجة، بشرط أن تكون خالية من شبهة التزوير.

من عام 1911 وحتى عام 1931، أصبح الزواج يتم إثباته إمّا بورقة رسمية، أو ورقة عرفية مكتوبة بخط المتوفى وعليها إمضاؤه.

بعد الأول من أغسطس عام 1931، أصبحت دعوى الزوجية لا تسمع عند الإنكار، إلا إذا كانت الزيجة ثابتة بورقة زواج رسمية.

ومنذ هذا التاريخ أصبح الزواج الصحيح في مصر هو الزواج الثابت بورقة رسمية.

ومنذ هذا التاريخ - أيضًا - أصبح من الممكن ظهور الزواج العرفي في أى صورة من صورته.

ولسنوات طويلة منذ الاعتراف بالورقة الرسمية في الزواج، لم يكن هناك ذكر - في أى موضع - للزواج العرفي، وربما كان موجودًا، لكن وجوده لم يكن بالحجم أو العدد، الذى يجعل منه ظاهرة يتحدث عنها الناس، فيسجلها التاريخ بشكل أو بآخر.

أشهر الزيجات العرفية

التاريخ سجل حالة زواج عرفي في الأربعينيات من القرن الماضى، وربما تسجيل التاريخ لها كان له ما يبرره. فقد كانت الزوجة فيه هى الملكة نازلى - زوجة الملك فؤاد وأم الملك فاروق - والزوج هو أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى.

الزواج استمر عدة سنوات، وانتهى رسميًا في 19 فبراير عام 1946. يوم أن توفى أحمد حسنين باشا في حادث سيارة مروّع فوق كوبرى قصر النيل.

وهذه حكاية فيها الكثير من التفاصيل الدقيقة التى تبدو بلا أهمية، لكنها ضرورية لإثبات وتوضيح موضوع الزواج العرفي، الملكى جدًا.

الحكاية جاءت ضمن مذكرات كريم ثابت، المستشار الصحفى للملك فاروق، وقال فيها: ألقننى جرس التليفون الرابض بجوار سريرى، وإذا فاروق

نفسه ينبئني بعبارات مقتضبة سريعة. أن سيارة حسنين - أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي - اصطدمت بسيارة على كوبرى قصر النيل، وأن حسنين أقرب إلى الموت منه إلى الحياة!

ثم طلب منى أن ألتقى به فى مستشفى "الأنجلو أمريكان" بالجزيرة، وكانوا قد حملوا إليه رئيس الديوان لقربه من مكان الحادث.

ولما بلغت المستشفى قيل لى إن حسنين أسلم الروح، وأنهم نقلوا جثمانه إلى داره بالدقى، وأن الملك ذهب إليها ليوذعه الوداع الأخير ويواسى أهله.

وفى الدار قيل لى إن الملك حضر وانصرف، فجلست مع بعض مساعدى حسنين، وكانوا قد هرعوا إلى بيته عند سماعهم بالحادث فقصوا على تفاصيله.

وبينما كنت أستمع إلى بقية التفاصيل دخل علينا فاروق، وكان بادى الانزعاج، فأخلوا الحجرة وتركونا وحدنا، فعزيتة، فقاطعنى بقوله: لقد جمعت بنفسى كل أوراقه الخصوصية هنا وفى عابدين قبل أن تمتد إليها يد! واسترعى انتباهى اهتمامه "بجمع كل أوراقه الخصوصية" بنفسه عقب الوفاة مباشرة، وحرصه على أن يكون ذلك أول ما يكلمنى عنه فى تلك الدقيقة.

ثم لاحظت أنه لا يذكر رئيس ديوانه بعبارة واحدة تنم عن حزنه، بينما كنت أتوقع أن أسمع منه كلمة فى رثائه، قال: تركنا وإحنا فى عز الشغل!

وبعد ما ذكرنى بظروف طلاق حسنين من "زوجته الشرعية بعد ما ذاقت المر من علاقته بأمى" قال: "ولذلك كان أول ما عملته اليوم بعد وفاته، أن جمعت أوراقه الخصوصية بنفسى خوفاً من أن يكون فيها شىء يتصل بهذه الفضيحة فيقع فى يد غريبة!"

وقيل إنه عثر بين تلك الأوراق على عقد زواج عرفى بين حسنين ونازلى، ولكنه لم يطلعنى عليه على كل حال.

ولما أنهى حديثه انصرفنا من "الأوبرج" حتى إذا أشرفنا على كوبرى الجلاء، اتجه إلى اليسار وبعد دقيقة واحدة، كنا أمام دار حسنين، فقد أراد فاروق "الملك" أن يراجع بنفسه نظام جنازة رائده ورئيس ديوانه، وعرفت الصحف ما جرى في دار الفقيد، ولم تعرف ما جرى في "أوبرج الأهرام" !.

هكذا، وفي وسط هذا الجو، كان الزواج العرفي موجودًا عند كل ما دون هذه القمة من درجات وشرائح اجتماعية.

كل وثائق هذه الفترة لا تشير إلى أحد، أو وقائع ترتبط بعلاقة ما بالزواج العرفي، وربما أن عدم تداول الكلام حول هذا الموضوع يرجع في المقام الأول، إلى طبيعة المجتمع المصرى في تلك الفترة، الذى كان يتسم بأنه مجتمع محافظ شديد التمسك بالعبادات والتقاليد والقيم.

سعادة المدير

بدأت تروى قصتها مع هذا الزواج الكارثة، الذى أثمر عن ابن عمرة ثلاث سنوات بلا اسم أو هوية، فأول ما قالته "أنا مش عاوزة أى حاجة من زوجى أبو ابنى" أنا على استعداد لأن أكتب إقرارًا على نفسى، أتنازل له عن جميع حقوقى الزوجية مدى الحياة، وأيضًا أتنازل عن جميع حقوق ابنى مدى حياته، كل ما أريده اسمه لابنى وابنه"، ثم بدأت تسرد حكايتها قائلة!

أنا كنت ناجحة فى شغلى فبعد أن حصلت على ليسانس الحقوق سنة 1999، اشتغلت فى شركة سياحة فى وسط البلد وحذرنى البعض من مديرها، وبالفعل دامت علاقتنا رسمية بين مدير وموظفة لديه، لفترة ثم بدأ يتقرب لى كصديق، ولم يقل لى يومًا كلمة خاصة، وكان يعتبرنى صديقه المقربة، لدرجة أنه كان يحكى لى عن أسرارهِ وتفاصيل حياته، وبعد حوالى عام ونصف العام من بقائى فى العمل معه، فاجأنى بأنه يحبنى ويريد الزواج منى، بشرط أن يكون عرقيًا، لأنه متزوج ولديه أولاد، حتى يتمكن من إعلان الزواج فى الوقت المناسب.

أغراني بكلماته وطريقته، ولن أنكر أنني كنت معجبة به، وتصورت أنني أحبه بشكل جنوني، لدرجة أنني وافقت في الحال وكأنني أصبت بغسيل مخ، وتزوجنا وعشت أسعد أيام حياتي، ولم يعرف أحد من أهلي بتلك الكارثة، فور شعوري ومعرفتي بالحمل، صارحته فإذا به يتغير تمامًا في معاملته، فتجاهلني وقال لي: هذه مشكلتك عليك بإجهاض الجنين، فطلبت منه أن يأتي معي إلى الطبيب فرفض، وفي هذه الأثناء فوجئت بأنه سرق ورقة الزواج العرفي من حقيتي، اضطررت للذهاب إلى أكثر من طبيب، ومن وافق منهم على الإجهاض طلب مبالغ مالية تصل إلى ثلاثة وأربعة آلاف جنيه، ولم يكن معي هذا المبلغ، وعندما طلبت منه مالا رفض واتهمني اتهامات باطلة.

كانت الأيام تمر والجنين يكبر، وحالتني الصحية والنفسية تزداد سوءًا وارتفع ضغطي، وازداد الأمر تعقيدًا، حيث إن ذلك الشخص طردني من مكتب السياحة الذي يديره، ولم يكتف بذلك بل أساء إلى سمعتي، وفوجئت بأنه قال للموظفين في الشركة وللشركات المجاورة: "حامل وتدعى أنني والد الجنين، لذلك طردها خوفًا على سمعة المكتب".

أصبحت كالتائهة وحدي لا أملك تكاليف عملية الإجهاض، ولا أملك مصارحة أهلي، وليس معي إثبات أو ورقة الزواج العرفي، بعد أن سرقها من حقيتي، ولا أملك عملاً ولا دخلاً شهريًا"، ومع مرور الأيام اضطررت إلى أن أكذب على أهلي، بأنني حصلت على عمل جيد في الغردقة، وخلال هذه الفترة ذهبت للإقامة عند صديقة لي، وساعدتني على تجميع بعض تكاليف العملية، وكنت قد وصلت إلى الشهر الرابع وعندما ذهبت للطبيب، قال لي ضغط الدم مرتفع للغاية وإجراء العملية فيه خطورة على حياتك !

تقول الأم الصغيرة: "كان لدى إحساس قوى بأن الطفل ده مش عاوز يموت، وحييحي الدنيا غصب عني، رغم كل محاولات قتله، وخلال هذه الفترة

أيضاً لم أتوقف عن ملاحقة زوجي، ورجائه بالزواج مني حتى تتم الولادة ثم يطلقني، لكنه رفض، ولم تكن لدى أية وسيلة أخرى غير الاعتراف لأمي، وكان ذلك في الشهر الثامن، وذهب والدي ووالدتي إليه يطلبان منه الزواج الرسمي، لكنه طردهما من مكتبه، وكان ذلك يتم بأقسى وأبشع الألفاظ والإهانات.

وقررت أن أنتقم منه، وبالفعل بعد الولادة توجهت إلى قسم الشرطة وحررت له محضراً، وذهبت إلى النيابة لكنني فوجئت بأن الإجراءات لا تتم بشكل عاجل أو حاسم، وعرفت أن هناك صداقة ومعرفة مصالح بينه وبين بعض ضباط القسم، وأنه يجاملهم بطريقته عبر مكتبه السياحي، وبالفعل تم حفظ المحضر الذي تقدمت به بعد شهرين، لذلك ذهبت إلى المحكمة ورفعت دعوى إثبات نسب حتى أحفظ حق ابني، لكنه لم يكن يحضر الجلسات.

وفي الجلسة الثالثة أقسمت أمام القاضي، أن فلاناً هو والد الطفل لكنه أقسم أنه ليس والده، وتحديث معه القاضي بشكل ودي حول مصير ذلك الطفل المسكين، ولكنه ظل على عناده، وتحولت القضية إلى تحقيق النيابة، ولأنه هو الطرف الأقوى، استطاع أن يأتي بشهود كاذبين، أما أنا فكان موقفي هو الأضعف أمام القانون، لكنني الأقوى أمام نفسي وأمامه وأمام الله الذي يعلم أن ذلك الشخص هو والد ابني !!

ومع ذلك وبعد شهادة شهود الطرفين، جاء رد النيابة بنسب الطفل إلى والده وإلزامه بالمصاريف !! وشعرت بأن الحق سيظهر، ثم جاءت المحكمة وسألته عن موافقته لإجراء تحليل الجينات فرفض، وجاء حكم المحكمة رقم 356 لسنة 2002 شرعى كلى الجيزة برفض الدعوى وإلزامي بالمصروفات، بل ولم تطالبه بتحليل الجينات الذي كان الأمل الوحيد بالنسبة لي، والذي قد يؤكد أن ذلك الشخص هو والد ابني، ولا أعلم لماذا ظلمتني المحكمة وظلمت ابني، لذلك صممت على إجراء الاستئناف في الحكم، رغم ضيق حالي وعدم توافر عمل يهيئ لي تكاليف المحامي والمحاكم.

لكنتى لم أتخل عن حق ابنى، فأنا عشت المأساة ودفعت ثمن الخطأ الذى ارتكبته فى حق نفسى أولاً، لكن ما ذنب ابنى، ذلك الطفل الذى لم يتم أعوامه الثلاثة، أن يعيش بقية حياته بلا اسم أو كيان أو دليل رسمى على وجوده فى الدنيا؟ كيف يكون لذلك الشخص البشع حق إثبات وجود ابنى فى الحياة من عدمه؟ لذلك لم أخجل ولن أهتم أبداً بمظهري، أو بكل الاتهامات والمساوئ التى نسبت إلىّ، أو القسوة التى تعرضت ولا أزال أتعرض إليها منه أو من نظرة المجتمع ككل، لأن كل ما يعينى الآن هو ابنى وحقه الرسمى والشرعى فى نسبه، ووجوده فى هذه الحياة، ومن حقى وحقه وحق القانون والمجتمع والإنسانية، أن يحيا هذا الطفل حياة كريمة أولها: أن يكون له اسم ونسب وشهادة ميلاد.

صعوبة القضايا

المشكلة الحقيقية هى أن الفتاة لا تتخيل العذاب الذى ستلاقيه، فى مسألة إثبات نسب طفلها، إذا قام الأب بإنكار نسب ابنه أو حتى رفض ثبوته، فبداية الأمر كما يقول المستشار محمود النجدى "بمحكمة الأحوال الشخصية بزنانيرى": يكون على الأم أولاً إثبات حقيقة الزواج الذى لا يثبت إلاً بمكتوب، سواء أكان ورقة عقد زواج عرفت أم حتى مكاتبات عادية، يعترف فيها الرجل بشكل صريح بأنه متزوج من هذه السيدة، كما يمكن إثبات الزواج بشهادة الشهود، شريطة أن تكون شهادات جامعة بإقامة الزوجين فى منزل مستقل، يؤهل حدوث الخلوة بينهما، وتكون الصعوبة فى حالة عدم قدرة المرأة على إثبات هذا الزواج، خصوصاً إذا دفع الزوج بعدم زواجه من المدعية، أو حتى إذا أنكر الزوج توقيعه على عقد الزواج العرفى، أو أى مكتوب آخر، هنا تحيل المحكمة الأمر إلى مصلحة الطب الشرعى، لبيان ما إذا كان التوقيع المنسوب للمدعى عليه توقيعه من عدمه، ثم ندخل فى مرحلة نسب الطفل ذاته، ونسب الطفل يثبت بالزواج، أى بكافة صور الزواج سواء أكان رسمياً أم غير رسمى، بمعنى أن النسب يثبت حتى فى حالة

الزواج الشفهي، والذي لا يوثق بمكتوب، لكنه بالقطع لا يثبت بالزنا، ولذلك تحقق المحكمة أولاً في إثبات الزواج، حتى يتسنى بعد ذلك التحقق من إثبات نسب الطفل إلى الزوج من عدمه، وهناك طرق عدة يتبعها خبراء الطب الشرعي في إثبات بنوة الطفل بطرق علمية، تأتي بنتائج عالية جداً باستخدام الحامض النووي والتي يسمونها علمياً، بصمة وراثية بمعنى أن الأجيال يتوارثونها.

ويقول: إن القضايا كلها مرفوعة بالطبع من أمهات، لأن الإنكار عادة يأتي من جانب الأب، إذ إن الأم لا تستطيع إنكار نسب الطفل إليها، مشيراً إلى أن الزواج العرفي تقع آثاره السلبية على كاهل الزوجة دائماً، ولذلك ينصح بعدم الانسياق وراء العواطف في هذا الأمر، لأن الزواج علاقة أبدية لا بد أن تبنى على ثوابت شرعية ورسمية، ويجب على وسائل الإعلام أن تلعب دوراً مهماً في تعريف الفتيات بخطورة الزواج العرفي الذي انتشر بشكل مذهل، خصوصاً في أوساط الطلبة والشباب الذين يتذرعون دوماً بأنه أفضل من الوقوع في الخطأ، فكأن الشباب المقدم على هذه الخطوة، يعالج ظروفاً سلبية يمكن تجاوزها بخطأ لا يمكن الفرار من آثاره السلبية، خصوصاً في حالة الإنجاب.

يقول الدكتور عبد العظيم المطعني، الأستاذ بالأزهر الشريف: إن الأصل في عقد الزواج من عهد الرسول ﷺ عرفياً. وعرفياً أصلها عرف عرفاناً ومعرفة أى أدركه بحاسة من حواسه. والعرف المعروف وهو خلاف النكرة، وهو ما تعارف عليه العرفي لا يصح إلاً بولي ومهر وشهود، وهذا كان المتعارف عليه بين الناس في أيام مضت، حتى أصبح من عاداتهم ومعاملاتهم، ولذلك كان لا يستطيع أحد إنكار الزواج. معنى هذا أن الزواج العرفي ما دام قد أصبح من عادات الناس في تلك الفترة فلا يمكن إنكاره أو التخلص منه، هذا صحيح، فلم يكن هناك في تلك الفترة زواج مكتوب ولا وثيقة زواج، بل كان الأصل فيه جلسة عرفية يتعرف الناس فيها على الزوج والزوجة من دون كتابة أو توثيق، أليس هذا معناه أن صحة الزواج العرفي مشروطة بمعرفة الناس له والإعلان عنه ؟

هذا هو الصحيح، فلا زواج إلا بإعلان، والإعلان هنا مهم لسيرورة المجتمع المسلم، فلو تزوج رجل بامرأة دون إعلان ومعرفة للناس، لكثير القيل والقال حولهما، وهذا أمر يتنافى مع شرعنا الإسلامى الحنيف الذى يحرص على سمعة وشرف الناس وأعراضهم، مشدداً أشد الحرص على الأعراض وألاً تلوكها الألسنة والأنظار، وهنا على عكس الدين فكثيراً ما يقرض الإنسان صديقه أو قريبه مبالغ من المال من دون أن يشعر جلساؤه أو أهل بيته، ولهذا كان التوجيه من الحق سبحانه وتعالى للمسلمين، بكتابة الدين صغيراً أو كبيراً، حفاظاً للتراحم بينهم وبعداً بهم عن المشاحنات.

زنا عرفى

الدكتور عبد المهدى عبد القادر، أستاذ علم الحديث بجامعة الأزهر، يقول إن الزواج العرفى أصبح اسماً لعدة أنواع من الزواج، وكان منذ فترة ليست ببعيدة يعنى الزواج الشرعى الصحيح، لكنه دون قسيمة زواج، أى أنه كان زواجاً بموافقة أهل الزوجين، وبحضور الشهود وبإجراء صيغة العقد كما يحدد فيه المهر لكنه دون قسيمة زواج، وكان يلجأ إليه عندما يكون للزوجة معاش من زوجها ووجود قسيمة الزواج سيمنع هذا المعاش.

نفتى فيه بأنه زواج صحيح مقترن بمعصية وعدة مشاكل. أما المعصية فهى المعاش الذى يقبض دون وجه شرعى، وهو حرام: أما المشاكل التى تنتج عنه، فهى تتمثل فى ماذا لو أنكر الزوج هذا الزواج؟ وماذا لو حدثت ذرية كيف تسجل فى أوراق الدولة؟ إنه زواج توافرت له شروط الصحة الشرعية، لكنه خلا من السير على نظام الأمة فى التوثيق وفى إعلام الجهات المسؤولة، وفى ذلك ما فيه من المشاكل والمعاصى. أما فى وقتنا هذا فلقد أصبح الزواج العرفى هو الزنا تحت ستار الزواج العرفى، فليس فيه أركان الزواج الصحيح، إنما يلتقى شاب وشابة فيتفقان على الزواج، لكن دون موافقة أو علم الأهل، ودون شهود ودون صداق، ودون توثيق.

وهذا ليس بزواج شرعى مطلقاً، وكلمة زواج عرفى فى مثل هذه الحالات إنما هى نوع من الخداع، يخدع به الشباب نفسه حتى لا يستخدموا كلمة الزنا التى هى ثقيلة على النفس، وفاعل هذا الإثم إنما هو عاصي الله مرتكب لكبيرة من الكبائر ألا وهى الزنا بكل أضراره فى الدنيا والآخرة.

حكاية الموسيقار "ر.أ"

مهما تحدثنا عن أضرار الزواج العرفى وما يمثله من تهديد للمجتمع والاستقرار الأسرى، فإن ما شهدته محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية، خير دليل وأكبر تجسيد على تلك الخطورة، فبعد خمس سنوات أصدرت المحكمة حكمها النهائى بثبوت نسب الطفلة "ش" إلى والدها "ر.أ"، بعد أن تزوج والدتها "م.م" عرفياً، لمدة عام ونصف العام ثم أنكر نسب طفلته.

تروى الزوجة مأساتها بدموع الحزن والمرارة، قالت "م.م" بعد تخرجى فى المعهد العالى للفنون المسرحية، التقيت بزواجى "ر.أ" فى المعهد العالى للموسيقى العربية، تعرفنا على بعض فملاً عقلى بالكلام المنمق والكلام المعسول، وعرف كيف ينصب شباكه حولى ويوقعنى فريسة له، بالرغم من اختلاف الديانة!!

حضرت إلى مكتب الأستاذ "ن.م" المحامى، وتم عقد قرانى عرفياً على "ر.أ"، وكل واحد منا على ديانتة، ومر العام الأول وفى منتصف العام الثانى لزواجنا حملت، وبدأت المشاكل تدق باب بيتنا وتغطى حياتنا لأنه كان ينوى ألا يربط حياتنا بأطفال، حيث إنه متزوج بأخرى وعنده أبناء منها. ولكن "ر.أ" كانت عينه زائغة وبعدما علم بالحمل تعرف على سيدة أخرى، ففكرت فى الانسحاب من حياته دون مشاكل، ولكنه تنكر لزواجنا من الأصل، وظن أن المسألة كانت نزوة وانتهت ويمكن أن يستبدلنى بأخرى.

صمتت "م.م" زوجة "ر.أ" الموسيقار لبرهة، تستعيد ذكرياتها ثم حملت فى سقف المكتب وقالت: مع أننى فضلت الانسحاب وطلبت من شقيقه "ج.أ"

التدخل لحفظ حق الجنين، عندما يأتى إلى الحياة، خصوصاً وأننى فى الشهر الخامس من الحمل، فما كان من الموسيقار المشهور إلا أنه طلب من شقيقه أن أجهض نفسى وأتخلص من الجنين، فرفضت ورفض "ج.أ" لأنه يعرف أن الحمل شرعى.

فى شهر يوليو عام 1993 ارتبط بأخرى وتزوجها عرفياً، ازدادت مشاكلنا بعد أن عرفت زوجته أننى أنجبت ابنتى "ش"، فى 16/11/1993 طردنى فى جوف الليل، فحررت محضراً فى قسم الشرطة طلبت فيه منقولاتى ومتعلقاتى الشخصية، غير أن "ر.أ" رفض وأنكر معرفته بى وبدأ يهددنى ويطاردنى، ادعى أننى لست زوجته وكل الهدف من هذه المحاضر ابتزازه.

استطردت الزوجة "م.م" قائلة: بعد كل هذه المحاضر والقضايا التى حاول فيها إنكار علاقتنا، فوجئت بأنه يعرض الصلح، وكان ذلك بعد أن أنجبت طفلتنا "ش"، وأقمت دعوى النفقة، فعرض زوجى الصلح بشرط ألا يكون معلناً بين الناس، خصوصاً الأوساط الفنية، لأنه تزوج من سيدة أخرى مسيحية تدعى "غ.إ.". وبرر هذا الشرط بأن الشقة المقيمة فيها الزوجة الجديدة ملكها هى، والسيارة التى يستخدمها، فتساءلت وما علاقة هذا بإعلان الصلح؟! لم أجد رداً لسؤالى عند الموسيقار الذى تلاعب بمشاعرى ونظراً للموقف قبلت بشرطه، وحضر محاميه جلسة دعوى النفقة، وتم عمل محضر الصلح وتعهد زوجى الموسيقار بدفع مبلغ 500 جنيه نفقة شهرية لى ولابنته التى حاول إنكارها.

أضافت "م.م" وعندما بدأ تنفيذ الصلح المتفق عليه، حضرت اللجنة المقامة منى بحضور موكلى نصر متولى المحامى وتنازلنا عنها وانضم موكلى لدفاعه وطلبنا براءته من التهمة المنسوبة إليه، وصدر الحكم بتاريخ 2 مايو 1995.

مفاجأة لتغيير سير الدعوى

استطردت "م.م" اسكندر: الذى توقعه موكلى بعد مشوار المنازعات فى المحاكم والنيابة والأقسام حدث، فقد فوجئت بعد الصلح بأن تقدم الموسيقار

بشكوى لنيابة إمبابة يدعى فيها أننا زورنا محضر الصلح المنسوب إليه، بالرغم من أن محضر الصلح ثابت فيه دعوى النفقة وحضوره وحضور موكله، ومع ذلك أنكر من جديد صلته بالطفلة "ش"، ابنته وأنكر علاقته بى كزوجة، على الرغم من أنه حرر عقد زواجها العرفى فى مكتب الأستاذ "ن.م" المحامى.

أضافت "م.م" .. المفاجأة الثانية أن "ر.أ" حضر شخصيًا وطلب منى أن نكتب الطفلة "ش" ابتنا باسم رجل آخر، مقابل أن يدفع له مبلغًا ماليًا كبيرًا، فرفضت رفضًا قاطعًا أن تنسب ابنتى لأب آخر مقابل المال.

قالت: كل هذا من أجل حفظ حق الطفلة التى لم ترتكب جرمًا فى حياتها غير أنها كانت ثمرة زواج عرفى أراد منه "ر.أ" الاستمتاع الجنىسى فقط، ولا يهمه ماذا سيحدث للطفلة عندما تكبر وتجد نفسها مجهولة النسب.

وأضافت عندما اكتشفت حيلة الموسيقار، حررت محضرًا لأثبت كذب ادعائه ضدى بأننى زوّرت محضر الصلح، وأن المحضر المقدم إلى المحكمة بتوقيعه، وعن طريق موكله، فحفظت شكواه واعتقدت أن الموضوع انتهى عند هذا الحد، وأكدنا لأصدقائنا حسن نيتنا فى هذا الموضوع، وأننى لا أبغى منه سوى حفظ حق ابنتنا التى لم ترتكب أى خطأ سوى أنها ابنته، ولذلك حتى لا تتضخم المشاكل وتكبر الطفلة فى جو مشحون بالمنازعات كما أننى لا أقصد ابتزازه كما ادعى.

قالت "م.م"، ظننت حسن النية، ولكن وجدته شيطانًا يجرى الشر فى عروقه، ويحاول بكل الطرق إنكار نسب الطفلة لإرضاء زوجته الجديدة، وحتى يؤكد لأبنائه الثلاثة من زوجته الأولى، أنها ليست شقيقتهم وأنه لم يتزوج من أخرى، بعد أن قامت الدنيا ضده فى المنزل، وعلمت زوجته الأولى بالزواج. أضافت "م.م": بعد 4 سنوات من المشاكل والنزاع، فوجئت بأنه حصل على حكم بالغاء نسب الطفلة إليه، وذلك بتقديم مستندات مزورة للمحكمة بعد أن حرر محضر صلح فى النيابة، وبالبحث وجدت أنه أقام دعوى طلب فيها نفى نسب الطفلة، بزعم أنه

لاتربطه علاقة بالمدعى عليها، دارت بى الدنيا بعد أن عرفت أنه استغل سيدة واستطاع أن يحصل لها على توكيل من الشهر العقارى وزورا توكيلا لشخص يدعى "هـ.ع" المحامى، اتضح فيما بعد أنه غير محام وغير مسجل فى نقابة المحامين، لكنه استغله كمحام عنى وتوكيل مزور.

قدم هذا المحامى لهيئة المحكمة إقرارًا مزورًا منسوبًا لى يزعم فيه بأننى أقر بأنه حدث خطأ فى بيانات شهادة ميلاد الطفلة "ش"، وإن هذا الخطأ يتمثل فى اسم الأب ومهنته؟!

كما قدم المحامى المزور أن المدعى أجنبى عن الطفلة، وليس بوالدها ولم يذكر بيانات القضايا التى كانت بين الطرفين، وبذلك استطاع إدخال الغش على المحكمة، ولكن الله سبحانه وتعالى كان مطلعًا على ألاعيبه، فقد اكتشفت أثناء نظر الدعوى أن أحد الإقرارين المنسوب صدورهما لى موثق من الشهر العقارى.

وبالاستعلام من الشهر العقارى اكتشفنا أن هذا الإقرار غير موثق، وأن الرقم الذى يحمله لإقرار آخر وفى موضوع آخر وأن الاختام مزورة.

تقدمت بشكوى للنيابة لمحاسبة السيدة والشخص اللذين ساعداها فى تزوير المستندات.

قالت "م.م": بعد أن ثبت سوء نيته، أقمت دعوى طعنًا على الحكم الذى حصل عليه بمحكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية، فاكشفت أن الشخص الذى زور التوكيل وحضر عنى فى القضية عاطل وليس محامياً، فأسرعت إلى نقابة المحامين، وثبت أنه ليس مقيداً بجدول المحامين، وحصلت على شهادة بذلك وأن "هـ.ع" لم يرد اسمه فى كشوف نقابة المحامين؟!

فقدمت هذه المستندات والحكم الصادر فى دعوتى النفقة والإقرار الصادر من الموسيقار "ر.أ"، بأنه كان متزوجاً منى بعقد عرفى، وقدمت الحكم الصادر فى اللجنة رقم 94/1 جنح العجوزة التى انتهت نتيجة تنازلى وتصالحى معه من أجل

الطفلة، والحكم الصادر في الجنحة رقم 94/4513 والجنحة رقم 94/4515 العجوزة
واللتين صدر فيهما حكم ببراءة من تهمة البلاغ الكاذب، نتيجة ادعائه، وقدمنا
المحضر رقم 96/4986 لإدراى العمرانية، والذي حرره شقيقه "ج.أ" ضد "ر.أ"
يتهمه فيه بالتهديد والانتقام إذا وقف بجانبى، أو اعترف بأن الطفلة "ش" ابنة
أخيه!! وإذا أدلى بشهادة فى أوراق رسمية تخصنا لأن شقيقه "ج.أ" يعلم بحقيقة
زواج الموسيقار منى وأن "ش" ابنته.

ولذلك قبلت محكمة الاستئناف الطعن المقدم منى، بالرغم من مرور مدة
طويلة على الحكم الذى حصل عليه فى 1997/2/22 بنفى نسب "ش" إليه، واعتقد
أنه حكم نهائى لأنه أعلننى على عنوان غير العنوان الذى أقيم فيه، ومضى عليه فترة
طويلة، وهذا ما جعله يعتقد أن الطعن المقدم منى سوف يرفض شكلاً وبالتالى
يكون نجح فى خطته الشيطانية.

أضافت "م.م" زوجة الموسيقار: ولكونى لا أعلم عن الدعوى والحكم
الصادر شيئاً، انتظر لمدة شهر، وحصل على شهادة من الحكم الصادر، وقدمها إلى
مصلحة الأحوال المدنية، واستطاع نفى نسب الطفلة إليه وقيدها على شهادة الميلاد
دون أن أعلم بشيء.

قالت "م.م": أقول لزوجى "ر.أ" الشخصية الفنية والموسيقار المشهور، إذا
دعتك قدرتك على ظلم الناس فتذكر قدرة الله عليك، وإن حاولتكم قد باءت
بالفشل.

فبالمصادفة البحتة وأنا لا أعلم إلا عييه الشيطانية، وجد الأستاذ "م.إ.ج"
المحامى، اسمى فى رول القضايا حيث كان يحضر عن موكل له، حيث كان موكل
مريضاً فى هذه الأثناء، فاطلع على القضية ففوجئ بأنها استئناف لنفى نسب الطفلة
صادر لصالح "ر.أ" ضدى.

أشارت "م.م" إلى أن المحكمة أصدرت حكمها العادل الذى أثبت الحقيقة وهى إن "ر.أ" غير أمين ولا يمكن أن أعود إليه ثانية، بعد أن أكد سوء نيته، وقالت إن "ش" ابنتى تدرس الآن بمدرسة للغات بالمعادي وهى فنانة واعدة وصاعدة حيث إنها تتمتع بموهبة الغناء والتمثيل.

قالت "م.م": إن "ر.أ" حكم عليه بالحبس شهرًا من 1999/1/25 لامتناعه عن دفع مبلغ 2500 جنيه كجزء متجمد نفقة، والذى بلغ 2700 جنيه، عن 54 شهرًا، ولم ينفذ الحكم حتى الآن مستغلًا علاقاته الشخصية، بالرغم من أن هذا الحكم واجب النفاذ ولا يوقفه أى طعن عليه.

التقينا بالأستاذ "ن.م" المحامى الذى عقد قران الموسيقار "ر.أ" و"م.م"، بعقد عرفى، وسألته عن صحة الزواج العرفى فقال: لا يوجد نص قانونى أو فى الشريعة الإسلامية يمنعه، إلا أن هذا النوع من الزواج يستغله البعض بطريق خطأ، فالذين يحاولون الهرب من الزواج الرسمى يلجأون إليه، وأضاف: فى الماضى لم يكن هناك عقد، كان فيه إيجاب وقبول فقط، ولكن مع التطورات الحديثة تغيرت القوانين ووجدت الأنظمة أنه لابد من وجود قوانين تحفظ حقوق الأطراف فى الزواج.

استطرد "ن.م": إن شروط الزواج العرفى هى شروط الزواج الرسمى، إلا أنه فى مصر عرف عنه الزواج السرى، والمشكلة هنا فى انتشاره بصورة خاطئة، فظاهرة الزواج العرفى يمكن القضاء عليها بتقنينه ووضع المواد القانونية التى تجرم الطريقة الحالية لعقده، وفى الوقت نفسه تحمى البنات والنساء من الضياع، بأن يكون الزواج العرفى، عن طريق مكاتب توثيق حتى لا تضعف الحقوق وتختلط الأنساب كما يحدث الآن؟!

أشار إلى أنه من المعلوم قانونًا، أن الزواج العرفى لا تترتب عليه أية حقوق غير إثبات النسب، فلو قنن الزواج العرفى، فإنه يحفظ حقوق الطرفين، وخصوصًا

الميراث، وبذلك يرقى إلى مرتبة الزواج الرسمي المبرم على يد مأذون، ففى هذه الحالة لن يستطيع أى شخص الهروب من عقد الزواج، ولن تسمح سيدة أو فتاة بأن يضيع حقها ظلمًا، ما دام هناك مكتب توثيق الزواج العرفى ولن يوجد أبناء مجهولو الهوية.

قال الأستاذ "ن.م" المحامى الآن توجد حملة ضد الزواج العرفى، لكنها غير مفيدة ولن تستطيع الحكومة القضاء على الزواج العرفى المنتشر الآن، بين طلبة الجامعة، أو بين الموظفين فى الإدارات الحكومية، لأن الزواج إيجاب وقبول ومهر آجل وعاجل، ومادام أرتضى طرفا الزواج وقبلا الشروط فيما بينهما بشاهدين تحقق الزواج.

أضاف: أطالب بالتصدي لظاهرة الزواج العرفى بشكله الحالى، والطريقة التى يتم بها، لأن عقود الزواج العرفى منتشرة فى أنحاء الجمهورية، وهذا يهدد أمن المجتمع، فلو أن الدولة قننت الزواج العرفى لانتهت المشكلة نهائيا وتم القضاء على هذه الظاهرة التى وصلت لدرجة الفساد.

وأوضح المستشار عبد المنعم إسحاق: أنه يرفض الزواج العرفى، والذى لايسجل فى وثيقة زواج رسمية بين الطرفين، فإنه قد يحلو لبعض الأزواج أن ينكر هذه العلاقة الزوجية ويحجدها، بقصد إضاعة حقوق الزوجة الشرعية، فيتمسك بعدم سماع دعوى الزوجة ضده لعدم وجود وثيقة زواج رسمية. طبقًا لنص المادة (99) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. بيد أنه فيما يتعلق بدعوى إثبات الطفل لأبيه جراء هذا الزواج، فإن محكمة النقض قد حسمت هذا الأمر ووضعت فى نصابه القانونى الصحيح، حيث قضت بأن: "دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية، وأن إثباتها لا يخضع لها. أورد المشرع فى المادة 99 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها، إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التى لاتزال باقية على حكمها المقرر فى الشريعة

الإسلامية، وأن النسب الصحيح ملك اليمين، وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو يشبهه (طعن نقض 8 لسنة 58 قضائية أحوال شخصية).

ومن هنا فإنه يحق للزوجة أن تثبت بجميع الطرق المقررة للإثبات، بما فيها البيئة الشرعية - شهادة الأهل والجيران والأصدقاء - نسب الطفل من أبيه نتيجة للمعاشرة الزوجية التي تمت بينهما، وأنها كانت فراشاً له حتى حملت منه ثم وضعت له وليدها.

التفكك الأسرى

ويرى الدكتور رشاد عبد اللطيف، (أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان)، أن قضايا إثبات النسب تحدث نتيجة التفكك الأسرى، نظراً لانعدام الثقة وغياب الهدف، وعدم وجود انتماء للمجتمع وللأسرة، ولا شك أن قضايا إثبات النسب لا بد أن تواجه من الناحية الطبية، ولقد ثبت في الدول الأوروبية، أن هناك ما يعرف بالتحليل الأمنى الذى يسهم فى معرفة علاقة الابن بالأب، ولقد تمكنت العديد من الدول من الكشف عن جرائم الزنا بهذه الطريقة، ولا شك أن الطفل الذى ينكر نسبه يتعرض للعديد من الأزمات التى قد تنتج عنها الأمراض والأزمات، ومثل هؤلاء الأبناء فى حاجة إلى الرعاية الاجتماعية، ومثل هذه القضية ينتج عنها ما يسمى بضحايا الجريمة، وهؤلاء يجب أن يهتم بهم المجتمع بدلاً من إنكارهم حتى لا يتحولوا لأداة إرهاب ضد المجتمع.

ومن أهم أسباب قضايا إثبات النسب ونفيه، كما يقول الدكتور رشاد عبد اللطيف:

أولاً: ضعف الوازع الدينى.

ثانياً: الأزمة الاقتصادية.

ثالثاً: عدم الرضا بالواقع، فكل فرد يطمع بما فى يد غيره، بالإضافة إلى النزاعات الأسرية التى قد تصل إلى القضاء، بسبب انعدام أواصر الارتباط والحب

بين الطرفين، فلقد قال الله تعالى: (وجعل بينكم مودة ورحمة). وخلاف هذا يحدث العكس، حيث يفقد الزوجان المودة والرحمة اللتين هما أهم سمات الحياة الزوجية، التي يقصد بها السكن والاستقرار والراحة والأمن. ولاشك أن انعدام الشخصية وغياب الهدف والتفكك الأسرى، يؤدي إلى الانزلاق إلى السلوك الإجرامى ضد الأسرة نفسها وأيضًا ضد المجتمع ذاته.

وأبرز الدكتور رشاد عبد اللطيف حلولاً لهذه القضايا من خلال الرضا بالواقع، وأن يرضى كل إنسان بما هو فيه. وكذلك الالتزام بالقيم الدينية. أيضًا أن يكون هناك قانون رادع لهذه المشكلات بحيث يحسم هذه الأمور بسرعة. كما يجب - من خلال مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد - الإسراع بإجراءات التقاضى، لأن التأخير يساعد على تزايد وتفاقم المشكلات، ولتجنب النزاعات الأسرية. وهذه بعض الحكايات المتنوعة التي تظهر مدى خطأ الزواج العرفى.

حكاية شيرين وصالح

للولهة الأولى استطاعت أن تلفت نظره، بعدما رآها لأول مرة، وهى تحاول اللحاق بإحدى المحاضرات بكلية الحقوق!

حسنا جميلة الملامح طالبة بالفرقة الأولى لا يتجاوز عمرها الثامنة عشرة، تنتمى لأسرة عربية تضم عددًا من كبار رجال الأعمال، أصحاب السطوة والنفوذ، لم يكن ينقصها شيء سوى "الحب" الذى كانت تحلم به.

أما هو فقد كان طالبًا فى السنة النهائية فى الكلية نفسها، أسرته البسيطة فى القرية التى ينتمى إليها تضع عليه آمالاً كبيرة ليصبح وكيلًا للنيابة، أو محاميًا كبيرًا بعد تخرجه!

كان يقطن فى غرفة فوق السطوح بأحد الأحياء الشعبية، لم يكن هناك وجه للمقارنة بينهما، لكنه منذ أن رآها لم ينم إلا بعد أن عرف عنها كل شيء، حاول أن

يتقرب منها ويتودد إليها، وفي كل مرة كانت تصدُّه فيزيد تعلقه بها، لكنها في وقت ما وافقت على الحديث معه.

ولا تدري "شيرين" إلى الآن أى قدر جعلها تضعف للحظة وتوافق على لقاء "صلاح"، خارج أسوار الجامعة، استمعت منه لأرق الكلمات التى يمكن أن تسمعها، عرف جيِّداً كيف يتسلل إلى قلبها وسيطر على عقلها في لحظة واحدة، أوهمها أنه لا يستطيع أن يحيا من دونها، ويخشى أن ينجح والدها رجل الأعمال المشهور بالإسكندرية في التفريق بينهما، تدريجياً اكتشفت صدق توقعاته، فالأب يرفض بشدة. وبعد إلحاح من "صلاح" وافقت على الزواج منه عرفياً شأن الآلاف من طلبة الجامعات.

بعد أيام قليلة فوجئت بوالدها يخبرها بأن عريساً يشغل مركزاً مرموقاً، يود خطبتها، و لا يمكن أن يرفضه أحد، حاول أن يقنعها، لكن دون جدوى، ولم يكن يعلم أن ابنته في ورطة لا تستطيع الفكاك منها، لجأت إلى زوجها وزميلها في الكلية، أخبرته بالمأزق، أغلق باب غرفته واحتجزها لمدة أسبوع، أصبح كالمجنون، منعها من الخروج في الوقت الذى بحث فيه أسرتها عنها، وأبلغت الشرطة باختفائها، خوفاً من أن يكون أحد قد اختطفها. وقام باغتصاب حقه منها كلما أراد، بغض النظر عما تريده. في لحظات كرهته بعد أن أفاقت من نشوة الحب.

غافلتة وتمكنت من الهرب واتصلت بأسرتها، لتتفجر الفضيحة في محيط عائلتها، وفي مدرجات الكلية، خصوصاً بعد أن نال "صلاح" علقه ساخنة، وعادت "شيرين"، لأسرتها حطام امرأة في الثامنة عشرة من عمرها. فشل والدها في الضغط عليه رغم "الضرب والتهديد في إقناعه بتمزيق ورقة الزواج العرفي وطلاقها، ولكنه أصر على طلب زوجته، رغم أنها أبلغته بكرهها له أمام محكمة الإسكندرية للأحوال الشخصية، وقف الأب وابنته يطالبان بإنهاء هذه الزيجة بناء على الأسباب والمبررات القانونية لتطليق "شيرين". في النهاية رفضت المحكمة نظر

الدعوى فالقانون لا يعترف في قضايا الزواج إلا بالعقود الرسمية، ولا يعتد القضاء بأوراق الزواج العرفي.

ولم تياس "شيرين" ولم يياس والدها. واستأنفا الحكم مرة أخرى، لكن القاعدة القانونية واضحة، فالحالة الوحيدة التي يعترف فيها القانون بزواجها العرفي هي إنجابها من "صلاح".

حكاية أستاذ القانون والتلميذة

أما الحالة الثانية فهي لطالبة في السنة الثانية في إحدى كليات الحقوق (19 سنة) مع أستاذها بكلية الحقوق (43 سنة).

الأستاذ الجامعي أعجب بتلميذته الجميلة أثناء تدريسه لها، فأخذ يقترب منها شيئاً فشيئاً، إلى أن طلب لقاء خاصاً معها، وتعددت اللقاءات إلى أن فاجأها بعرض الزواج العرفي، فوافقت الفتاة لكونه أستاذها، ودام الزواج أكثر من عامين، ومن فرحة الطالبة أخذت تتفاخر بين زميلاتها بزواجها من أستاذها، فانتشرت القصة في الكلية بين الطلبة، وعندما وصل الكلام إلى مسامع الاستاذ أخذ يتهرب من الفتاة وينفى علاقته بها، وعلم والدها بواقعة الزواج، ذهب إلى مكتب عميد الكلية لحل المشكلة، وطلب العميد من الأستاذ الجامعي سرعة إنهاء هذه المشكلة، فذهب إلى أسرة الفتاة الفقيرة واشترى صمتهم (بخمسة) آلاف جنيه منعا للفضيحة، وطلق الفتاة حفاظاً على زوجته الأولى وأولاده واعتبر التجربة "نزوة"!

طالبة بكلية الحقوق قالت: لماذا تحاسبونني؟ فأنا لست الأولى التي تقدم على الزواج العرفي في الجامعة فهناك العديد من الفتيات المغتربات المقيمت ببيوت الطالبات متزوجات عرفياً من زملائهن !!

وعلى ما يبدو فإن الفتاة معها كل الحق فيما قالت. فأتساءل العام الدراسي قام أحد ضباط الحرس الجامعي بضبط طالب ينهال على فتاة بالقبلات الحارة بأحد الأماكن

المظلمة، وبنهره عما فعل، أخرج من جيب القميص ورقة زواج عرفى، وفاجأ الضابط بأن زميلته هى زوجته عرفيًا!!

وفى إحدى كليات التجارة قامت مجموعة من الطلبة والطالبات بتنظيم رحلة إلى الإسكندرية، غير رسمية وغير مصرح بها من المسئولين بالجامعة، وسافرت المجموعة وعددها 40 طالبًا وطالبة، وتأخرت الرحلة لمدة أسبوع، وعندما سأل أولياء الأمور عن موعد وصول الرحلة، تبين أن الجامعة لم تقم بتنظيمها، وبالتحقيق فى الواقعة بالشئون القانونية بالكلية تبين وجود 4 حالات زواج عرفى بين الطلبة فى هذه الرحلة !!

وغيرها من النماذج لرحلات إلى شرم الشيخ، والأماكن السياحية، ولاحظ أساتذة كلية التجارة كثرة حالات الزواج العرفى، وعليها نظموا ندوة حضرها شيخ الأزهر للتحدث عن الزواج العرفى بين الشباب ومشكلاته نظرًا لشيوعه داخل الكلية !!

هذه الحكايات، مجرد نماذج لما يحدث الآن تحت قبة الجامعة، ظاهرة الزواج العرفى بين الطلبة والطالبات، وكذلك الأساتذة الذين أصبحوا يفضلون الزواج العرفى من تلميذاتهم!

ابنة الضابط

الظاهرة منتشرة بين طلبة وطالبات الجامعة، لكنها غير ملموسة لكونها تعيش فى الظلام، بعيدًا عن أعين الأسرة والمجتمع، والقليل منها يصل إلى أقسام الشرطة، وساحات القضاء فى حالة وجود جنين يبحث عن نسب، أو عن حقوقه الشرعية فى الميراث!

وتصل البلاغات إلى سراى النيابات فى صورة اختفاء الابنة فى ظروف غامضة، إلا أنه سرعان ما تنكشف الحقيقة، وتأتى الفتاة مع الشاب بعقد الزواج العرفى إلى الأب لوضع الأسرة أمام الأمر الواقع.

من هذه الحالات تقدم لواء شرطة ببلاغ للإدارة العامة لمباحث القاهرة عن غياب ابنته (19 سنة)، طالبة بالجامعة بتاريخ 27 يونيو 1997.

وقال: ابنتى خرجت يوم الخميس الموافق 6/26 بسيارتها الخاصة مع شخص لا يعرفه، وعندما لم تعد حتى اليوم الثانى، أفصحت الأم أن هذا الشخص يتعرض لها منذ فترة بالكلية وطلب الزواج من ابنتها، لكنها رفضت، فهددها باختطافها، وبالتحريرات تم التأكد من خطفها لسرقة مصاغها وسيارتها !! وحرر المحضر بقسم شرطة النزهة تحت رقم 9 أحوال.

بعد عدة أيام تقدم ببلاغ آخر بوجود ابنته وزميلها بالجامعة المتهم باختطافها يحضران إلى منزله ويدعيان زواجهما بعقد زواج عرفى.

قال الطالب الزوج (19 سنة بجامعة عين شمس)، إن الفتاة هربت من منزل والدها بكامل إرادتها، وجاءت إلىّ وتزوجنا عرفيًا، ومنذ حوالى أربعة أيام توجهنا إلى الغردقة لقضاء شهر العسل، وعند عودتنا علمنا بأمر محضر الشرطة فذهبنا إلى والد زوجتى وقدمت عقد الزواج العرفى.

انهار الأب عندما علم الحقيقة، وعليها أخذ الشاب بالقوة وقام بتمزيق عقد الزواج العرفى وأمره بعقد زواج رسمى على الفتاة لتدارك الفضيحة!!

طالبة الفنون والمهندس

الزوجة طالبة بكلية الفنون الجميلة تزوجت عرفيًا منذ عامين بمهندس، وخلال شهور ظهرت عليها علامات الحمل. وعندما علم الزوج بالأمر طلب منها ورقة الزواج العرفى بحجة توثيقها فى الشهر العقارى، استولى على الورقة وهرب !! وأنكر معرفته بها وبحملها، وعلل ذلك بأنها فتاة سيئة السمعة وتفرض نفسها عليه، واضطر لمصاحبتها لتهديدها له بالانتحار وعمل كارثة له.

علم أخوها بالواقعة وذهب إليه لإصلاح الأوضاع، إلا أنه سبه وطرده من مسكنه، فلجأت الزوجة إلى نيابة مدينة نصر لإثبات نسب الطفل، واستشهدت

بالجيران الذين أكدوا أنها متزوجة من والد الطفل، منذ أكثر من عامين، وهي حامل منذ ثلاثة أشهر، وأحضرت الزوجة إلى النيابة صورًا فوتوغرافية تجمع بينها وبين زوجها في حفلات عامة وأعياد ميلاد، وقدمت شهادة صادرة من قرية الياسمين بالغردقة تثبت زواجهما العرفي.

.. وحكاية طالبة التاريخ

أما هذه الحالة فهي لفتاة طالبة بكلية الآداب، قسم تاريخ بإحدى الجامعات، أعجبت بشاب طالب بكلية الهندسة في نفس الجامعة، تعرفت عليه، واتفقا على الزواج العرفي لحين تكوين منزل الزوجية، وعليه هربت الفتاة من منزل الأسرة، وتقدم الأب ببلاغ لقسم الشرطة باختفاء ابنته بعد بحث دام أكثر من ثلاثة أشهر على أمل العثور عليها.

ويشاء القدر عند خروجه من قسم الشرطة، يفاجأ بدخول ابنته القسم لتحرير محضر ضد زوجها الطالب، لقيامه بتحريضها على إقامة سهرات حمراء وممارسة الجنس مع أصدقائه، إلا أنها رفضت وهربت من الشقة المفروشة منزل الزوجية، حينها تنازل الأب عن المحضر وتحمل خطأ ابنته.

وعن هذه الظاهرة يقول د. حامد طاهر عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة: لا أستطيع الجزم بأن الزواج العرفي بين طلاب الجامعة أصبح ظاهرة، لعدم توافر الأرقام المؤكدة لذلك، وبالتالي سأحدث عن الحالات الفردية التي تقع من وقت إلى آخر، ويتم إخطارنا بها.

فيروى الدكتور حامد أنه ذات يوم دخلت طالبة (19 سنة) بكلية الآداب مع خالها مكتبي ومعها ورقة "مقطوعة من كراس، عبارة عن عقد زواج عرفي بينها وبين طالب بالفرقة الثانية (19 سنة)، بكلية دار العلوم، والشاهدان على العقد أحدهما زميل الطالب بكلية نفسها، والآخر ميكانيكي سيارات، وبها أرقام البطاقات الشخصية لهما، والعقد متوقف على توقيع الفتاة ليصبح عقدًا عرفيًا

مكتمل الأركان، ولحسن حظ الفتاة أنها أرادت إخبار والدتها قبل الإقدام على هذه الخطوة، والأم لم تستطع إخبار الأب، وكلفت خال الفتاة للتحقق من الموضوع، وعندما استدعينا الطالب وزميله الشاهد على العقد، تبين أنه غير مستعد للزواج ولا لتكاليفه، واعتذر وبرر فعلته بأنها مجرد "هزار" وتأسف وانتهت المسألة بعفو خال الطالبة عنه، لكنني أخذت تعهداً عليه بعدم التعرض لها مرة أخرى.

أعجبت بالطالبة لأنها لم توقع على هذه الورقة، التي تعتبر من الناحية الدينية عقداً صحيحاً، لكنها كانت ستعرض لمواقف صعبة، فبعد الزواج إذا حدث إنجاب وتركها لأى سبب من الأسباب، فهذا يترتب عليه ضياع حقوقها وحقوق أبنائها!

وأعتقد - والرأى للدكتور حامد - أن الطلاب يلجأون إلى الزواج العرفي نتيجة قوة العاطفة في هذه المرحلة السنية، والتي سرعان ما تزول ويصبح الجانب الخاسر في هذه الزيجة هو الفتاة، ومن سلبيات الزواج العرفي عدم مباركة أهل الزوج أو الزوجة له.

نحن كأعضاء هيئة التدريس دورنا يقتصر على التصدى لهذه الظاهرة، بعقد الندوات والتوجيه والتنبيه وبيان الأضرار، لعدم وجود سلطة في أيدينا للتدخل في الأمور الاجتماعية الخاصة بالطلاب، ومثل هذه الظواهر لا ينبغي أن نضغط عليها بإصدار القوانين وإنما بالتوعية.

ضحايها إما قتلى أو منتحرون !

أصبحت هذه الورقة جواز مرور سريع إلى الآخرة فور اكتشاف الأسرة لهذه الفعلة، فقد كانت البداية في الإسكندرية حين التفتت فتاة الإسكندرية 19 سنة لنظرات أحد شباب الحى، والتي كانت تلاحقها في كل تحركاتها، وكانت الفتاة تعرف أن هذا الشاب يسير خلفها في كل مكان، وكأى فتاة سعدت بذلك كثيراً حتى تجرأ الشاب وطلب مقابلتها بعيداً عن أنظار أهل الحى.

وتكررت اللقاءات بعيدًا عن الأسرة والأهل، وقررا الزواج فورًا لتتويج هذا الحب، ولكن الشاب فقير لا يملك نفقات الزواج، والفتاة لا تزال تدرس بالثانوى، والكل سيرفض مباركة هذا الزواج الفاشل، وللخروج من هذه المشاكل أخبرها الشاب برغبته في الزواج منها عرفيًا، في البداية رفضت الفتاة، ولكن تحت إلحاح فتى أحلامها اقتنعت بأن ذلك هو الحل الأمثل، وحرر الاثنان ورقة صغيرة بينهما مضمونها أنها زوجان أمام الله.

ولم تمض شهور قليلة حتى لاحظت الأم التغيرات التى بدأت تظهر على ابنتها الصغيرة ذات التسعة عشر عامًا، حيث أصبحت تعاني آلاما في البطن وصداعًا مستمرًا فعرفت الأم بخبرتها أن هناك أسرارًا في حياة ابنتها، وبدلاً من الشك ومراقبة الفتاة قامت الأم بتهديدها. استجابت البنت واعترفت لأُمها بأنها متزوجة ولكنها رفضت بشدة الإفصاح عن اسم الزوج، وأمام إصرار الفتاة المستمر في الرفض والخوف من الفضيحة بين الأهل والجيران والمجتمع بأكمله، قررت الأم التخلص من ابنتها التى جلبت العار للأسرة وتجردت الأم من مشاعرها وقامت بصعق ابنتها بالكهرباء لتلقى حتفها على الفور.

تربية سيئة

وتعليقًا على ذلك يشير الدكتور يسرى عبد المحسن، أستاذ الأمراض النفسية، إلى أن ظاهرة الزواج العرفي تبدأ من خلال نشأة الشاب والفتاة في أسرة مفككة، ووجود صراعات وخلافات بين الأب والأم، ونشأة الأبناء ممزقين نفسيًا ومشردين معنويًا، مما يعرضهم لمخاطر عديدة، من أهمها حالات الاكتئاب والقلق والتوتر التى تدفعهم إلى إقامة علاقات غير مقبولة، يجدون فيها متعة وقتية لشعورهم بالظلم، وأنهم استغلوا كأداة للصراع بين الأب والأم، وعندما يصل هؤلاء الشباب إلى سن المراهقة، تسيطر المخاطر على عقولهم فيشعرون بأنهم بلا هوية، أو كينونة، وحتى يجد الشاب نفسه وتشعر الفتاة بأنها مرغوبة تتزوج عرفيًا.

فتاة الإسكندرية التي صعقتها والدتها بالكهرباء بعد أن علمت بأمر زواجها، أرادت الأم بذلك أن تنهى رباط الأمومة بهذه الفتاة التي أخطأت من وجهة نظرها، ولم تدرك أن فعلتها هذه نتيجة للتربية الخاطئة منذ الطفولة.

ولحماية البنات على وجه التحديد من مشاكل الزواج السرى، يطالب الدكتور عبد المحسن بالتوعية من خلال وسائل الإعلام، ورقابة الأسرة المستمرة، مع عدم وقوف الأهل ضد رغبة الأبناء في الزواج وإزالة العقبات الاقتصادية.

مشاكل مجتمع

وترى الدكتورة نادية رضوان، أستاذة اجتماع وعلم نفس بجامعة قناة السويس، أن هذه الظاهرة ترجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، لدرجة أن الزواج أصبح صعب المنال، رغم أنه حق بديهي ومنطقي.

وفي الماضي حينما كان يصل الشاب إلى سن البلوغ، يصبح الزواج حقاً مقررًا له، وكذلك ففور انتهاء الشاب من دراسته الجامعية وحصوله على الشهادة، تتوافر له فرص العمل والزواج، ولم تكن هناك أية مشاكل تصادفه، أما الآن فارتفاع تكاليف الزواج، وانخفاض الأجور ومشكلة البطالة والإسكان، أصبحت عوائق أمام الزواج.

وتضيف: أن الزواج أصبح نوعاً من الرفاهية، يتمتع بها الصفوة فقط، ولأننا مجتمع أغلبه من محدودى الدخل، كان الزواج العرفي والسرى هو الحل الوهمي الذي تفقد فيه الفتاة حقوقها، رغم أنه غير محرم شرعاً، لأن الزواج في الماضي لم يكن موثقاً ولكنه لا يعدو مجرد تحقيق لمطالب جسمية بحتة، فهو يتم في ظروف غير سوية للطرفين، ولا يترتب عليه تحمل مسئولية الأبناء ولا تتوافر فيه أركان الزواج الأساسية.

وفي تعليق من الدكتور نادية عن حالات وحوادث الانتحار، أشارت إلى أننا مجتمع شرقي تحكمه العادات والتقاليد وأن البنت ملك للأسرة، وليس من حقها

الاستقلال بنفسها، وهنا يحدث خرق للتقاليد والعادات خصوصًا بالنسبة للعقليات الريفية والصعيدية والبدوية، فتصرف الأم التي صعدت ابنتها يرجع إلى رؤيتها أن الابنة في رأيها جلبت لها العار، بزواجها بشكل غير شرعى وبذلك تحل إراقة دمها.

والشقيق الذى قتل زوج أخته تغلبت لديه التقاليد على العلم والثقافة، فحاول الأخ التخلص من هذا العار بقتل الشاب الذى غرر بأخته.

وفتاة الإعدادى التى انتحرت بعد علم أسرتها بزواجها وحبسها فى المنزل، فهى فتاة غير ناضجة ومهتزة نفسياً، افتقدت الحوار والتفاهم مع أسرتها، فأصبحت تعاني الضغوط الأسرية التى أفقدتها اتزانها النفسى الداخلى، فأقبلت على الانتحار دون اهتمام بحياتها.

فمنع الفتاة عن الزواج ليس سبباً لهروبها أو انتحارها، فهناك الآلاف من الفتيات يرفض الأهل زواجهن ومع ذلك لا يقبلن على الانتحار، أو الزواج دون رغبة الأسرة.

ولحماية الشباب والفتيات من الوقوع فى شرك الزواج السرى، لابد من إقامة حوار بين الأبناء والآباء، ومحاولة حل جميع مشاكلهم. والتوجيه المستمر لسلوك الأبناء وغرس القيم والعادات التى تحصّن كل فتاة وشاب ضد ما يخالف تقاليد مجتمعنا.

حكاية فنانة

كانت أشهر فضاءات الزواج العرفى جواز فنانة معروفة، من رجل أعمال والتى هزت فضيحتها المجتمع كله، بسبب الأشرطة الجنسية التى سجلها لها، وبيعت فى الأسواق وعلى شبكات الانترنت التى تظهر بها وهى تمارس الجنس معه.

فمنذ كان عمرها تسع سنوات، وهى تمارس هوايتها للرقص فى فرقة الفنون الشعبية، وطيلة سنوات دراستها حرصت على استمرارها فى ممارسة هذه الهواية،

حتى بعد حصولها على شهادة الثانوية العامة والتحاقها بالمعهد العالى للسينما، الذى درست فيه لمدة عام واحد، ثم فصلت منه وهى على أبواب السنة الثانية لأسباب خارجة عن إرادتها، لتلتحق بكلية الآداب قسم فلسفة، وتحولت منذ عام 1985 من راقصة فنون شعبية إلى راقصة شرقية، انتظمت فى الدراسة الجامعية حتى حصلت على ليسانس الفلسفة! إلى جانب الرقص مثلت العديد من الأفلام والمسلسلات، ثم حصلت على الماجستير عن فلسفة المسرح اليونانى القديم من كلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة.. أول أفلامها "بائعة الشاي" مع سعيد صالح، ثم "دموع صاحبة الجلالة" أمام سمير صبرى، و"الفقر وسنيه"، و"زوجتى والذئب" و"المنسى".

ومن المعروف عن الفنانة أنه يلازمها الفشل فى زيجاتها السابقة، حيث توفى أول رجل أحبته فى حادث وهى لا تزال شابة بعد إعلان خطبتها، وكان زميلها فى فرقة للفنون الشعبية، بعد ذلك حاولت الانتحار بعد علاقة حب فاشلة، ثم أعلنت رسمياً الزواج من مخرج سينمائى، وأنجبت منه ابنها الوحيد "ع"، ثم توفى إثر مرض خطير، وتعددت الشائعات حول زواجها من بعض الفنانين ورجال الأعمال، كانت آخرها زواجها من لاعب الأسكواش المعروف "أ.ب".

وحينما تم القبض على "رجل الأعمال" فى إحدى القضايا المتهم فيها، وحينما تم تفتيش القصر الذى يسكنه، عثرت الشرطة على مجموعة شرائط وتم التحفظ عليها، وحينما تم عرضها فى الجهات النيابية، اكتشفوا مشاهد مغلّة بالآداب لـ "رجل الأعمال" مع الفنانة، وكانت مفاجأة مثيرة لجهات التحقيق، وتم حفظها ضمن مستندات القضية، ولكنه للأسف سربت وتم طبعها وأصبحت تتداول للجمهور، وعندما علمت الفنانة بهذه الكارثة إثر مكالمة تليفونية على تليفونها الخاص، قامت على الفور بإلغاء جميع تعاقداتها مع الفنادق لإحياء حفلات الكريسماس ورأس السنة، وغادرت القاهرة فوراً إلى الخارج بعد شعورها بخطورة موقفها.. بحجة إصابة شقيقها فى حادث سيارة فى أمريكا..

ثم كانت المفاجأة الكبرى، حينما أعلن "رجل الأعمال" أثناء التحقيق معه، أنه متزوج من الراقصة عريفًا، وفي حديث لها في إحدى القنوات الفضائية، تحدثت عن شائعة هروبها للخارج بعدما نشر عن تورطها في شريط غير لائق تم العثور عليه في فيلا "رجل الأعمال"، قالت: إنها تزوجته عرفيا وإنها لا تعلم شيئًا عن الشريط الذي تم ضبطه بين زوج وزوجته، كما اعترفت أيضًا بأنها تزوجت ثلاث مرات عرفيًا.. وأضافت أنها ترغب في اعتزال الرقص بعد نشر الشريط، وقالت إنها لم تهرب خارج مصر، وليست مطلوبة أمام جهات التحقيق.

هذا وقد عادت الفنانة من الخارج لتبريء نفسها أمام الرأي العام من تورطها في هذا الشريط، وأكدت أنها فوجئت بما نشر، وأنها كانت تستعد لإقامة حفل عيد ميلاد ابنها، وحجزت له قاعة احتفالات، ثم قرأت في الجرائد عن حفلة ماجنة في قصر "رجل الأعمال" متورط فيها راقصة حاصلة على مؤهل عال، وحافلة بالمشاهد الجنسية الساخنة وفي أوضاع مخلة فعرفت أنني المقصودة، فهربت إلى أمريكا، واعترفت الفنانة إنها كانت متزوجة عرفيًا من "رجل الأعمال" لمدة سنة ونصف السنة وقالت تزوجته منذ (11) عامًا وانتهى الزواج بالطلاق عام 1993 ولا أتوقع مطلقًا من خلال معرفتي بشخصية "ح" أن يكون قد صور لي هذه المشاهد.

وعن هذا الزواج العرفي قالت الفنانة: لم أكن أدري أنه سيسبب لي مشاكل بهذا الحجم، فأنا في البداية لم أكن أشعر بالضيق من الزواج العرفي، فأول زواج في حياتي كان من زميل لي في فرقة رضا، وكان شرعيًا وكان عمري وقتها 17 سنة، وقد تعذبت حتى أحصل على الطلاق عذابًا لا يمكن تخيله، بعدها تزوجت عريفًا والزواج الرابع والخامس كان شرعيًا، أما زواجي من "ح" فلم يكن يدري به أحد، وكنا لا نخرج معًا، وأعتقدت أن هذه الشخصية التي تزوجتها عرفيًا كانت شخصية محترمة، ولكن بعد عرض هذه الشرائط الفاضحة، اكتشفت أنني خدعت فيه ولكن بعد فوات الآوان.

وعن عدم لجوئها إلى القضاء لإثبات براءتها مما جاء في الشريط المصور لها مع "رجل الأعمال"، قالت الفنانة: أنا أعلم أنني لا أستطيع من الناحية القانونية فعل أى شيء لأن القضية نفسها سقطت، لذلك فأنا لا أستطيع إقامة دعوى ضد "رجل الأعمال" لأنها ستكون - ساعتها - دعوى تعويض، وهى لن تعوضنى مطلقاً عما حدث.. وقالت الفنانة إن ما حدث لا يمنعنى عن الزواج، وسأتزوج سادساً وسابعاً وعاشراً ما دمت أحب.. أما الآن فلا، اليوم أنا أخاف حتى من الزواج الشرعى، فأنا لا أدري ماذا يمكن أن يفعل بى زوجى، ثم راحت فى نوبة بكاء، وأكدت الفنانة صحة ما قيل عن رغبة "رجل الأعمال" فى اعتزالها الرقص والجلوس فى المنزل، لكى يتزوجها شرعياً، وقالت عرض على "ح" ذلك ولكننى رفضت، مثلما رفضت فى معظم حياتى، وصدقت نفسى أنني هاربة فعلاً من كثرة ما كتب وبقيت فى أمريكا ثلاثة أيام فى حالة انهيار كامل وبكاء، لكننى قررت العودة حتى لا يقول الناس إننى هاربة.. وأنا لم أختف فى منزلى بل أخرج عند الضرورة.

وتصر الفنانة على أنها مجنى عليها، وأن زواجها من "رجل الأعمال" ما كان ليغير من الأمر شيئاً، ثم تقول إنها لم تصرح بهذا الزواج إلا بعد ما صرح به زوجها، وتؤكد أنها غير مخطئة وتستعيز بالله من أن تكون قد صورت مثل هذه المشاهد الجنسية فهى - على حد تعبيرها - ليست شاذة بل امرأة طبيعية، وتقول الفنانة لست الآن فى حالة تسمح لى باتخاذ القرار السليم، وبصدد إعادة حساباتى، وبالفعل أنا نادمة على زواجى من هذا الرجل، لو كان فعلاً قام بتصوير هذه المشاهد، ولم أكن أتخيل أن يحدث منه ذلك، تصورت أنني فى يد رجل محترم، ولكنه أساء إلى أغلى الأشياء، وفى إصرار شديد تؤكد أن ما حدث معها يحدث مع كثير من الفتيات الآن وبخاصة فى الجامعات.

وبالرغم من رفضها اللجوء إلى القضاء فى هذا الشأن، فإنها تراجع عن رفضها، وأقامت دعوى قضائية ضد "رجل الأعمال" بتهمة انتهاك حقوق

الزوجية، عندما تزوجته عرفياً وقام بتصويرها على شريط فيديو. حيث ينص القانون 309 على ألا يقوم الزوج بانتهاك حقوق زوجته، أو تصويرها في أوضاع مخلة لأن العلاقة بينهما خلوة شرعية حسب ما جاء في عريضة الدعوى التي تقدمت بها.

هذا وقد عاقبت المحكمة "رجل الأعمال" بالسجن لمدة عام مع الشغل.

حكاية "إ.ش"

من أشهر فضائح الزواج العرفي كانت فضيحة زواج "إ.ش"، من رجل الأعمال اللبناني "ع.ق"، حيث فوجئ المجتمع منذ عدة سنوات تقريباً، بخبر محاولة إلقاء مواد حارقة على وجه "إ.ش"، وقد تبين من تفاصيل التحقيقات، أنها كانت قد تزوجت برجل أعمال لبناني، يدعى "ع.ق"، وأن هذا الزواج ظل في السر حتى ظهر الحادث البشع، ومن تفاصيل الحادث عرف الناس زواج "إ.ش" ورجل الأعمال، فقد جمعت قصة حب بينهما انتهت بزواج عرفي، لم تشأ الفنانة أن تعلنه تلبية لرغبة زوجها الذي طلب منها ذلك، حتى لا تسبب لأولاده إحراجاً في هذا الوقت، وحين دبت الخلافات بينهما وأرادت الفنانة أن تفك هذا العقد، حدث ما حدث من رجل الأعمال حسب ما جاء في التحقيقات، فقد تقدم شاهد يدعى "ح.ح" إلى البوليس ببلاغ يؤكد فيه أن رجلاً يدعى "س.ح"، طلب منه مساعدته في إحضار شخص ثالث يقوم بإلقاء ماء النار على "إ.ش" مقابل 75 ألف دولار، وذلك انتقاماً منها لانفصالها عنه دون رغبته، وبناء عليه طلب رجال المباحث من المبلغ مساهمة المتهم حتى يتم القبض على الجناة، وبالفعل تم القبض على المتهم، وعثر معه على زجاجة بها حامض الهيدروكلوريك المركز مضافاً إليه حامض الكبريتيك المركز، وهي مواد حارقة تحدث حروقاً في الجسد وتشوهات جلدية خطيرة وقد تؤدي إلى الوفاة.

هذا وقد روت "إ.ش" حكايتها معه فقالت: اعترف بأن "ع.ق" أكثر إنسان أحبني في هذه الحياة، وكل من حولي يعرفون أنه زوجي، أهلي وجيراني ومعارفي وزملائي، حين يأتون لزيارتي في الاستوديو، كنت أعرفه لهم بأنه زوجي، الكل يعلم بزواجنا إلى أن تأتي الصحافة وتساألني فأقول لا، لأنه رجل متزوج وعنده أولاد، ولديه مشاكل ولا يريد أن يفتح أبناؤه الصحف فيقرأون أخبار والدهم في الصحافة، كان يقول لي: أنت فنانة الناس تقرأ أخبارك في الصحافة لكن أنا لست فناناً ولا أحب الشهرة، ولا أحب أن يتداول اسمي في الصحافة لمجرد ارتباطي بك، هذا كان طلبه وأنا احترمت وجهة نظره.

أما عن تطور الأمر بينهما، ليصل إلى إلقاء ماء النار عليها، قالت: الذي حدث أنني طلبت أن يكون هذا الأمر (عدم الإعلان عن الزواج) لفترة مؤقتة، لأنني كنت أريد الإنجاب ولكن كيف يتم الإنجاب دون أن ينشر في الصحافة أنني تزوجت؟ ومن هنا جاءت المشكلة، وطلبت منه أن ينشر خبر زواجنا في الصحافة، فرفض وقال لي: أنا لست رجلاً مشهوراً ولا نجماً ولا أحب أن يتداول اسمي في الصحافة، احترماً لمشاعر أولادي وبناتي الكبار، فقلت له: لا. أنا متزوجة وأحب أن أنجب أطفالاً، فكيف أنجب وأنا لم أعلن للصحافة أنني متزوجة.. وكنت في هذا الوقت حاملاً وأجهضت نفسي وبعدها مباشرة طلقت، وقلت له إما أن يكتب خبر زواجنا في الصحافة ويعلم الجميع، وإلا فلن أستطيع الحياة معك بهذه الصورة، أنت لا تريد أن تكون مشهوراً، ولكن أنا مشهورة ولا بد أن أقول أخباري للناس، لماذا أخفى خبر زواجي، أنا سيدة متزوجة ومحترمة، فلماذا أخفى خبر زواجي هل الزواج شيء مشين؟ لهذا قام بفعلته ومن الحب ما قتل، فحين يشتعل الحب لدرجة كبيرة فمن السهل أن يتحول إلى كراهية عميقة، أما إذا كان الحب فاتراً فسوف ينتهي بسرعة ولا يتحول لشيء، لكن الحب الكبير لا ينتهي، وهذا يعتبر حباً جنونياً، وأنا عمري ما التحببت مثلاً أحبني "ع.ق".

هذا وقد قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاينة رجل الأعمال اللبناني الجنسية "ع.ق" غيابياً بالسجن لمدة 5 سنوات، والحبس عامين مع الشغل لسائق شقيقه الذى ضبط قبل ارتكابه محاولته إلقاء ماء النار على وجه "إ.ش".

وبالرغم من تعاطف الجماهير مع الضحية فى الحادث، لكن أسئلة الناس لم تنقطع عن السبب الذى يمكن أن يدفعها وهى ذات جماهيرية كبيرة إلى الزواج العرفى.

خبراء القانون

يرى المستشار أحمد سعيد عبد الخالق، المحامى ورئيس محكمة أمن الدولة العليا سابقاً، أنه من حق الزوج أن يصور زوجته وهما فى أوضاع مخلة، بشرط أن يكون التصوير برضاها، ولا يكون فى هذه الحالة مخالفة للقانون، مادام لم يطرح الزوج شريط التصوير للعلانية أو الجمهور، كما يجوز للرجل أن يصور الممارسة لأية سيدة فى مسكن الزوجية، مادام كان ذلك التصوير بعيداً عن أعين الغير، أما إذا كان تصوير الرجل لمن يجتمع بها خلصة، فهذا يكون الأمر المحظور الذى يؤثمه القانون، ويكون مرتكب هذا الأمر عرضة للقانون، أما إذا قام الرجل بتصوير زوجته ثم يعرض شريط التصوير على الآخرين، فهنا يكون موقفه موقف من يشجع زوجته، أو يشجع الأخريات على ممارسة الفجور، وقانون الآداب يعاقب المرأة والرجل فى هذه الحالة.

كذلك من حق الرجل أن يصور زوجته بشرط ألا يكون تصويراً يخالف الشرع، طبقاً لما أمر به الله سبحانه وتعالى فى قوله (وائتوهن من حيث أمركم الله). وقد حدث أن هناك طبيباً حوكم وعوقب بالحبس عامين، لأنه ارتكب الفحشاء مع زوجته فعاشرها بما يخالف شرع الله، وقام بتصويرها فتقدمت ضده ببلاغ وأحيلت إلى الكشف الطبى، وتبين صحة دعواها، فأحالته النيابة إلى المحاكمة، وأصدرت المحكمة حكمها بحبسه عامين.

المستشار محمود الجداوى رئيس محكمة الفيوم يقول: إن الشخص المُوَزَّع لأفلام الجنس، حتى ولو كانت خاصة بزوجه، يندرج عمله تحت جريمة الفعل الفاضح العلنى، ومثله فى ذلك مثل من يقوم بتوزيع صور مخلة بالآداب أو مجلات جنسية. فالقانون يؤثم تلك الأفعال ويعاقب عليها بالعقوبات المقررة للفعل الفاضح العلنى، أما إذا اقتصر التصوير على الزوجين دون عملية التوزيع على الملأ فلا عقوبة.

أما الدكتور حسام لطفى، أستاذ ورئيس القسم المدنى بحقوق بنى سويف، فيقول كقاعدة عامة فالقانون يعاقب على العلانية فى أى فعل من الأفعال الفاضحة، وإذا ارتكب هذا الشخص هذه الأفعال مع زوجته أو غيرها، فلا يجوز تصويرها إلا بموافقتها كتابة، وحتى بعد الموافقة لا يجوز طرح هذه الأشرطة فى الأسواق، وإلا تكون عقوبة هذا الشخص الحبس والغرامة.

ويؤكد أنه إذا ثبت أن هذه الشرائط سربت من النيابة بعد سرقة الأحرار، فإن الموظف المسئول يحول إلى محكمة الجنايات مباشرة، ولكن لابد من التحقق أولاً من أن هذا الشريط حقيقى، وأنه لم يضع وجهها فقط على الشريط.

رأى الشرع

الدكتور عزت عطية، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، يرى أن الإسلام وقف من هذه القضية موقفاً حازماً، فبين رسول الله ﷺ ذلك بقوله: "إن شر الناس منزلة عند الله الرجل يفضى إلى المرأة وتفضى إليه ثم ينشر سرها" فشبه رسول الله ﷺ من يصف من الزوجين لغيره ما يجرى بينهما أثناء الخلوة واللقاء بـ "حارين يتسافدان"، أى يلتقيان جنسياً فى الطريق، وذلك لأن العلاقة الزوجية سر بين الرجل وزوجه، وهذا السر مما أحله الله تعالى من التلاقى بينهما، وقد عبر القرآن الكريم عن ذلك فى آيات كثيرة منها قول الله تعالى عن الزوجين: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) ولولا إباحة الله لهذا اللقاء بشروطه ما تيسر بقاء النسل.

وأشار الدكتور عزت، إلى أن كشف هذا السر من الزوجين، هو كشف لما ستره الله، وأن استعمال الآلات الحديثة لتصوير الوضع الجنسي وتسجيله ونشره بين الناس بضمن، أو بغير، ثمن إنما هو نقل للعلاقة من كونها علاقة زوجية إلى إشاعة الفاحشة وكشف للعورات، ونشر للفساد، وذلك من الكبائر ويعاقب الله عليها عقاباً شديداً في الآخرة، وينبغي معاقبة فاعلها بما يردعه ويردع غيره، وهذه العقوبة يقدرها الحاكم في الإسلام بما يراه مانعاً وراذعاً، لأنه ليس أميناً على زوجته، ولا يمكن أن يكون الزواج الذى أحله الله سبباً لنشر الفاحشة وإثارة الخلق. والمساهمون فى ذلك بالتصوير أو التوزيع أو بعرض الصور، فهم مشاركون فى الإثم مستحقون للعقاب.

الدكتور أحمد يوسف سليمان أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، قال إن من يتحدث عن أسرار العلاقة الزوجية بينه وبين زوجته مخطئ خطأ كبيراً ومذنب ذنباً عظيماً، لأنه بذلك أفشى أدق الأسرار، فما بالناس بمن يصور ذلك وينشره علانية على الناس، فذلك يدل على الوقاحة وانعدام الحياء والرغبة الأكيدة فى إشاعة الفاحشة بين الناس، لأن من يرى هذه الصور سواء كان فى الكمبيوتر أو التلفزيون، فإنه وضع نفسه مكان الرجل إن كان رجلاً ومكان المرأة إن كانت امرأة، مما يلهب المشاعر ويثير الغرائز الجنسية، وهذا مما يشجع على الفاحشة ويدعو إليها قال الله تعالى (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم فى الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون).. وقد نهى الرسول (ص) عن مجرد الحديث فى مثل هذه الأسرار وشبه من يفعل ذلك كمثل شيطان أتى شيطانة على قارعة الطريق والناس ينظرون، إليه وهذا دليل على شدة العذاب وعظم الإثم لمن يشيع هذا الأمر.

وأكد الدكتور محمد رأفت عثمان، عضو مجمع البحوث الإسلامية، أن الزواج رابطة مقدسة بين الرجل والمرأة ولذلك سمي الله تعالى عقد الزواج بالميثاق الغليظ فى قوله تعالى: (وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً) فقد جعل الله تعالى العلاقة بين الزوجين

سرّاً يختص به كل منهما، فقال تعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) والمعنى أن النساء ساترات لأزواجهن، والأزواج ساترون لزوجاتهم، فالذين يفشون أسرار العلاقة الزوجية إنما يرتكبون ثلاث جرائم: الأولى، هى إفشاء ما يدور بينهم وبين زوجاتهم، مع تأكيد الشرع على وجوب الكتمان. الثانية. إشاعة الفاحشة بين الناس، فهذه الشرائط التى يسجلون عليها الوقائع الجنسية أخطر الأبواب التى تثير الغرائز، وتشجع على ارتكاب الفواحش، الأخيرة، أن ما يتكسبه هؤلاء من الاتجار فى هذه الشرائط يعتبر مالاً حراماً.

الفنان ومهندسة الديكور

ومن أشهر فضائح وخطايا الزواج العرفى التى ظلت قضيتها متداولة فى المحاكم لإثبات نسب الطفلة "ل.أ." هى قصة الفنان الشاب "أ.أ." بزواجه العرفى من مصممة أزياء تدعى "ه.ح." 26 سنة، حيث تقدمت ببلاغ إلى مساعد وزير الداخلية لأمن الجيزة، اتهمت فيه الفنان الشاب بالزواج العرفى منها وقد طالبها بإجهاض حملها للتنصل منها وإنكار العلاقة بها، وقالت: بعد قصة حب استمرت فترة طويلة تزوجنا عرفياً، وأنه وعدنا بتوثيق الزواج وبعد 5 شهور حملت منه، وطلبت إشهار عقد الزواج إلا أنه رفض، وأضافت "ه.ح." فى بلاغها: أن "أ.أ." طلب منها إجهاض حملها كشرط للزواج، رسمياً، وهددها بعدم الاعتراف بنسب الطفل إليه.

قالت "ه.أ.": لم أكن أعرف شيئاً عن حقيقة تدينه، بل لم أكن أعلم شيئاً عن شخصيته بالمرّة، حتى التقيت به فى مسلسل بعنوان "بابا جه" على قناة إم.بى.سى، وكان اللقاء الأول بيننا غريباً عندما دخلت غرفته لأتعرّف على مقاسات جسمه لتفصيل بنطلون له بصفتي مصممة أزياء، وما إن لمست جسده حتى انتفض وقال لى بانفعال: "أنا مفيش واحدة لمستنى غير أمى"، وناديت مساعدى كى يأخذ

مقاساته، بعدها أصر هو على التقرب منى ونشأت بيننا علاقة حب قوية تطورت إلى لقاءات وتبادل للحب.

وقالت إن "أ.أ" تزوجها عرفيًا ودون علم أسرتها، وكانت تقيم معه، وتقول: "وكنتم أتجسج بالعمل لأقابله". وعن عقد الزواج قالت في البداية احتفظت به، لكن عندما أخبرته بأننى حامل قال لى: لا بد أن نسأل أحد علماء الدين فى مسألة الإجهاض، لأننى لست مستعداً لتحمل مسئولية طفل الآن، وطلب منى أن نوثق الورقة أولاً، وأخذها منى على أن نتقابل فى اليوم التالى، وعندما اتصلت به قال لى: تعملى إجهاض تأخذى الورقة ونتجوز رسمى ما تعملىش خلاص واجهى الناس"، ثم بعد ذلك بدأنا مرحلة التفاوض قلت له: "موافقة على الإجهاض بشرط تكون فى أحسن مستشفى وأحسن دكتور، وتسلم لى الورقة وتكتب إقراراً بأن الجنين منك" ولم أكن أنوى ذلك بالفعل: فقال لى: لا الورقة بعد الإجهاض مش قبله، أو نعطيها لشخص موثوق فيه"، وعن شهود العقد قالت: قام بالشهادة على العقد 4 من صديقاتى هن: "ف.ف" مديرة مكتب إحدى الشركات فى فرانكفورت، ووالدتها "س.م"، واثنتان أخريان من صديقاتى المقربات، كما أنه طلب من أحد الدعاة الذين يقدمون برامج فتاوى على الفضائيات يقول إن الإجهاض فى مثل هذه الأحوال حلال مقابل أن تتصدقى بلحوم (20 من الإبل أنا وزوجى).

وهكذا تحكى قصتها مع "أ.أ" وقالت: رغم كل ما فعله "أ.أ" معى، فإننى أحياناً أجد نفسى متعاطفة معه، فأنا أشفق عليه من كل ما سيحدث له بعد ظهور الحقيقة، وأشفق عليه من المستقبل عندما يحتاج إلى طفلة معه، ولكن ماباليد حيلة فهو الذى اختار ما حدث، وحتى - لا قدر الله - إذا حدث وماتت الطفلة قبل أن تولد فسوف أسعى لإثبات الحقيقة خاصة وأن الـD-N-A يمكن الكشف عنه حتى بعد وفاة الجنين، وهو مصدر موثوق به تمامًا، وعندما قلت

لـ"أ.أ." إنه إذا ظل على موقفه في إنكار الطفلة فسوف أُلجأ إلى القضاء الذى سيستخدم الـ"D-N-A".

وقد تطوع للدفاع عن "هـ.ح" ثلاثة محامين، منهم محامى قضايا شرعية، اتصل بها وقال لها سوف أدافع عنك دون أجر، لكن إن ثبت كذبك سوف أرفع قضية ضدك، فوافقت فى الحال، هذا بالإضافة إلى محاميها الخاص ومحام آخر أوكلته إحدى جمعيات حقوق المرأة.

وقال "أ.أ." إن "هـ.ح" كانت تعمل مصممة أزياء فى مسلسل "بابا جه" الذى لعب بطولته، وكانت معرفتى بها علاقة شغل عادية فى هذه الحدود فقط، ولم تكن موجودة تمامًا قبل التصوير، كما أنها انقطعت بعد انتهاء التصوير، ولا أعرف عنها شيئًا وأصر على أن اتهامات "هـ.ح" له باطلّة، لأنه لم يتزوجها عرفيًا، وأنه لاصحة لادعاءاتها هى والدتها، على أنه أخفى عقد زواج، أو أنه طالبها بإجهاض نفسها كى يتزوجها رسميًا.. وأضاف أن والدتها قال فى حديثه المنشور فى الصحف، إنه ربى ابنته على أسس قوية وعلمها الشجاعة والاعتماد على النفس، وأرد عليه بالآتى أولاً: هل يتفق مع المنطق أن الفتاة التى تربت على أسس قوية أن تقبل على نفسها الزواج عرفيًا، ثانيًا: هل من الشجاعة أن تتهمنى زورًا وبهتانًا بأننى تزوجتها وأنها حامل منى وأناى أخفيت عقد الزواج، وثالثًا: فهل تلك التى تربت على الدفاع عن النفس أن تدخل حجرة نوم شاب فى بيت أبيه، ثم تقبل على نفسها أن يعقد عليها الزواج بورقة واحدة وبالطريقة التى أعلنتها ثم تتركه ببساطة؟ وهى التى يعتمد عليها يأخذ الورقة لتقول بعدئذ إنه أخفاها ثم يأتى الأب ليقول إنها رشيدة وعاقلة. وإنه رباها على أسس قوية للمثابرة والدفاع عن النفس؟ ورابعًا: أنه كان يتركها تخرج من المنزل وتعود فى أى وقت وأقول له صراحة إن هذه ليست أسسًا إسلامية أو حتى غربية.

وأضاف "أ.أ." أنه يستنتج مما حدث من الأب، أنه واقع تحت تأثير ضغوط من ابنته، وأنها احتالت عليه وصورت له المأساة التى تعرضت لها ببشاعة، وأنها ضحية لى فتأثر الأب بذلك وتسرع فى ردود أفعاله، ولم يتحر منها عن حقيقة ما يحدث لها،

واندفع بقوة يحرق محضراً يفضح فيه شخصيته وأسرته ويؤذى أسرته واحترامى
لنفسه، وأكد أنه لم يذهب مع "ه.ح" إلى أى مكان ولا أى شقة على الإطلاق،
وعن ادعائها بأنها مستعدة أن تصف شقة الدقى وحجرة نومه بها قال: إن شقة
الدقى تم تصويرها فى أكثر من برنامج وكثيرون يعرفون تفاصيلها، كما أن كثيرين
دخلوا غرفة نومى، ويمكن ببساطة أن تسأل أى أحد عنها وتسجل بياناتها بل إن
معرفتها بتفاصيل شقتى ليست مبرراً لإطلاقها الادعاءات والأكاذيب ضدى،
والكلام نفسه ينطبق على ادعائها بأنها أدلت أو تعرف تفاصيل دقيقة أو أوصافاً فى
جسدى، إن ما ادعته هى ووالدها بلاغ كاذب سوف يحاسب عليه من المجتمع ومن
الله قبل كل شىء.

أما والد الفتاة الدكتور "ح.ع" فقال: إن ابنته اعترفت له بالحقيقة فى شهر
مارس الماضى، فقرر أن يتعامل مع الموضوع بكل صراحة ودقة، بعد ما بدأت
مساومات آل "أ.أ" معه، حيث عقدت عدة لقاءات بيننا، وبدأوا فى مساومته
لإجهاض ابنته مقابل زواجه منها رسمياً، إلا أنه رفض. وليس صحيحاً أن الأمر
كان مفاجأة لوالد الفنان وأمه، مشيراً إلى أن "ف.أ" حاول تشويه سمعة ابنته
بالادعاء بأنها لم تكن بكرًا عندما تزوجها ابنه، وأكد الأب أن أسرته محترمة و"أ.أ"
ليس مكسباً له ولا يرمى "بلاه" عليه كما يتصور البعض، لأنه قام بتحرير البلاغ مع
ابنته من أجل اعتراف "أ.أ" بنسب الجنين وبعدها يطلق ابنته ولن يتزوجها لأنه غير
كفء وغير أمين على ابنته التى كانت مخدوعة فيه، خصوصاً أن تصرفاته لا تدل على
الصدق، لأنه أحضر أحد رجال الدين لابنته يقول لها: إن التخلص من الجنين
"حلال" على أن تدفع دية (20 جملًا)، وتساءل: لمن تكون هذه الدية؟ ومن هم أسرة
القتيلة ثم يشير إلى أن ابنته حامل فى "طفلة" وتخاف عليها، ولا يمكن أن تفرط فيها
رغم محاولات آل "أ.أ" للإنكار.

أما الفنان الكبير "ف.أ" فصرخ دفاعاً عن ابنه، مندهشاً من طريقة تناول
الإعلام للقضية وقال خبرة السنين جعلتنى لا أرد على الشائعات، فأنا أكثر فنان

يتعرض للشائعات على مدى الـ 25 سنة الماضية، لكنني بعدما قرأت في الجرائد عن البلاغ اتجهنا إلى النيابة، ولم يتم استدعاء "أ.أ." كما قيل كى ندفع بالحقيقة، ولكن أؤكد أننا ليس لدينا شيء نثبتة أو نفيه ولن يهتز "أ.أ." مما يحدث لأنه واثق من نفسه.

يقول "ف.أ.": "أ.أ." مشغول جدًا ونصحته بأن يركز في عمله، خصوصًا أنه رجل أثبت كفاءته بموهبته وحب الناس له، وبدأ من أسبوع واحد بطولة مطلقة في أهم عمل تليفزيونى تأليف أسامة أنور عكاشة وإخراج إسماعيل عبد الحافظ، ولو كان فاضى كان اتكلم في هذه النكتة، ولكن دعنى أتساءل وبصوت عال لمصلحة من هدم فنانينا؟! لمصلحة من تكال لنا اتهامات لم توجهها إلينا النيابة أصلاً؟! وعلى كل الأحوال نحن في انتظار قرار النيابة.

تقول "ه.ح." إنها ستلجأ إلى تحليل الـ "DNA" الذى يمكن عمله فى أى وقت، ولو حتى فى أشهر الحمل وأرجو أن تفعل ذلك وبسرعة حتى تريحنا جميعًا. وتقول إن لديها شهودًا يثبتون علاقتها بابنى؟ وتستطيع أن تصف بدقة شقة الدقى التى جمعت وفق حديثها بينها وبين "أ.أ." كزوجين.

فرد "أ.أ.": هذه الشقة أقمت فيها حفلتان من أهم الحفلات الخاصة، وكل الفريق الفنى ارتاد منزلى فى هذه الحفلات، أين المشكلة فى أن تصفها؟! أنا لست قلقًا بشأن هذه القضية؟ على الإطلاق ولكننى حزين لأننا نحاول دائمًا أن نهدم بأيدينا فنانينا.

ابنتى أخطأت وواجهت ولم تهرب

ولكن ما تحدث عنه والدته "ه.ح." د. "س"، أستاذة علم الاجتماع، هو ما حسم الموقف لأنها لم تتحدث بصفة الأمومة فحسب، بل تحدثت من منطلق عملها وموقعها حيث قالت: لن أتحدث عن هجوم الكثيرين علينا، حتى من أقاربنا

وأهلنا، ولن أستمع إلى كلام الآخرين عن "أنه لو كانت تربية البنت أفضل لما حدث ما حدث"؟ ولكننى سأحدث عن كونى أستاذة علم اجتماع، عشت سنوات حياتى أربى أجيالاً وأحافظ على سمعة الكثيرات من الفتيات، والكثيرين من الشباب، ولكن يشاء الله أن أقف فى موقف شديد القسوة مع ابنتى، ولكن الفرق، هو أننى واجهت المشكلة مع ابنتى وزوجى، ولم نهرب، وقررنا أن نعالج الأمر لا بالتستر، ولكن بالبحث عن الحق، رغم أننا كنا نملك كل الوسائل التى ترضى المجتمع، ولكننى هنا إذا كنت أدافع بنسبة 75% عن حق ابنتى وجنينها إلا أننى أيضاً أدافع عن حق فتيات كثيرات، وعندما كتبت الجرائد، قررت أن أذهب لكليتى لأقول للجميع "أنا عندى كارثة فى بيتى لكننى أعمل"، لأننى لم أحتمل أن أهرب من عملى، وأتحدى من يجردلى أو لوالد "ه.ح" أى سقطة أخلاقية أو مهنية، ولكن، ماحدث لابنتى، هو فى النهاية "حادثة" قد تحدث لأى إنسان فى الحياة، ولكن هذا ليس معناه أننا سعداء بما حدث، لكننا قررنا أن نعيش ابنتنا وهى تعترف بالخطأ وتواجهه، لكنها محتفظة بكرامتها وعزة نفسها بدلاً من أن تعيش مكسورة - مهزومة - مريضة - نفسياً بينها وبين نفسها: دون أن يدري بها أحد، ويكفى أنها رفضت الإجهاض لأنها كما تقول "ه.ح": لست فتاة ليل حتى أتخلص من جنينى، وقد أعلم أن الله شاهد على بأننى كنت أعتقد بأنها زيجة شرعية وليس ارتكاب خطيئة.

هذا الموقف الصادم الذى لم نشهده من قبل فى مجتمعنا، جعل الكثيرين حتى من أصحاب الثقافة والفكر والمبدأ يقولون: ما الذى جعل هذا الأب المجنون يفسد سمعة ابنته؟ لماذا لم تتخلص هذه الفتاة المجنونة من الجنين وتعيش مستقبلاً هادئاً بعيداً عن الفضائح؟!

من سيدفع الثمن؟

للأسف، جميعنا نفكر بهذه الطريقة، ولم نكن نتخيل صعوبة الاختيار الآخر، وهو المواجهة والاعتراف بالخطأ، والمطالبة بالحق، والإيمان الشديد بأنهم يقفون على

أرض الحق، وليست أرض الباطل للأسف، قد لا نتصور مدى صعوبة وقسوة ماتحملة هذه الأسرة وما تشعر به تلك الفتاة.

هذا وقد فجرت الدكتورة "س.ع" والددة "ه.ح" مفاجآت عديدة قبل أن تلد ابنتها، حيث قالت ابنتها تستعد لاستقبال مولودتها، وقالت أيضًا سافرت بنفسى لشراء احتياجاتها من ألمانيا وأكدت أن قناة (الحرّة) أجرت اتصالات عديدة معهم منذ حوالى شهر، من أجل تصوير ولادتها وإذاعتها على شاشة القناة، وظل الاتصال قائمًا بشكل دائم أولاً بأول، للاطمئنان على حالة "ه.ح"، لدرجة أنهم أرسلوا إلى منزلهم مندوبين للحديث معهم حول تفاصيل هذا الموضوع، وأضافت والددة "ه.ح": الحقيقة إننا احترنا نوافق على عرضهم أم نرفضه وتكلموا معى ومع "ه.ح" ومع والدها، وفي النهاية وجدنا إنه لا توجد مشكلة فى الموافقة على طلبهم. ونحن لا نهدف إلى شىء من وراء ذلك، ولا نشعر بأن هناك فوائد ستعود علينا من ذلك، ولا حتى المقابل المادى، لكننا اعتبرنا الأمر مجرد تحية مقدمة من القناة لـ "ه.ح" وتعاطفًا مع قضيتها.

وبصراحة أنا لا أفهم الذين يطالبوننا بالتزام الصمت، والمداورة على الموضوع.. لماذا؟ ومن الذى سيأتى لنا بحقنا فى ذلك الوقت.

وأريد أن أوضح للجميع أننا لم نسع إلى وسائل الإعلام، ولا إلى الصحافة ولكنهم هم الذين سعوا إلينا وأتوا إلى منزلنا، لا ننكر أننا أردنا أن نستفيد الجميع من مشكلة "ه.ح"، وتكون عبرة للشباب وبالتأكيد "ه.ح" ستستفيد أيضًا وستصبح أكثر نضجًا وخبرة.

أما عن المفاجأة الثانية فتقول والددة "ه.ح": انهالت علينا عروض كثيرة من فرنسا وإيطاليا من شخصيات مرموقة، طلبوا كتابة ابنة "ه.ح" على أسماهم لكننا رفضنا بشدة، لأننا نؤمن بالآية القرآنية الكريمة التى تقول (ادعوهم لآبائهم) وأريد

أن أقول إننا نحظى بتعاطف كبير حتى من خارج مصر، وتنهال علينا المكالمات من كل مكان، حيث اتصلت بنا منذ أيام د.هند من السعودية، وهى أستاذة جامعية وكانت رئيسة جامعة البنات بالمملكة وأخبرتني بأن الجامعة "كلها" متعاطفة مع قضيتنا، والكل يعلم أننا على علاقة وسمعة طيبة بالجميع.

وعن ولادة "ه.ح" قالت الأم: إنها متوقعة بين لحظة وأخرى، وقد فضلنا أن تلد في إحدى المستشفيات الكبرى. وعن الاسم الذى اختاروه للمولودة قالت إنهم يفاضلون حالياً بين عدة أسماء وقد رشحت هى مجموعة من الأسماء ورشح والد "ه" أسماء أخرى لكنهم ينتظرون رأى الطرف الآخر، الذى تأمل أن يساعدهم فى اختيار اسم حفيدتهم وهى تقصد بذلك عائلة "أ.أ".

وكان والد "ه.ح" الدكتور "ح.أ" قد أكد أيضاً أنهم وافقوا على تصوير ولادة "ه.ح" وعرضها على قناة "الحررة الفضائية".

من ناحية أخرى تعجب الفنان "ف.أ" مما قالته والدته "ه.ح" ووالدها وموافقتهم على بث عملية الولادة على شاشة التلفزيون، وكأنها عملية تباهى بها حدث، وأعاد التأكيد على براءة "أ.أ" مهما حدث حتى وإن صوروا الولادة على شاشات التلفزيون. وأضاف أن ذلك إرهاب يرفضه بشدة.

هذا وقد احتفلت "ه.ح" بسبوع ولیدتها "ل.أ" فى فيلا أسرتها بالمعادى وسط تظاهرة ثقافية فنية الشهر الماضى، بينما غاب "أ.أ" عن الاحتفال وكان بمثابة الغائب الحاضر للطفلة التى ينكر نسبها منذ ستة أشهر، ورغم السعادة التى بدت على الجميع بقدم "ل.أ" أول حفيدة لأستاذ الاقتصاد الدكتور "ح.أ" وزوجته أستاذة علم الاجتماع بجامعة حلوان "س.ع" فإن الحزن كان يخيم على الجميع فى انتظار مصير القضية التى سيرفعها دفاع "ه.ح" أمام محكمة الأسرة ضد الفنان الشاب "أ.أ" يطلب فيها نسب الطفلة إليه.

المستشار حسنى حمادة الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة، شدد في بداية حديثه على ضرورة الفصل بين واقعة مازالت في طور التحقيقات، والحديث بشكل عام عن رأى القانون في إثبات النسب عن طريق الزواج العرفي، وعندما سأله تحديداً عن إمكانية إثبات نسب طفل، وإن كانت أمه لا تحمل وثيقة زواج ولو حتى عرفياً، قال: الوثيقة ليست ضرورة، ولكن قد يثبت الزواج وإن كان عرفياً بشهادة الشهود، مما يعنى أن الزواج العرفي يمكن أن يثبت منه النسب ومن ناحية أخرى لا يثبت النسب من الزنا، من الممكن أن تأتى الأم بأى عدد من الشهود ويأتى الشخص المدعى عليه بعدد آخر فما هو الفيصل ؟

المحكمة هى التى تقدر أدلة الدعوى.

وماذا عن عنصر التحليل خصوصاً الحمض النووى؟ يمكن للمحكمة أن تحيل الطرفين إلى الطب الشرعى لإجراء هذا التحليل.

ويتوقف المستشار حسنى حمادة ليسحب أحدث كتاب صدر في موضوع النسب، وهو بعنوان "تحديث قانون الإثبات ودور التقدم البيولوجى في إثبات النسب" أتاحت دراسة توافق الصفات المميزة الموجودة في الحمض النووى للأم وتلك التى للطفل إلى تخريج تركيبة لا توجد إلاً عند شخص واحد فقط هو الأب الحقيقى، أى أن إثبات البتوة عن طريق تحليل الـ DNA صار بنسبة لا تقبل الشك.

ورغم حكم المحكمة الذى صدر أخيراً بعدم صلاحية نسب الطفلة إلى والدها "أ.أ" فإنى أعتقد أن القضية لم تنته بعد.

وأخيراً فصلت المحكمة في القضية بنسب الطفلة "ل.أ" إلى أبيها "أ.أ" في حكم تاريخى لقاضى مستنير، ليفتح الأمل أمام آلاف القضايا التى تنظرها المحاكم لإنقاذ حوالى ثلاثة ملايين طفل دون نسب.

رأى علماء الدين

الدكتور أحمد يوسف سليمان رئيس قسم الشريعة بكلية دار العلوم يقول: في مجال بيان الفرق بين الزواج الشرعى والزواج العرفي: إن الزواج الشرعى لا بد أن يكون بولي وشهود عدول، وإشهار وتوثيق وإعلان ومباركة من المجتمع والأهل والأقارب، حيث حثتنا على ذلك السنة المباركة، وذلك لحفظ حق أولياء الأمور بأن "لا تزوج المرأة.. المرأة" ولا تزوج المرأة نفسها، وأيضاً أشار الإمام أبو حنيفة إلى أنه لا بد من أخذ إذن المرأة عند الزواج، وموافقتها على الزوج دون إكراه أو إذعان أو تسلط، كما أن الزواج الشرعى له مهر، ولا بد من توافق اجتماعى ونفسى واقتصادى، حتى لا تكون هناك فجوة بين الزوجين، أما الزواج العرفى فيتم فى سرية تامة، وعدم الإعلان عنه يكون مخالفاً للشريعة الإسلامية، ويصبح زواجاً فاسداً ويفرق بين الزوجين، ويؤدى إلى اختلاط الأنساب، وكثرة المنازعات القضائية، وانتشار نسبة المطلقات، وكذا أولاد الشوارع.

وعن أسباب الزواج العرفى يقول: هناك ما يتعلق بالفرد وما يتعلق بالمجتمع، فينظر الشاب إلى الزواج على أنه أصبح أملاً بعيد المنال نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وعدم وجود مسكن ملائم والمغالاة فى المهور، دون النظر إلى الأخلاقيات والسلوكيات ويسعى بعض أولياء الأمور، إلى التمسك بطلبات كثيرة طمعاً فى الطرف الآخر وليس الزواج العرفى مقصوداً على الشباب فحسب، بل على الطبقة الموسرة فى المجتمع التى انتهجت هذا السلوك هرباً من ضرورة إعلام الزوجة الأولى بالزواج الثانى، هرباً من محاكم ونفقة ومتعة وغيرها، ويشير إلى أن العبء الأكبر يقع على الزوجة عند الزواج العرفى لما يحدث لها من مشاكل إثبات نسب، وكذا ضياع حقوقها المادية والمعنوية من سمعة سيئة وسط المجتمع، وما ينتج عنه من أطفال يعانون مشاكل اجتماعية وسط أفراد المجتمع.

أما عن طرق مواجهة هذه الظاهرة من المنظور الإسلامى فيشير د. أحمد يوسف إلى أهمية تيسير سبل الزواج حيث قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾. وهذا الأمر موجه إلى الأفراد والمجتمع وأولياء الأمور، لتسهيل أعباء الزواج، حيث يقول الرسول الكريم ﷺ "خير النساء أكثرهن بركة وأقلهن مهوًراً"، كذلك توفير فرص عمل للشباب ومسكن ملائم، حتى يتسنى للمجتمع المصرى التخلص من آفة الزواج العرفى.

الدكتورة فادية أبو شهبه، الأستاذ بالمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية، تحلل ظاهرة الزواج العرفى قائلة: إنه معترف به شرعاً لكنه غير موثق وخطورته فى عدم توثيقه، مما يترتب عليه ضياع حقوق قانونية للزواج، وعندما تحدث مشاجرة تمزق الورقة فهو زواج مؤقت محكوم عليه بالفشل، ولا يترتب على هذا الطلاق ميراث أو حقوق ولذلك تحرم الزوجة والأولاد من حقوقهم الشرعية.

ندم

رغم انتشار الظاهرة وكم الأعداد الكبير التى تم الكشف عنها، فإن الواضح أن واحدة فقط تقريباً من كل مائة حالة هى التى خرجت من التجربة لا عليها ولا معها"، لكن 99% من أبطال هذه التجارب كما تقول الباحثة سامية عبد الوهاب، خرجوا نادمين عليها سواء أكانوا شباباً أم شابات، لأن ما بينى على خطأ حتماً ستكون نتيجته غير مرضية فى أقل القليل. والسؤال الآن: هل نترك شبابنا يخوضون مثل هذه التجارب المريرة التى تعبت بمستقبلهم؟ هل ندمر مستقبل هؤلاء الشباب بذريعة أننا مشغولون فى البحث عن تأمين مستقبلهم المادى؟ أو بذريعة أننا نعطيهم الحرية الكاملة فى أن يعيشوا وفق ما يريدون؟ الوقائع كلها تؤكد أن الأمر يحتاج إلى وقفة وسؤال داخلى وبقظة ضمير فهل نفعلها؟!

الفشل حتمى

كل الدراسات والبحوث التى أجريت فى هذا الموضوع، أكدت أن هذا النوع من الزواج محكوم عليه بالفشل، فهناك علاقة كبيرة بين حجم الجرائم والعلاقات غير السوية بين الرجل والمرأة، فى كل الأوساط التى يطلقون عليها زيجات عرفية، والذى يستطيع أن يحصى عدد جرائم القتل فى نسبة لا تقل عن 5% تكون بسبب الزواج العرفى أو العلاقات السرية بين الرجل والمرأة.

زواج المسيار

ظهر هذا الزواج في إحدى الدول الخليجية قبل حوالى اثنى عشر عامًا على يد رجل، اسمه (ف.أ)، وهو أحد الذين يقومون بدور "الخطابة" من أجل تسهيل عمليات الزواج، كوسيط في الخير، في مجتمع يعانى - كمثله من المجتمعات العربية - ارتفاع نسبة العنوسة وزيادة حالات الطلاق، وتأخر سن الزواج، وعزوف الجيل الجديد من الشباب عن الزواج المبكر.

وكلمة "المسيار" كلمة غامضة، ولكنها كلمة عربية، ومصدرها هو "التسير عليها" بما يعنى "السير" إلى المرأة من ناحية، وإدخال السرور عليها من ناحية أخرى.

وزواج المسيار زواج شرعى بعقد ومهر، لكنه يعفى الزوج من شيئين أساسيين لا تقوم العلاقة بين الرجل والمرأة بدونهما: وهما، "إعفاؤه من النفقة على زوجته. وإعفاؤه من توفير بيت الزوجية لها.

أى أن المرأة فى هذا الزواج تتنازل بإرادتها عن بعض حقوقها الشرعية، فى مقابل حل مشكلتها الشخصية.

والمؤكد أن "زواج المسيار" قد جاء كإفراز طبيعى لأزمة اجتماعية يتحدث عنها وحولها الجميع، إنها أزمة الزواج الذى أصبح مشكلة فى المجتمعات العربية بشكل عام، وفى الخليج على نحو خاص.

وثمة أسباب اجتماعية وثقافية وحضارية هي التي صنعت وتصنع هذه الأزمة، فلقد ارتفعت نسبة العنوسة بين النساء لعوامل متعددة، منها تعليم المرأة الخليجية نفسها، ونزولها إلى ميدان العمل والحياة، كما ارتفعت نسبة الطلاق إلى حد أن الأرقام وصلت إلى 36 في المائة في إحدى الدول العربية، هذا في الوقت الذي تغيرت فيه قيم ومفاهيم الجيل الجديد من الشباب الخليجي، الذي أصبح يبحث عن العمل والتعليم والسفر وتحقيق الذات، وتبوؤ مركز اجتماعي محترم قبل أن يفكر في الزواج، والنتيجة هي هذه الحالة الاجتماعية التي تسيطر على كثير في مصر لأسباب اقتصادية، وفي دول الخليج لأسباب حضارية.

والجديد في الأمر تأييد الرجال له، في حين رفضته النساء لأنه زواج مهين، ولكن كثيرات من هؤلاء النساء أصبحن يقبلن به لسبب أو لآخر، بل إن منهن من تعترف به صراحة وتدعو إليه، والشيوخ الذين كانوا يرفضونه من وجهة نظر اجتماعية، أصبحوا يقبلونه الآن من وجهة نظر دينية على الأقل.

وقد انتشر هذا النوع من الزواج في بعض الدول الخليجية، بسبب انتشار العنوسة بين السيدات وبلوغ بعضهن فترات سنية كبيرة، دون أدنى أمل في الزواج وهو ما دفع بعضهن للتخلي عن بعض حقوقهن الشرعية، مقابل الحصول على زوج في الغالب متزوج من أخرى، ولديه أسرة وأطفال، وبالتالي فهو لا يتردد على هذه الزوجة إلا لفترات محدودة، وفي أوقات غير منتظمة. وبعد اختلاف الفقهاء حول رأى الشرع في هذا النوع من الزواج وإجازة البعض له، انتشر هذا الزواج بين رجال الأعمال والمستثمرين والأفراد، الذين تيسر لهم وظائفهم السفر لفترات طويلة في الخارج أو لمرات متعددة خلال العام الواحد.

وقد حذر البعض من خطورة تعدد الزوجات من خلال هذا الزواج، خصوصاً أنه لا يكلف الزوج أية أعباء مادية.

والزواج في الإسلام آية من آيات الله يقوم على المودة والرحمة والسكن، ويتجاوز اجتماع الأبدان إلى اجتماع الأرواح، ويهدف إلى إرساء القيم الإنسانية السامية بروحانياتها وسلوكياتها، ولأن الأسرة لا تقوم إلا على الاستقرار والاطمئنان بين طرفي العلاقة الزوجية، وقد وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط دقيقة لإتمام عقد الزواج: فلا بد من الإيجاب والقبول والولى والشاهدين والمهر والصداق، وتوافر نية الاستمرار في الزواج والإعلان، وقد وصف القرآن الكريم هذا العقد بالميثاق الغليظ في إشارة واضحة لمكانته وأهميته.

وعلى الرغم من وضوح شريعة الإسلام في هذا الجانب، فإن تعقد الحياة الاجتماعية في هذا العصر أفرز أشكالاً للزواج لم تكن معروفة من قبل، مثل الزواج العرفي والمدني والمسيار وغيره.

ويقوم زواج المسيار في أحسن أحواله، على توافر جميع الشروط الشرعية، لكن الزوج لا يلتزم بالإقامة مع زوجته ولا يشترط أن يأتي إليها في أوقات محددة كل أسبوع أو كل شهر، ولا يبيت معها ولا يعرف بأمر هذا الزواج أحد.

وقد أثار زواج المسيار منذ ظهوره جدلاً واسعاً ومعارك فقهية بين كبار العلماء في مصر والدول العربية، فمن جانبه أفتى الدكتور يوسف القرضاوى - فقيه العصر - بشرعية زواج المسيار، وقال إنه زواج صحيح ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية في أى جانب من جوانبه، وإذا كان رأى القرضاوى ثابتاً وواضحاً منذ البداية، فإن رأى الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر التزم الحذر، فقد أكد في البداية أن زواج المسيار مخالف للشريعة الإسلامية، لأنه يفتقد الشروط والآداب التى يريدها الإسلام في العلاقات الزوجية، مشيراً إلى أن الزواج بنى على المودة والرحمة والسكن.. يقول تعالى "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة.." والسكن له معنى نفسى عميق لا يتحقق إلا باجتماع الزوجين في مكان واحد ولا يرتاح كل منهما إلا فيه.

وقال إن زواج المسيار لا تتحقق فيه هذه الشروط، لأنه لا يلزم الزوج بالإقامة مع زوجته أو الإنفاق عليها، موضحاً أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تدمير الأسرة المسلمة مشيراً إلى أن الزوجة إذا رأت أن زوجها فقير فهذا زواج صحيح، لأن كل ما جاء عن طريق التراضي فهو حلال.

ولم يكتف شيخ الأزهر بذلك بل وأشار إلى أن الزواج العرفي - برغم أنه أفضل من المسيار - فيه ضياع لحقوق المرأة ويخالف نظام الدولة الذي يستهدف حماية حقوق الزوجين، ومخالفة نظام الدولة غير جائز في الإسلام.

وأضاف قائلاً: إننى أرفض الزواج العرفي ولا أحبه ولا أشجعه، لكننى لأستطيع أن أقول إنه زنا لأنه لا ينقصه إلا التسجيل والتوثيق في عقود رسمية، وهذا لم يكن معروفاً قبل مائة عام، مؤكداً أن الإسلام يحرم زواج المتعة لأنه محدد بمدة معينة، والزواج في الإسلام يبنى على التأييد لا على التأييت، وكل زواج محدد بمدة معينة باطل.

لكن شيخ الأزهر راجع نفسه، وأعلن أخيراً في أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة أن زواج المسيار حلال، وتتوافر فيه الضوابط الشرعية للزواج في الإسلام.

أما الدكتور نصر فريد واصل مفتى الجمهورية الأسبق فقد قال: إذا توافرت فيه ضوابط الزواج الشرعى فهو زواج شرعى صحيح، وهذه الضوابط تتمثل في الإيجاب والقبول والشهود والولى والصدّاق والإشهار بالإضافة، إلى توثيق الزواج الذى نصت عليه القوانين الحديثة.

ويضيف أن الزواج يكون صحيحاً، مادامت تتوافر فيه شروط التعاقد، وعدم وجود ما يخل بالحقوق الأصلية للزوج، كأن يكون الزواج مؤقتاً وبالتالي يكون بمثابة زواج متعة، وهو محرم بإجماع جمهور الفقهاء، ونهى عنه رسول الله ﷺ.

ويشير إلى أن زواج المسيار مادامت تتوافر فيه شروط الزواج، فهو زواج شرعى صحيح لا شىء فيه ولا عبرة بالمسميات.

ويقدم المفتي مبررات فتوى شرعية المسيار فيقول: إن هذا الزواج جاء استجابة لضرورات العصر، كأن تكون طبيعة عمل الزوج تتطلب منه السفر والانتقال الدائم من بلد إلى آخر، ولذلك يشترط عند عقد الزواج أنه لن يقيم مع الزوجة وأنه سيأتي إليها في أوقات محددة، أو مادامت الزوجة قد وافقت على ذلك فالزواج شرعى وصحيح، وليس من حقها أن تطلب الطلاق فيما بعد بحجة عدم إقامة الزوج معها، لأنها وافقت على هذا الشرط قبل عقد الزواج، ومادام ينفق عليها ويوفر لها احتياجاتها. ويخلص المفتي إلى القول بأن عدم وجود تسمية زواج المسيار في الشرع أو الفقه الإسلامى لا يعنى حرمة وبطلانه.

شبيه بالعرفى

ويؤكد الدكتور محمد عبد المنعم البرى رئيس جبهة علماء الأزهر الأسبق، أن زواج المسيار شبيه بالزواج العرفى موضحاً أنه زواج شرعى لأنه يستوفى شروط وأركان الزواج فى الإسلام.

ويشير إلى أنه إذا كان الزواج العرفى يُلجئ الزوجين إلى عدم تسجيله، خوفاً على معاش يتقاضاه أحدهما فهذا لا شىء فيه، لأن تسجيل الزواج لم يكن معروفاً على عهد رسول الله ﷺ، وما شرع تسجيل الزواج فى هذا العصر إلا لتفادى إنكار الولد من بعض ذوى الضلال والجرأة على الله.

ويرى أن زواج المسيار يدخل فى الأزمات الاقتصادية، وعدم قدرة الشباب على الوفاء بمتطلبات الزواج، وفيه تقبل المرأة أن يطوف عليها الرجل مرة كل أسبوع، أو كل شهر ولا يبيت عندها مطلقاً، أو أن يأتى إليها مثل الضيف، لكنه يتزوجها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتتوافر فيه جميع شروط الزواج فى الإسلام، ويوضح أنه لا بأس من عدم إعلان أمر هذا الزواج، حتى لا تنبه إليه الزوجة الأولى مثلاً، فما دامت الزوجة الثانية راضية بهذا الزواج وهو يمنعها من

الوقوع في الانحراف والزنا، فهذا الزواج حلال ولا شيء فيه كما أفتى بذلك كبار العلماء.

لكن الدكتور البري يحذر من زواج المتعة، لأنه من أنكحة الجاهلية، وقد نهى عنه رسول الله ﷺ، في غزوة خيبر وهو محرم لأنه لا تتوافر فيه نية الاستمرار، وهو بمثابة نزوة يرتكبها الرجل وربما يترك جنيناً في بطن المرأة لا يعرفه ولا يعرف له عليه حقاً.

ويؤكد أن زواج المتعة لا تتوافر فيه أركان وضوابط الزواج في الإسلام، كما هي الحال في الزواج العرفي أو زواج المسيار.

سنة الأنبياء

ويؤكد الدكتور محمد أبو ليلة أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، أن الزواج من أوضح الأمور التي تحدث عنها القرآن الكريم والسنة النبوية. موضحاً أن الزواج هو القاعدة التي تبنى عليها الحياة وتقوم على أساسها عمارة الدنيا.

ويستطرد الدكتور أبو ليلة، نحن لا ننكر أن الفقهاء والمجتهدين قد جمعوا الأدلة من القرآن والسنة وبنوا عليها فقههم ومذاهبهم لأن القواعد الشرعية ثابتة.

ولا ننكر أن بعض الفقهاء قد تكلم من باب الاجتهاد على ما يسمى بزواج النهار، أي يتزوج الرجل بزوجة ثانية ويشترط ألا يأتي إلى بيتها إلا في النهار، لكن هذا من باب التفرجات ونحن لا نلومهم لأنهم حاولوا أن يسندوا بعض أنواع الزواج الذي نسميه بالزواج الاجتماعي إلى قاعدة أو متعلق قاعدة شرعية.

ويؤكد أن زواج المسيار ليس له أصل في الشرع، لأنه لا تتحقق فيه الضوابط الشرعية ولا يمكن أن تبنى عليه قاعدة إثبات النسب، وتوزيع الموارث فضلاً عن أنه يفاجئ الزوجة الأولى وأولادها بأن أباهم كان متزوجاً بأخرى، وربما يكون قد أنجب لهم أخوة منها وهنا تشتعل شرارة الصراع داخل الأسرة.

ويرى أن زواج المسيار يهدف إلى تيسير سبل اتصال الرجل بالمرأة على أى نحو، وفي أى مكان محل فيه موضحًا أن إقرار هذا الزواج سوف يخلخل كيان الأسرة المسلمة، ويجعل بيوت المسلمين من ورق أو حجارة لا حياة فيها.

ويشير إلى أن زواج المسيار بالإضافة إلى خطره الدينى والاجتماعى، يدفع المرأة المسلمة إلى التفكير فى ارتكاب الجريمة نفسها، لأن هذا الزواج يجعل المرأة المتزوجة أرملة معلقة لغياب زوجها فى نزهة تمتعية، ومع مرور الوقت لا تكثر بتربية الأولاد وتلقى هذه المسئولية عن عاتقها فيضيع الأولاد، تلك الحرية التى يمنحها الرجل لنفسه ويجد للأسف من يشرع ويحلل له ذلك، ويؤكد أن زواج المسيار والزواج العرفى وما شابهها كلها ألوان للزنا المقنع، موضحًا أن مثل هذه الزيجات ظهرت بسبب الاختلاط بين شعوب العالم والإباحية والسفور، وتكدس الأموال فى أيدي قلة من الناس يستولى عليها الفراغ، ويكون كل هدفها فى الحياة هو اللذة وحدها. ويطالب علماء المسلمين بأن يقوموا بواجبهم بالوقوف فى وجه هذه الزيجات، حتى لا تنهار الأسرة المسلمة وحتى لا يتحطم المضمون الإسلامى، موضحًا أن زواج المسيار ظهرت آثاره السيئة فى وجود نساء كثيرات دون زواج وأولاد كثيرين دون عائل.

إهدار القيم

ويؤكد الدكتور عبد الحكيم الصعيدى الأستاذ بجامعة الأزهر، أن زواج المسيار لا تتوافر فيه شروط الزواج فى الإسلام، وهو لون من ألوان زواج المتعة، موضحًا أن الزواج ينبغى أن يقوم على الاستقرار والديمومة، أما أن يسافر شخص إلى بلد لمدة معينة فيتزوج امرأة ثم يتركها، فهذا إهدار للقيم ويفتح على الناس أبوابًا كثيرة للفساد، وقد أغلق النبى ﷺ هذا الباب تمامًا ولم يترك ثغرة لأمثال هؤلاء العابثين.

ويعرب الدكتور عبد الحكيم عن دهشته لفتوى الدكتور يوسف القرضاوى بإباحة زواج المسيار، لأنه معروف عنه عدم التساهل إلى هذا الحد، وأنه يحتاط لدينه، وهو يدرك أنه لو فتح هذا الباب لوقع شر كبير على الأمة.

ويدعو العلماء إلى أن يكونوا على درجة عالية من الحيلة والحذر، لأن الفتاوى توجه إلى أناس أغلبهم لا يعرف نواقض الوضوء، ولا كيفية الطهارة من الحدث وليس لهم دراية بفقه المعاملات، وغير ذلك مشيرًا إلى أن هؤلاء الناس يأخذون الرخص ويستخدمونها استخدامًا سيئًا، فإذا ما أباح عالم زواج المسيار يأتى آخر ويجرمه، خصوصًا بعد أن يدرك تأثيره السيئ، وهكذا يتعمق الخلاف بين الفقهاء ويتحول الأمر إلى صراع لأننا نعيش في مجتمعات تريد إضفاء الصيغة الشرعية وليس أكثر من ذلك.

تقليعة

ويشير إلى أن زواج المسيار هو موضة أو تقليعة، يجب عدم الانسياق وراءه لأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وليس من المنطقي أن نعمل على راحة هؤلاء الذين يسافرون كثيرًا في حين أنهم يتجاهلون حقوق الزوجة والأولاد ويدفعونهم إلى الانحراف.

ويؤكد أن كتمان هذا الزواج حتى لا تعلم الزوجة الأولى أمر مرفوض، لأن ذلك يؤدي إلى ظلم وضياح للحقوق، وربما يؤدي إلى اختلاط الأنساب فقد يتزوج الأخ من أخته وهو لا يعلم.

وقد تزوج رسول الله وتزوج الصحابة أكثر من واحدة، ولم يعرف عن أحدهم أنه كتم مثل هذا الأمر.

ويوضح أن المسلمين يريدون إخضاع شرع الله للعصرية، ولضغط العالم المتردى الذى أباح الشذوذ، مشيرًا إلى أن العصرية تكون في الالتزام، وأن الحضارة

فى أن تكون لنا خصوصياتنا. ويهيب بالعلماء بعدم الجرى وراء الآراء والاجتهادات الغربية والشاذة التى تؤدى إلى فتنة العوام، ولا تحقق لهم أى نوع من المنفعة وضرب مثالاً على ذلك بأن أبا حنيفة يبيح للصائم مضغ اللبان، ويرى أن ذلك لا يفطر الصائم، مثل هذا رأى لا تستطيع إعلانه على الناس لأنه ربما يكون مدسوساً على أبى حنيفة، أو أن اللبان المقصود غير اللبان الذى نعرفه الآن.

ويرفض الدكتور محمد فؤاد شاكراً رئيس قسم الحديث بجامعة عين شمس زواج المسيار، ويعتبره زواجاً باطلاً ويعارض كل ما ذهب إليه فضيلة المفتى الأسبق د. نصر فريد واصل. ويقول هذا النوع من الزواج المسمى زواج المسيار اختلفت فيه الموازين وبرزت فيه الرغبة الذاتية للرجل، حيث تحولت المرأة إلى أداة للاستمتاع الوقتى فقط، وهذا الزواج كان معروفاً فى أيام الإسلام الأولى بزواج النهاريات (يقضى معها نهاراً ويتركها شهوراً) وقد قام هذا الزواج على شرط إقامة الزوجة فى بيت أبيها ويأتيها زوجها متى شاء، وحينما يمر على البلد الذى تعيش فيه ولذلك سمي مسياراً - أى يقضى الزوج حاجته منها أثناء سيره - وهذا الشرط لا يوافق حكم الله. والشرع يبين لنا أن أى شرط يأتى مخالفاً لحكم الله فهو باطل كما نص على ذلك حديث رسول الله ﷺ، الذى جاء فى الصحيح (كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل) والمقصود بكتاب الله هنا أنه ليس موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا فإن كثيراً من العلماء اعتبروا الزواج القائم على شروط باطلة باطلاً أيضاً، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل الذى قال فى هذا الزواج: "ليس هذا من زواج أهل الإسلام"، وكذلك حكم ببطلان هذا الزواج شيخ الإسلام ابن تيمية.

ويؤكد د. محمد فؤاد شاكراً أن هذا الكلام، هو خلاصة بحث كامل أعده عن زواج المسيار، وأن لجنة دولية من علماء الإسلام قامت بتحكيم هذا البحث وأقرت ما جاء فيه.

أما الدكتورة ملكة يوسف أستاذ الفقه الإسلامى وصاحبة الموسوعة الشرعية فى الزواج والعلاقات الزوجية، فترفض ما ذهب إليه فضيلة المفتى الأسبق من شرعية هذا النوع من الزواج، وترى أن زواج الميسار من أنكحة الجاهلية وتقول: لقد انتهيت فى بحث عن زواج الميسار إلى القول: بأنه من زواج الجاهلية الفاسدة، ومن اتبع وعمل به فقد التزم الشبهات مفتتاً بالشهوات، وأن النبى ﷺ حذر من الوقوع فى الشبهات، وأن زواج الميسار إحدى شبهات الوقوع فى السفاح، تحت مسمى النكاح. وخطورته أنه يقوم فى صورته الظاهرة على شروط تكاد تطابق صورة النكاح المشروع، وهو يقوم فى نفس الوقت بين طرفيه على النية فى إسقاط ما أوجبه الله للمرأة، مثل النفقة وإعداد المسكن الشرعى المستقل الذى تأمن فيه على نفسها وحققها الشرعى، والذى يظل معلقاً برغبة الزوج، عندما يأتى إليها ويمكث عندها بعض الوقت ليلاً أو نهاراً، وكان يطلق على ذلك فى لغة أهل نجد (الميسار) وتضيف د. ملكة قولها: زواج الميسار يقوم على إسقاط أحكام الله فيما يتعلق بحقوق الزوجة بدعوى الاتفاق على شروط معينة، تتعارض مع أحكام الشرع الإسلامى، حيث يقوم هذا الزواج على إسقاط حق الزوجة التى أوجبها الله ورسوله على الزوج فور أن يتم إبرام عقد الزواج، حيث يقول رسول الله ﷺ: "اتقوا الله فى النساء فأنتم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله، لكم عليهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف"، فالاتفاق على ما أحله الله وأوجبه وتحريمه إحلال لما حرمه الله بدعوى الاتفاق على مخالفة أوامر الله وأحكامه فى ميثاق الزواج، هو منسوخ مردود باطل حتى لو ولدت فيه المرأة عشرات الأولاد لأنه عقد بصحة ما لا صحة له.

الميسار أشد جرماً من زواج المتعة المحرم شرعاً، لأن زواج المتعة صريح فى صيغته وألفاظه التى تدل على طبيعته وحكمه، لكن زواج الميسار يخلو من لفظ التمتع والتوقيت الموجود فى زواج المتعة، مما يجعله أقرب للزواج المشروع عند من يلتزمون بقياس عقد الزواج، ولا تعتد د. ملك يوسف بقبول الزوجة عن طيب

خاطر بالتنازل عن بعض حقوقها الشرعية، قياسًا على تنازل السيدة سودة بنت زمعة عن حقها في مبيت الرسول معها لزوجته السيدة عائشة: حيث تقول: نعم لحجة الشروط التي تتوافق مع ما أمر الله به، ولا تعارضه بإسقاط أحكامه الشرعية امتثالاً لقول رسول الله ﷺ "ما بال أقوام يشترطون ما ليس في كتاب الله، من اشترط شرطاً ما ليس في كتاب الله فليس وإن اشترط مائة شرط، شرط الله أوثق وكتاب الله أحق" ..

وتضيف أما القول بإسقاط حق المرأة في السكن قياسًا على تنازل أم المؤمنين سودة بنت زمعة عن ليلتها للسيدة عائشة رضي الله عنها، فإنه قياس ليس في محله، إن لم يكن قياسًا شنيعًا لأنه من الثابت أن رسول الله ﷺ، كان أوفى وأبر وخير الناس لأهل بيته والناس أجمعين، وقد تزوج سودة بعد خطبته لعائشة رضي الله عنها زواجًا شرعيًا من غير إسقاط لحق من حقوقها الشرعية، وبعد أن امتد بها السن زهدت فيما ترغب فيه النساء من المعاشرة، فسألته أن يجعل ليلتها لعائشة التي تصغرها في السن.

وعن تفسيرها لعدم اعتراض كثير من الفقهاء على هذا النوع من الزواج، الذي وجد منذ زمن طويل في بعض بلاد المسلمين تقول د. ملكة يوسف هذا النوع من الزواج ليس له دليل شرعي واحد يمكن القول به، وهو أحد صور الزواج الموجود أصلها عند اليهود، والتي أقتلعتها الإسلام فالديانة اليهودية لا تلزم الرجل بإعداد بيت الزوجية، وللرجل أن يأتي زوجه في بيت أبيها كما جاء في سفر الإصحاح (185-20 وكذلك الإصحاح 67/24).

هذا وكانت ردود فعل غاضبة بالأزهر أثارها إقرار المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي لزواج المسيار "بإجماع الآراء" في جلسته الختامية بالدورة الثامنة عشرة بمكة عام 2006، وعلى رأس الغاضبين كان الدكتور عبد المعطي بيومي - عضو مجمع البحوث الإسلامية - الذي وصف توصيات المجمع الفقهي بأنها

"رخصة للمعاشرة الزوجية المجانية"، مشيرًا إلى أن هناك من يرغب في تحويل المرأة إلى سلعة لأغراض لا تمت للدين الإسلامى بصلة، اعتبر د. بيومى قرارات المجمع الأخيرة "استغلالاً لظروف النساء في المجتمعات العربية وقال: إن عقد زواج المسيار ربما يكون صحيحًا من الناحية الشرعية، إلا أنه في الوقت نفسه ملتبس بالحرمانية، لافتًا إلى أن كثيرًا من العقود الصحيحة قد تلتبس في الوقت نفسه بالحرام، كالخطوبة على خطبة المسلم أو البيع على بيعه.. د. بيومى وصف عقد "زواج المسيار" بأنه عقد "إذعان" مؤكدًا أن إجبار الرجل للمرأة لظروف معينة للتنازل عن حقوقها الشرعية من مهر ونفقة ومسكن لا يخرج عن كونها عملية "ابتزاز"، يتحول فيها المسلم "لتيس مستعار" موضحًا أن الزواج في الإسلام مودة وسكن قبل كونه قضاء للحاجات الجنسية بين الأزواج، ومن جانبها اعتبرت د. آمنة نصير أستاذ العقيدة وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، توصيات مجمع الفقه الإسلامى بمكة غير محترمة اجتماعيًا، مشيرة إلى أنها لا تتماشى مع الأهلية الاجتماعية للمرأة المسلمة، وقالت د. آمنة إن فقهاء الخليج اختصروا عقود الزواج الإسلامية في تهيئة الظروف لإشباع الغرائز الجنسية، بعيدًا عن مقاصد شرعية أهم.

كان مجلس المجتمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامى، قد أسدل الستار على اجتماعات دورته الـ 18 بالاتفاق على عدد من الأحكام الشرعية لخمس قضايا منها ما يتعلق "برؤى مستحدثة لعقود نكاح حديثة"، وأباح المجمع في بيانه الختامى عقد زواج المسيار الذى يقضى بجواز قبول المرأة التنازل عن حقها في المسكن والنفقة، على أن تظل بعد زواجها في بيت أهلها وأن تتقابل مع زوجها متى رغب.

زواج الفرند

"زواج الفرند" أو الأصدقاء، أحدث موضة في الزواج خرجت علينا أخيرًا، مرتدية عباءة الشرع بفتوى أو اقتراح من أبرز علماء الأمة الإسلامية، وأكبر علماء اليمن الشيخ عبد المجيد الزنداني وجهها للمسلمين المقيمين في الغرب، حماية للشباب من الانحراف والانخراط في علاقات غير شرعية، تحت مسمى "البوى فرنند" ورغم أن الشيخ وجه دعوته إلى علماء المسلمين في الغرب، لدراسة الفتوى وبحثها فإننا وجدنا لها صدى واسعًا في العالم العربى والإسلامى، حيث طالب البعض بتطبيق الاقتراح أو الفتوى في الدول الإسلامية، التى تعاني بشكل عام من تأخر سن الزواج، وفشل الشباب في توفير الإمكانيات المطلوبة لتأسيس منزل زوجية، وذلك من خلال صلة زوجية صحيحة بعقد شرعى وشهود وولى وإشهار، دون أن يمتلكا بيتًا يأويان إليه، إذ يكتفى في البداية بأن يعود كل منهما إلى منزل أبويه دون أن يلتزم الزوج، بتوفير مسكن أو أى متطلبات زوجية أخرى.

الدعوة التى أطلقها العالم اليمنى من خلال شبكة "إسلام أون لاين"، أثارت ردود أفعال متباينة بين علماء الفقه والشرعية، فما رأى علماء الإسلام فيما طرحه الشيخ الزنداني؟

الشيخ على أبو الحسن رئيس لجنة الفتوى السابق بالأزهر الشريف، يرى أن الفكرة التى دعا إليها "الزنداني"، هى الحل الأمثل لحل مشاكل الملايين التسعة

الذين بلغوا سن الثلاثين وتعدوها، ولم يتزوجوا بعد، وهو أمر أصبح ظاهرة في مصر، وفي دول عربية أخرى وكذلك دول إسلامية غير عربية بسبب البطالة وارتفاع تكاليف الزواج، ومغالة الفتيات وأولياء أمورهن في المطالبة بمهور عالية، وفرض شروط تعجيزية على الشباب، تجعلهم يؤجلون الزواج لحين الحصول على هذه المتطلبات.

وعقد الزواج عندما يكون صحيحاً بشهود وولي، ويتم الإعلان عنه فيما المانع أن يأوى كل منهما إلى بيت أبيه، ويكون اللقاء في أى مكان، أليس في ذلك حل لمشكلة الصداقات، وانحراف الشباب والفتيات واختلاط الأنساب، والزواج العرفي، وغيره مما يحدث في السنوات الأخيرة، ولا يعتبر تنازل الزوجة عن حق السكن إبطاً لعقد الزواج، والفتوى صحيحة وهي كزواج المسيار، فإذا تنازلت الزوجة عن حق السكن والملبس والمأكل وأقامت مع أهلها، يكون عقد الزواج صحيحاً ولا حرمة فيه، والمقصود بالسكن في الإسلام ليس المنزل أو البيت فقط، ولكنه يشمل معنى أكبر وأوسع فهو يسكن إلى زوجة ولا يفكر في غيرها، والمولى عز وجل يقول في كتابه العزيز "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة".

فالأمر يخضع للاجتهادات، فهو ليس نصّاً صريحاً ينقص أو يبطل فتوى الزندانى، والأمر قريب الشبه بزواج المسيار الذى أباحه الشيخ القرضاوى وغيره من علماء المسلمين.

فتوى مناقضة للشريعة

ويقول الشيخ يوسف البدرى من علماء الإسلام: إن فتوى الزندانى تناقض آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية صحيحة يقول الله تعالى: "غير مسافحات ولا متخذات أخدان" وكذلك قول الرسول الكريم صلوات الله عليه: "تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة"، فقد جعل الله الاستمتاع في

الزواج ذا حكمة عظيمة، حيث ينسى الزوجان لحظة الاستمتاع متاعب الحمل والوضع والتربية والتنشئة، ومن خلالها يحفظ الله ما يشاء من ذرية تحفظ النسل البشرى من الانقراض، كما أن الشرع الإسلامى لم يهتم بعقد من العقود مثل اهتمامه بعقد الزواج فجعل له خمسة شروط، وهى الصحة والانعقاد واللزوم والنفاذ وشروط قانونية واحتاط لكل ذلك بالرضا والقبول.

والعقود بمقاصدها ومعانيها وليست بألفاظها ومبانيها، فلو كان العقد فى الشكل صحيحًا وكان الهدف منه غير صحيح، فإن ذلك يكون حيلة حذر منها النبى ﷺ حين قال "لا تفعلوا كما فعل اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل".

أما مسألة قياس هذا الزواج على زواج الميسار، فاعتقد أن زواج الميسار أفضل من المخادنة، ففى الميسار يبقى الزوج عند الزوجة فترة بقائه فى البلد، ثم ينتقل بعد ذلك إلى بلد آخر لزوجة أخرى، ويكون بيت الزوجية قائمًا والزوجة فى انتظار مجئ زوجها، ولكنه يعتبر أيضًا زواجًا باطلاً لا يحقق المقاصد الكلية فى الشريعة الإسلامية من إباحة الزواج، والتنى أساسها السكن والمودة والرحمة والتناسل وتنشئة أبناء مسلمين صالحين لدينهم ومجتمعهم الإسلامى.

زواج غير شرعى

أما الدكتور نصر فريد واصل مفتى مصر السابق، فيؤكد أن الزواج رباط وثيق بين الرجل والمرأة، يراد به الاستمرار والاستقرار مع المودة والرحمة التى تعتبر من مقاصد الزواج الأساسية، فإذا لم تتحقق هذه الأهداف أصبح مجرد شهوة يتساوى فيها الإنسان مع باقى المخلوقات على الأرض من حيوانات وغيرها، ويفقد الزواج قيمته الأساسية، والشريعة الإسلامية واضحة فى أوامرها ونواهيها ولا يصح أن يؤخذ من هذه الأحكام جانب ويترك الآخر، وهى أحكام صالحة للتطبيق فى كل وقت ومكان.

وقد نظمت الشريعة الإسلامية العلاقة الزوجية بشكل دقيق، فبينت ما يجب على كل منهما تجاه الآخر، فالمرأة متى تزوجت أصبحت شريكة لزوجها في الحياة، وعليها حقوق ولها واجبات. فيقول رسولنا الكريم ﷺ "والذى نفسى بيده لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها"، وللزوجة أيضًا حقوق على زوجها نظمها الإسلام وأوضحتها الشريعة الإسلامية، وفي ذلك ما روى عن النبي ﷺ "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى".

ولا يجوز للمسلم أو المسلمة التخلي عن فرائض الدين الإسلامى، حتى لو كانوا يقيمون ببلد غير إسلامى، إلا في حالة الإكراه على ذلك، وخصوصًا إذا كان التمسك بها سيعرض حياتهم للخطر أو إلى الضرر، أما ترك فرائض وتعاليم الدين الإسلامى بالاختيار، فهذا لا يجوز شرعًا، لأن أركان الإسلام يجب على المسلم الالتزام بها أينما كان، وما يعرف بفقه الأقليات يتوقف عند حدود المعاملات الإسلامية كالبنوك وأكل الذبائح التى لم يذكر عليها اسم الله أو خلع الحجاب، إذا كانت قوانين تلك الدول تمنع ذلك، وكل ذلك جائز بشرط أن يفعل المسلم ذلك وقلبه منكر لهذا الفعل. أما هذا الشكل من الزواج الذى تدعو إليه الفتوى فلا يحقق المقاصد الشرعية من الزواج، ويؤدى إلى الإفساد وخلط الأنساب ومخالفة الشرع.

إهانة للزواج

وتنفى الدكتور سعاد صالح أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، وجود زواج موصوف بصفة خاصة في الإسلام، وإنما ورد لفظ الزواج في القرآن الكريم وفي السنة النبوية غير مقيد بأية صفة، كقوله تعالى "فإن خفتن ألا تنصبن في البيت فأنكحوا ما طاب لكم من النساء" وقوله عز وجل "وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من إمائكم".

وقد اهتم الإسلام بعقد الزواج أكثر من اهتمامه بأى عقد آخر، لأنه أقرب إلى العبادة منه إلى العادة، وما يطالب به من زواج الأصدقاء مع وقف آثار الزواج من

حيث استمتع كل منهما بالآخر والإنجاب والنفقة والسكنى، فهو يتعارض مع الهدف الأساسى من الزواج، وهو إعفاف النفس. ويتعارض كذلك مع التشريع الإلهى لعقد الزواج، ويعرض هذا الميثاق الغليظ للاستهانة.

على الجانب الآخر لم يلق "زواج الأصدقاء" أى قبول بين خبراء الاجتماع وأساتذة علم النفس الذين وصفوه، بأنه فكرة مجنونة تهدم مفهوم الأسرة السليم، مما ينعكس فى التشويش على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده وأعرافه.

ولن تكون ثمرته سوى أسر مشوهة مليئة بقائمة من الأمراض النفسية المختلفة، كالقلق والإحباط والوساوس، ورفض الذات وعدم القدرة على مواجهة الواقع.

فى البداية يشير الدكتور محمد الشحات الجندى، عضو مجمع البحوث الإسلامية إلى أن الزواج فى الإسلام يقوم على التراضى والوئام بين الزوجين، وينبغى أن يتم فى إطار من علاقات المودة والرحمة، وأن يتحقق مقصوده من أن يصبح كل منهما سكناً للآخر، ويشمل السكن هنا المفهومين المادى والمعنوى.

ولكى يتحقق ذلك حدد الشرع شروطاً للزواج الصحيح، وهى الشهادة على العقد والعلانية والرضا بين الطرفين، وألاً تكون هناك علاقة تحريم بينهما. بالإضافة إلى عدم تضمن العقد لما ينافى مقصود الزواج بمعنى ألا يكون مؤقتاً، أو بقصد المتعة أو أن يشترط فيه أو ينوى الزوجين عدم الإنجاب، فإذا استوفى الزواج هذه الشروط كان صحيحاً.

ويقتضى تحقيق هذه الشروط أن تكون هناك مساكنة بين الزوجين، وأن يكون كل منهما سكناً للآخر على حد تعبير النص القرآنى "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن"، أى أن يكمل كل منهما الآخر، وأن يقوم على رعايته والعناية به ومشاركته فى السراء والضراء، وهذا هو المغزى من دلالة قوله تعالى: "اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم" ورغم أن مفهوم المساكنة مفهوم شامل يتضمن السكن المادى،

بأن يعيش كل منهما تحت سقف واحد، على اعتبار أن هذا المسكن جزء من النفقة الشرعية فإن فقدان السكن المادى مع وجود السكن المعنوى والوجدانى والدينى لا يبطل هذا الزواج، إذا اتفقا وتراضيا على ذلك، وإن كان الزواج فى هذه يعد منتقصاً.

يرى الدكتور الجندى أن مقتضيات الحياة المعاصرة، قد خلقت ألواناً من الأمور غير المألوفة التى جرى عليها عقد الزواج طيلة العصور الماضية، ونتيجة ماأفرزته الحضارة الحديثة من ظروف صعبة، قد تقتضى المباحة المادية بين الطرفين وتعذر اجتماع الزوجين بصفة دائمة فى بيت واحد، فهنا يمكن التسامح فى مسألة السكن المادى لغلط الباب على الأقل أمام المفاصد التى ظهرت أخيراً من علاقات غير مشروعة بين الشباب والفتيات.

على الجانب الآخر تماماً يرفض الدكتور عزت عطية - أستاذ أصول الدين بجامعة الأزهر - هذا الشكل المستحدث من الزواج، يقول: كثرت الفتاوى المتعلقة بالزواج أخيراً كزواج الميسار و"زواج الفرند"، وغيرها والتى تبعد تماماً عن الأصل فى الزواج، وهو أن يكون سكناً تطبيقاً لقوله تعالى "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"، والسكن هنا هو المعاشرة الدائمة والاطمئنان والارتباط الكامل، وإذا اضطرت ظروف الزواج للبعد عن المسكن، فلا يكون ذلك إلاً أمراً عارضاً وليس لازماً وكذلك الزوجة إذا كانت فى بيئة مأمونة، وقد ثار فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه تساؤل حول المدة التى يفارق فيها الرجل زوجته، وحدد ذلك بأربعين أو ستين يوماً، وكان الرسول وأصحابه يصحبون زوجاتهم فى السفر والجهاد، والهدف من ذلك أن يتضمن الارتباط الزوجى المعاشرة الدائمة سكناً وعيشاً، وليس أن يكون مجرد علاقة جنسية يتم التحايل لإشباعها.

باب للفوضى

يتفق معه المفكر الإسلامى الدكتور عبد الصبور شاهين ويرى أن هذه الفتوى بما يسمى بزواج الفرند، فتح لباب الفوضى وامتهان لمفهوم الزواج الصحيح، ويخرج بهذه العلاقة المقدسة إلى مجرد صداقة طائشة بعيداً عن المسئولية والالتزام، فانعدام وجود المسكن يعنى أنه لا توجد زوجية كاملة ولكن هناك فردية تحكم هذه العلاقة، فلا بد من وجود بيت لممارسة هذه الزوجية على الوجه الصحيح، أما هذا الزواج الفرند فهو زواج "على الطائر" أو زواج "تيك أوای" لا يعدو مجرد تقليعة ضد كل ما عرفناه على مدى التاريخ عن مفهوم الزواج، من انتقال المرأة من بيت أبيها لبيت زوجها الذى يصبح له القوامه عليها، فإذا لم تتوافر "البيتوتة" فهو زواج مع إيقاف التنفيذ.

يضيف.. لو اتفق هذان الزوجان "الفرند" أنه لا اجتماع بينهما فى مسكن واحد، وهو ما يتضح من اسم هذا الزواج، إذن فلا التزام بمعنى الزواج السليم، الذى يقوم على المودة والرحمة والتعايش الكامل، وبالتالي فهو ابتداع لم يسبق إليه مجتمع إسلامى قط.

وعن عدم اشتراط فتوى الشيخ الزندانى، لوجود المسكن لكى يصح عقد الزواج يقول د. شاهين.. مفهوم الزواج هو الاقتباس، أى أن المرأة خاصة بزوجها والذى يدل على أنها محتبسة هو "بيت الزوجية" وطالما أنه لا وجود لهذا البيت إذن فقدنا هنا مفهوم الاحتباس وبالتالي أين الزواج؟

عل كل حال - والكلام ما زال للدكتور عبد الصبور شاهين - صدور هذه الفتوى من عدمه لا خوف منه، ولن يجد أى صدى أو قبول فى الواقع العملى لدى المجتمعات الإسلامية، فلن يرضاه مثلاً أب لديه كرامة على ابنته، لكن المشكلة أن صدور مثل هذه الفتوى قد يفتح الباب الخلفى أمام الشباب والفتيات الذين يسمعون عنها، ليصبح صورة أخرى للزواج من وراء الأسر، تزيد من مشكلة الزواج العرفى التى نعانى منها حالياً وهو باب من الفساد نسأل الله أن يكفيناه شره.

يؤكد على كلامه الدكتور أحمد المجذوب - مستشار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - ويرى أن زواج الأصدقاء، أو ما أ صطلح على تسميته "بزواج الفرند" يضرب استقرار المجتمع وتماسك الأسر، حيث لا يوجد في ظل هذا النوع من الزواج أى استمرار نفسى أو عاطفى ويهدم قيمة المسئولية كقيمة اجتماعية للرجل والمرأة فى العلاقة الزوجية فلا وجود فيه لمفهوم القوامة الخاصة بالرجل، وتحمله الكامل للأعباء المادية من نفقة ومسكن وغيرها، ولا وجود لنية لرعاية نفسية متكاملة دائما من جانب الزوجة لزوجها وبيتها وأبنائها، والأمر فى مجمله تشويه لما تربى عليه المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف شرقية، وطمسها بمحاولة غربية للجمع بين قيم مجتمعاتنا الشرقية والإسلامية وبعض التساهلات غير المقبولة فى العلاقة بين الرجل والمرأة فى المجتمعات الغربية.

ومصير هذه العلاقات الزوجية الغربية لن يكون سوى الطلاق بعد فترة طالت أم قصرت، وبالتالي ارتفاع فى نسبة الطلاق التى وصلت فى مصر وفقاً لأحدث الاحصاءات إلى 35%.. فما المنتظر من زواج قائم على رغبة جنسية قصيرة العمر، إذا تم إشباعها بشكل متكرر تهبط مع الوقت وتصبح هذه الأسر "اللاسلكية" فى مهب الريح.

تتفق معه الدكتورة سامية خضر صالح - أستاذ الاجتماع بجامعة عين شمس - مؤكدة أن الآونة الأخيرة حملت للأسف غيبوبة من الأحاديث المتعلقة بأمور الزواج كالزواج العرفى وزواج المسيار وأخيراً "زواج الفرند" وكلها فى جملتها أفكار مجنونة، يدفع المجتمع ثمنها، ويجب التصدى لها بقوة فمجرد وصولها لشبابنا واعتقادهم فيها واتخاذ مثل هذه الفتاوى الغربية "شعاعة"، يبررون بها اللجوء لإشباع رغباتهم الجنسية من خلال هذا الزواج المشوّه، سيهدم توارث قيم وعادات وتقاليد وأعراف المجتمع، وبالتالي تضيع هويتنا كشرقيين ومسلمين.

ترى أنه يكفى لرفض هذه النوعية من الزواج أنه لا يحمل فى مضمونه سوى التفكك منذ البداية، فالزوجة والزوج لا يحملها سوى عقد أشبه بالرخصة التى تتيح لهما لقاء جنسياً كلما سنحت الظروف..

ومن الطبيعى ألا يفكران فى الإنجاب فأين سيعيش أولاد "زواج الفرند" إذا كان أبواهما بلا مأوى من الأساس؟! رغم كل شىء فالمجتمع المصرى مجتمع وسطى تحكمه فى حياته عادات وتقاليد وقيم وثقافة راسخة ومتوارثة، من الصعب لهذه الأفكار والفتاوى الغربية أن تزعمها، لكن يجب أن يقوم رجال الدين بالتصدي لها من البداية قبل أن يكون لها أى أثر اجتماعى سلبى.

أما الدكتور نبيل الزهار - أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية جامعة قناة السويس - فىرى أن اللجوء إلى هذا النوع من الزواج وهو زواج الأصدقاء "بلا مسكن"، هو رؤية وقتية لمواجهة المشكلات التى تعترض الشاب والفتاة فى سبيل قيام حياة زوجية بينهما، إمّا لعدم القدرة على توفير مسكن أو تدبير نفقات وأعباء الزواج، وبالتالي "فزواج الفرند" - كما أسموه - هو مجرد "دواء مسكن" فور أن ينتهى مفعوله بخمود العاطفة الجنسية المتمثلة فى الجنس، ستظهر المشكلة الأساسية التى تم التحايل والهروب منها بشكل أكثر تعقيداً والسبب أن طرفى هذه العلاقة الزوجية الغربية، بحثا عن نوع من التوازن النفسى بعيداً عن الأزمة الرئيسية التى يواجهانها.

الزواج بالوشم.. والطلاق بهاء النار

تقاليد الشباب لم تنته بل هناك تقاليد جديدة، بأشكال وأساليب مختلفة بسبب التقليد الأعمى لكل ما هو غريب وعجيب، بحجة مسيرة العصر الجديد لواقع الحياة التي يعيشونها، سواء كانت تناسب عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا الإسلامية أم لا. فنحن أمام ظاهرة جديدة مدمرة لجميع القيم والأخلاق، ومخالفة تمامًا لكل التعاليم الدينية لأنها تسبب تدميرًا كاملاً لمستقبل الشباب عامة والبنات بصفة خاصة.

الظاهرة الجديدة تسمى "الزواج بالوشم.. والطلاق بهاء النار" تعبيرًا عن الرباط العاطفى بين الشاب والفتاة، ولكنه مجاوز للقيم الدينية والقوانين المنظمة للزواج الشرعى، إنه الزواج الكارثة فبدلاً من الذهاب إلى المأذون الشرعى يذهب الشباب والفتيات إلى مأذون متخصص فى الرسم بالوشم، لكتابة وثيقة زواجهما التى لا تكون سوى رسم مشترك على جسديهما، وفى حالة الانفصال يتم الطلاق بإزالة هذا الوشم بهاء النار.

تاريخ استخدام الوشم

ويرجع تاريخ استخدام الوشم الى زمن بعيد حيث ارتبط بعقائد معينة، خاصة ببعض القبائل المتنقلة دائماً والتى ليس لها مكان معين للاستقرار لاقتناعها بأن

الوشم يحمى من الموت ويزيد من قوة العلاقة الجنسية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين الوشم والإحساس بالظلم، أو الإحساس بالحلب أو التنفيس عن رغبة مكبوتة.

ويعد الأمير "إدوارد" الذى أصبح ملكاً على بريطانيا عام 1901، من أشهر الشخصيات العالمية التى تحمل على جسدها وشماً. يمثل رسومات خاصة لبعض السيدات اللاتى كان يعشقهن، ولم يكن يسمح لوالدته الملكة "فيكتوريا" برؤيتها بأية حال من الأحوال، كما كان الأمير "برنارد" والد الملكة "بياتريس" ملكة هولندا يحمل على جسده وذراعه وشماً، هذا ما ذكره "د.بيرى أوليل برج" الباحث الهولندى فى أبحاثه.

تطور استخدام الوشم

وبعد أن كان الوشم مقصوراً على قاع المجتمع والصعاليك ونساء الليل، أصبح موضة لمشاهير الفنانين والطبقة الوسطى والشباب والفتيات فى سن المراهقة، حتى وصل الأمر إلى استخدام الوشم بأشكاله المختلفة كوثيقة تكتب على جسد كل من الشباب والفتيات، على اعتبار أنها وثيقة أبدية لا تنتهى إلاً بوفاة الطرفين، ولا يطلع عليها أحد سواهما.

و أثار انتشار هذه الظاهرة مخاوف الأباء والأمهات، خصوصاً فى المجتمعات التى انتشرت فيها بين الشباب فى سن المراهقة التى بالتأكيد كثيراً ما تنتهى بكارثة اجتماعية يصعب حلها. هذا ما سجلته الأبحاث المتخصصة فى هذا الشأن، حيث أوضحت الباحثة ليلى وفیق فى بحثها حول خطورة الزواج العرفى والزواج بالوشم، أن مخاطرهما واحدة وعواقبهما وخيمة والحالات تزداد يوماً بعد يوم.

وهناك إحصائية تشير إلى انخفاض عقود الزواج الرسمية بين الشباب صغار السن، وهذا الانخفاض سببه اتجاه الشباب إلى الأساليب غير القانونية للهروب من المساءلة والالتزامات، سواء عن طريق الزواج العرفى أم بالوشم. و سجلت الباحثة

في البحث الذي أجرته على عينة من الطلبة والطالبات في مختلف مراحل التعليم الجامعي في مصر، وجود 14% من العينة متزوجون عرفيًا، أو بالوشم دون علم أولياء أمورهم، وأن هذا الرقم يزداد في العواصم أكثر من الأقاليم.

تذكر الباحثة ليلي وفيق أن 50% من البلاغات المقدمة للنيابات العامة بشأن هذا "الزواج الكارثة"، سببها حدوث حالات حمل أو محاولات إجراء عمليات إجهاض، وفتيات يبحثن عن حقوقهن الضائعة بسبب هذا الزواج غير الشرعي.

كما يؤكد الباحث الاجتماعي د. سيد موسى أن الزواج بالوشم أكثر ضررًا من الزواج العرفي، لأن القانون لا يحمي المتضرر في هذه الحالة وهو الفتاة أو الزوجة، خصوصًا بعد الانفصال أو الطلاق، مقارنة بالزواج العرفي الذي قد تحتفظ فيه الزوجة بمستند أو وثيقة قد تحفظ لها بعض حقوقها. أما الزواج بالوشم فينتهي فور الخلاف بين الزوجين، ويتم الانفصال، ولا يوجد ما يدين الزوج ويحمله أدنى مسئولية، بخلاف ما تحدثه هذه "التقليعة" من آثار نفسية وصحية وجسدية، خاصة عند الانفصال حيث تضطر الفتاة لإزالة هذا الوشم ولا تجد السبيل إلا استخدام ماء النار الذي قد يشوه بشرتها وجسدها بحروق يصعب علاجها.

دوافع وأسباب هذا الزواج

يوضح الدكتور سيد موسى الدوافع والأسباب وراء انتشار هذا الزواج الكارثة، بأنه يعود إلى هروب الزوج من معرفة زوجته الأولى بزواجه من الثانية، والفشل في إقامة حياة زوجية رسمية معلنة، وهروب من الأعباء المالية التي يتطلبها الزواج الرسمي من شبكة أو مهر أو تجهيزات مختلفة، وعدم تحمل الرجل أية مسئولية فلا نفقة ولا حقوق عند انفصال الطرفين، ورغبة بعض الزوجات المطلقات في الاحتفاظ بحضانة أطفالهن أو المسكن الذي تقمن فيه، ورغبة البعض في وضع أسرهم أمام الأمر الواقع، والضغط عليهم في حالة رفضهم للزواج الرسمي، وأهم الأسباب غياب الرقابة لأسباب مختلفة، كغياب الأسرة كثيرًا عن

البيت، أو عمل رب الأسرة في الخارج مما يصعب الرقابة الجادة على الأبناء، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج وتزايد نسبة العنوسة بين الشباب والفتيات ويؤكد د. سيد موسى أن هذا الزواج عادة ما يفشل بسبب الضغوط النفسية والعصبية التي يعيشها الطرفان بسبب سرية هذا الزواج، ودائماً ما يكون هناك صراع نفسى مستمر وتتعدد الأمور أكثر إذا ما حدث حمل، سواء تم الإنجاب أم لم يتم، فتقع مشكلة الإجهاض ومضاعفاته التي لا تخلو من الخطورة على صحة الزوجة.

وبعد استيضاح نتائج الدراسات عن هذا الزواج الكارثة، كان لابد من البحث عن نماذج من الفتيات والشباب الذين سقطوا في هذه الظاهرة المدمرة.

س. خيرت طالب في كلية الآداب الفرقة الثالثة يقول "عرفت الزواج بالوشم" من بعض زملائي في الجامعة، وكنت أعتقد أنه نوع من الدعاية والتهريج المنتشر بين شباب الجامعة، ولكنني فوجئت بهم يتحدثون عن الموضوع بجدية، ويؤكدون أن "الزواج بالوشم" زواج حقيقى، وأنه لا يُمَحَى إلاَّ "بماء النار" وأنه يمكن بعد التخرج أن نوثق هذا الزواج عند المأذون بعد موافقة الأهل، وما زاد من تأكيد الفكرة في رأسى أنه دليل على قوة الحب بين الطرفين كما شاهدناه في فيلم "تمر حنة" بطولة رشدى أباظة، فقد رأيت أنه من شدة حبه لنعيمة عاكف "تمر حنة" رسم لها صورة بالوشم على صدره، ورأيت كم تعذب لكى يزيلها "بماء النار" فاقتنعت أكثر بالفكرة وعرضتها على زميلتى فوافقت، وتزوجنا بهذه الطريقة ووشمنا وردة على ذراع كل منا، ولكن بعد فترة نشأت بيننا العديد من الخلافات بسبب غيرتى الشديدة عليها، وبصراحة أخذت أسأل نفسى لماذا فعلت كل هذا معى؟ هل بسبب إعجابها وحبها لى؟ وما الذى يحدث إذا أعجبت بشخص آخر؟ وبدأت الوسواس تلعب برأسى وقلت لنفسى. ما أسهل أن تفعل مع غيرى ماتفعله معى تحت مسمى آخر، فازدادت الخلافات بيننا وقررت تركها، ولم أقم بإزالة الوشم من على جسدى لأننى خفت من ألم "ماء النار" ولا أملك تكاليف

عملية إزالته بطريقة علمية وحديثة، وفي النهاية فإن وجوده أو عدم وجوده لا يعنى
لى شيئاً، لأن لا معنى لوجود هذا الوشم إذا رآه الناس.

مجرد تسلية

أما أ.ص (26 سنة) طالب بكلية الآداب فيقول: لا يوجد وشم واحد على
جسمى بل اثنان، واعتقد أنني من أوائل الشبان الذين ارتبطوا بزميلاتهم بالوشم
وكل منهما له قصة.. أولاً أنا ما زلت في السنة الثالثة لأنى رسبت مرات، وأعيش
بمفردي فوالدي ووالدتي يعملان في إحدى الدول العربية، ولا يريدان العودة إلأً
بعد أن يؤمنا مستقبلي، ويستكمل حديثه فيقول: الوشم الأول يعود إلى قصة حب
عميقة وعنيفة عشتها في أول سنة لى في الكلية واستمرت سنتين، وكانت حبيبتي هى
كل شىء في حياتى وعندما رسمنا أنا وهى "الوشم" لم يكن لزواجنا، ولكنه رمز
لحبنا وكان علامة على أنه لن ينتهى أبداً.. ولكن للأسف مع أول اختبار تواجهه
حبيبتي مع أهلها لم تستطع المقاومة وتمت خطبتها لشخص آخر غيرى، فشعرت أنى
مثل التمثال الذى تحطم آلاف القطع ولم أعرف ماذا حدث، ولا أين ذهب كل هذا
الحب؟ هل هى فعلاً لم تستطع المقاومة؟ أم أنها كانت تسخر منى وتسلى بى؟
وعرفت أنه لم يكن حباً حقيقياً، وبصراحة لم يكن بينى وبينها علاقة زوجية فأنا
كنت اعتبر الوشم تعبيراً عن الحب فقط وكنت أسخر من الآخرين، ولكن بعد هذه
الواقعة أصبحت من أكبر المؤيدين والداعمين إلى "زواج الوشم" فهو زواج
بلا تكاليف أو مسئوليات، وكل فتاة تقبل "الزواج بالوشم" تستحق ما يحدث لها،
وكنت أعلم أنني انتقم بذلك من فتاتى الأولى، التى حطمتنى واعترف لك بأننى
تزوجت "عرفياً" من إحدى الفتيات لأنها لم تقتنع بحكاية "الزواج بالوشم" وبعد
فترة قصيرة شعرت بالملل منها فقطعت الورقة، بعدما تحايلت عليها بطريقة ما
وأخذتها، ولكن هى يقع اللوم عليها فلماذا توافق على مثل هذا الوضع؟.

أما صاحبة الوشم الثانى فأنا أشعر بحبها لى وأشعر بأننى لو تركتها سأحطمها ولا أشعر بالسعادة لتحطيمى لها، بل أشعر بالشفقة عليها ولا أدرى هل شعورى تجاهها حب أم شفقة، ولكن يوجد بداخلى قرار وهو فور تخرجى فى الكلية سأسافر إلى والدئى وأعيش بالخارج معهما، أما الآن فأنا أعيش حياتى وأتسلى، وإننى أحب توضيح شىء، أنه لا يوجد شاب يحترم الفتاة التى ترضى بهذا الزواج، ولا يمكن أن يرتبط بها أية فتاة تقبل بأى زواج غير الزواج الشرعى فعليها أن تتحمل نتائجه.

رسومات عديدة

على ماهر أحد المتخصصين فى رسم الوشم يقول: إن ظاهرة الزواج بالوشم موجودة فعلاً، والشباب من الجنسين يتبعون هذا الأسلوب تنفيساً عن كبتهن الجنسى، بسبب ما يشاهدونه من الإثارات الجنسية على الفضائيات والإنترنت التى سهلت كثيراً جداً من مشاهدة الممارسات الجنسية بمختلف أنواعها وأشكالها، ويمكن مشاهدتها فى نوادى الإنترنت والمنازل، دون رقابة من الأهل ومن شرطة الآداب، ويقول استقبل الشباب الراغبين فى رسم الوشم للزواج ويطلبون عبارات وأشكال معينة لوثيقة الزواج، ومن الأشكال التى يطلبونها الثعابين والثنين والنجوم والشمس والزهور والفراشات والدرافيل، وعن طريقة رسم الوشم يقول هناك طريقتان: الأولى بالأدوات الكهربائية، والثانية باستخدام أسنان حادة ويتكلف من 100-500 جنيه حسب نوع الوشم وحجمه وشكله. وعن رأيه الشخصى فى هذا الزواج الكارثة.. قال.. طبعاً هذا كلام فارغ وغير أخلاقى ويعتبر زناً، وعن مدى قانونية رسم الوشم قال، طبعاً غير قانونى وممنوع وملعون شرعاً.

لماذا تقوم بهذا العمل مادمت تعرف ذلك؟

العاقبة يتحملها الشباب والفتيات لأنهم يعلمون تماماً أن الزواج الشرعى فى الزواج الصحيح ولمصلحة الفتاة قبل الشاب، وبالرغم من ذلك يقبلون على أساليب الزواج الحرام، فما ذنبى أنا من هذا العمل؟ أنا أقوم برسم الوشم فقط مثل

رسم أى لوحة، أقوم برسمها وأتقاضى أجرى الذى أحده. فقبل أن نحاسبونا حاسبوا أولادكم وبناتكم على أفعالهم وراقبوهم جيّداً فى علاقاتهم بأصدقائهم، واستخدام الإنترنت، وملابسهم التى يرتدونها. وينهى حديثه فيقول: "كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته".

الدكتورة أغايد الجمال استشارى الأمراض الجلدية بمستشفيات جامعة عين شمس تقول: "الوشم يعتبر ظاهرة جديدة بين الشباب، قد يكون جذاباً ولكن أخطاره تكون مدمرة، إنها ظاهرة غريبة انتشرت هذه الأيام بين الشباب وبشكل خاص بين الفتيات إنها (التاتو) أو الوشم وتتمثل فى وضع رسوم معينة على أجزاء مختلفة من الجسم، باستخدام مواد كيميائية ملونة من الممكن أن تضر بخلايا الجلد المختلفة بعد مرور وقت قليل.

الوشم كما تعارف عليه الناس من زمن بعيد هو رسم الأشكال، وتكون أشكالاً أو رموزاً معينة على الجلد بواسطة ألوان تجذب الناظرين، أو تعبر عن عادات وتقاليد بعض القبائل أو الطوائف. والوشم ممكن أيضاً يحدث لأسباب أخرى منها مثلاً، الناتج عن الحوادث وهو عبارة عن تثبيت ذرات التراب أو الذرات الملونة للأرض أو الأسفلت عند التعرض لحوادث احتكاك أو اصطدام بالأرض.

توجد أنواع أخرى مثل الوشم الحاد نتيجة انفجار ديناميت مثلاً أو قنابل، فتؤدى إلى زرع ذرات الغبار الكربونية داخل الجلد، مما يؤدى لحدوث الوشم الحادى وهذا النوع عادة يصيب الوجه واليدين وعلاجه يتطلب سرعة غسيل الجزء المصاب بالماء والصابون جيّداً، ثم دعك المكان جيّداً بفرشاة جراحية أو بليفة خشنة، وربما يستدعى الأمر لإزالة هذا الوشم استخدام الصنفرة الجراحية أو حتى استخدام صنفرة الليزر.

أما الوشم الطبى فهو عبارة عن غرز مادة ملونة تحت الجلد بواسطة وسيلة معقمة لخلق أو لإعادة بناء جزء، بحيث يظهر طبيعياً مثل تلوين قرنية العين لحجب البقعة البيضاء أو لتلوين حلمة الثدي المفقودة نتيجة جراحة استئصال الثدي أو بعد حوادث الحريق، أو لتغطية بعض وحامات الجلد الملونة.

ويستخدم هذا النوع من الوشم بوضع مادة لتلوين الأجزاء المصابة، وفي بعض الأمراض مثل البهاق حيث يتم حقن الجلد بمواد معينة ملونة مشابهة للون الجلد لتغطية منطقة البهاق وتلوينها، بحيث تماثل لون الجلد الطبيعى وأيضاً في بعض الوحامات الدموية، تحقن منطقة الوحمة ببعض المواد الملونة ذات الألوان الفاتحة لتعطى الوحمة الدموية لونا قائما يمكن تغطيته بواسطة مساحيق التجميل.

أما النوع الثالث والأكثر شيوعاً وهو عبارة عن رسم أشكال فنية ذات دلالات خاصة، بألوان زاهية على الجلد، وهذا النوع قسماً، وفقاً للقائم بعمل الوشم سواء كان محترفاً أم هاوياً. والوشم المحترف دائماً يكون منتظماً دقيقاً وواضح الملامح والتفاصيل، وتوزيع المادة الملونة يكون منتظماً وعمقها متساوياً في جميع أجزاء الجلد.

وعلى العكس تماماً نجد الوشم الهاوى حيث التفاصيل واللامح غير واضحة، والألوان غير زاهية والمتعرج الخطوط، كذلك الأشكال البسيطة غير المتناسقة، وأهم من ذلك أن عمقها بالنسبة لطبقات الجلد ليس متساوياً، وعادة تكون هذه المادة المستعملة في الوشم الهاوى مادة بسيطة مثل الحبر الأزرق أو النيلة الزرقاء أو الفيوسجين الأخضر.

وسيلة عدوى

وعن أخطار الوشم قالت د. أغاريد: أجريت العديد من الأبحاث والتي أظهرت أن هذه المواد المحقونة في الجلد تسبب حساسية مفرطة للجلد، وإجهاداً

للجهاز المناعى للجسم بسبب امتصاص هذه المواد البسيطة فى الخلايا الهاضمة للمواد الغريبة. وبالنسبة لأدوات الوشم فقد تكون ملوثة مما ينتج عنها تلوث الجلد والتهابه، وفى بعض الأحيان تكون هذه الأدوات وسيلة لنقل بعض الأمراض الخطيرة مثل التهابات الكبد الوبائى أو مرض الإيدز.

وأوضحت الدكتورة أغاريد طرق إزالة الوشم حيث قالت: تتم إزالة الوشم عن طريق استخدام الإزالة الكيميائية بواسطة الأحماض الخفيفة مثل T.C.A، أو المواد المستخدمة فى التقشير الكيميائى، ويترك ذلك آثاراً على الجلد، وأيضاً باستخدام الصنفرة الميكانيكية لإزالة الوشم السطحى والليزر الجراحى لإزالة هذه الأنواع المتعددة من الوشم، وهذه الوسائل لها نتيجة فعالة فى حالات الوشم المحترق السطحى، أما فى حالات الهاوى، فتوجد ذرات المواد الملونة على بعد عميق من طبقات الجلد، وتكون الإزالة فى غاية الصعوبة، وربما يحتاج الأمر لعمل استئصال للجلد أو ترقيع جلدى سميك، أو رفيع، أو نقل شريحة جلدية لإزالة آثاره وصدق رسول الله ﷺ حيث قال: "لعن الله الواشمة والمستوشمة".

زواج الكراكون

تتوالى المشاهد، وسنظل نندهش كلما سمعنا أو رأينا صرعة جديدة من صرعات الزواج.. "زواج الوشم" و"زواج المصيف" و"زواج البزنس" و"زواج الدم".. ومن قبلها كان "زواج المسيار" و"الزواج العرفي".. ومن بعدها لا نعرف ماذا سيجد علينا من أصناف الزواج التي ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن بين أصناف الزواج نوع لا نظنه جديدًا علينا، فقد كان موجودًا من قبل، ولكن على استحياء، فقد كانت حالات الزواج في الكراكون لا تتعدى أصابع اليد الواحدة خلال العام، أما الآن فقد أظهرت آخر الإحصاءات وصول عدد زيجات الكراكون الى 20 ألف حالة خلال عام واحد في مصر، وأن حالات الزواج في أقسام الشرطة في مدينة نصر والجمالية قد بلغت 600 حالة خلال عام واحد.

وتشير دراسة حديثة لمركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة الى تزايد هذه الظاهرة، وإلى أسبابها التي حاولت تحديدها في ثلاثة أسباب. أولها، زيادة حوادث التغرير بالفتيات. وثانيها، رغبة الزوجين في أخذ تعهد على الآباء والأقارب بعدم التعرض. وثالثها، لجوء عدد كبير من السيدات اللاتى أجبرن على الزواج العرفي لأقسام الشرطة كملاذ أخير وموثق لزواج يعترف به الجميع وتضمن به الحقوق.

هنا سنتناول عددًا من الحالات الإنسانية التي لجأت الى زواج الكراكون لأى من هذه الاسباب الثلاثة السابق ذكرها، أو لغيرها من الأسباب التي نرى من بينها (بطالة الشباب) والأزمة الاقتصادية الراهنة، وموجات الغزو الإعلاني و الثقافي

الغربي، التي نتعرض لها صباح مساء ونحن في غاية الاستكانة والانكفاء على الذات، وإذا أردنا أن نلوم أنفسنا فسنجد الكثير من مسببات اللوم.

حكاية هدى

هدى أ. ب طالبة في السنة الثالثة بكلية هندسة عين شمس تقول: أنا فتاة خجولة جدًا تربيت على عدم الاختلاط مع الصديقات، وكان أخى يحرص على مرافقتي إلى الكلية ويأتى ليأخذنى، وتعلمت التحفظ في كل شيء حتى في الكلام والنظرات والحركات، وعلى الرغم من أننى على قدر كبير من الجهال فإننى لم أشعر مطلقًا بأنوثتى حتى عندما كنت أقف أمام المرأة كانت والدتى تنهرنى بحجة أن هذا الفعل "عيب" و كان همى كله دراستى فقط حتى ملابسى كانت والدتى تختارها لى دون إبداء رأى.

وتستطرد هدى قائلة: كنت أشاهد زميلاتى وهن يمارسن حياتهن بحرية كاملة، وكنت أتمنى لو أعيش 10% من حياتهن وثقة أهلهم فيهن، ولكن هيهات فكونى فتاة فلا يحق لى أن أعيش حياتى إلاّ فى بيت زوجى، بعدما أخرج فى الكلية، وحدث ذات يوم أن سافر أخى فى مأمورية عمل خارج البلاد فلم يعد يوصلنى إلى الكلية أو يحضر لمصاحبتى، فنبه علىّ والدى ووالدتى بالذهاب إلى الكلية فى الساعة كذا، والحضور فى الساعة كذا، وغير مسموح بالتأخر عن هذا الميعاد، وأثناء ذلك حاول زميلى حسام التقرب منى، ولكننى نهرتة بشدة عدة مرات، ولكنه لم يمل بل كان يطرئنى بكلمات معسولة، كانت تملأ إحساسى وشعورى وترضىنى كأنثى، ولكننى كنت خائفة ومرعوبة من هذا الإحساس الذى لم أعشه من قبل، ولكن مع مرور الوقت كانت النشوة تملؤنى عندما أسمع كلام زميلى، الذى لا يكل ولا يمل من عدم استجابتى له، حتى جاء اليوم الذى لم أستطع فيه مقاومة كلامه فبدأت أتجاوز معه وتطور الأمر إلى أن بهرنى بشخصيته وكلامه، وتبادلنا كلمات الحب

وتعلقت به لدرجة كبيرة حتى أننى أصبحت لا أستغنى عنه، وأخذ حسام يحدثنى عن عائلته الثرية، وأن لديه شقة فخمة جداً فى شارع عباس العقاد قام والده بشرائها له لكى يتزوج بها.

و ذات يوم عرض على الزواج، وقال إنه على استعداد لمقابلة أهلى فوراً، مما زادنى ثقة به، بعدها كنت أركب معه السيارة للتنزه، إلى أن عرض على الذهاب معى إلى الشقة لكى أشاهدها لأكون مطمئنة، وفعلاً ذهبت معى وأطلعنى على عقد التمليك الخاص بها، وكان لطيفاً معى، وقال لى مبروك يا هدى هذه شقتنا التى ستشهد سعادة حبنا، وقبلنى وكنت أول مرة أشعر بحرارة القبلة وطعمها، وشعرت بأن جسمى يرتجف، المهم انصرفنا من الشقة وعدت إلى منزلى تتابنى حالة نشوة أنستنى حياتى الأولى، ورسمت فى خيالى حياتى الجميلة المقبلة.

حتى جاء اليوم المشئوم حينما تقابلنا فى الشقة ليأخذ رأى فى الديكورات التى سيصممها لها، وفى هذا اليوم أمطرنى بأحلى كلام، وقام بتقبيلى حتى إننى لم أدر بنفسى وأنا فى أحضانه، حتى أفقت على الكارثة بأننى أصبحت سيدة ولست فتاة، فانتابتنى حالة من الهيجان وأخذ يهدئ من روعى، وقال أنت زوجتى أمام الله وأنا مستعد أن أعقد عليك فوراً وأنقدم لأهلك، وعندما سمعت هذا الكلام هدأت إلى حد ما، وانصرفنا وفى اليوم التالى تقابلنا وقال لى تأكيداً لكلامى معك أمس تعالى نشترى الشبكة ليكون كل شىء جاهزاً، وفعلاً اشترينا الشبكة التى أريدها وذهبنا إلى الشقة وكلى ثقة به ومارسنا الحب عدة مرات وظللنا على هذه الحال لمدة شهرين.

و طلبت منه أن يحضر لأهلى لكى يطلبنى منهم فكان رده حالاً وفوراً، ولكن أعطينى فرصة لمدة أسبوع، المهم كنا نتقابل فى الشقة على مدى هذا الأسبوع يومياً، وقبل اليوم المحدد لحضوره إلينا لم أشاهده فى الكلية، وعندما سألت عنه لم أجد أى تفسير لغيابه، وظل على هذه الحال لمدة شهر، جن جنونى وعشت أسوأ أيام حياتى إلى أن شاهدته فى الجامعة فأسرعت إليه وسألته أين كنت؟ ولماذا تغييت هذه المدة؟

وكانت بداية الصدمة حين رد بفتور أهلاً هدى، فقلت أنت فين لماذا اختفيت كل هذه المدة؟ فقال: أنا كنت بغير جو.. فقلت له: لا بد أن تطلبني من أهلى فوراً، فقال: لماذا؟ فصعقت وقلت له: أنت نسيت ما بيننا؟ نسيت أننى زوجتك أمام الله كما قلت! نسيت قولك إنك ستحضر لأهلى فوراً تطلبني للزواج! نسيت الشبكة التى اشتريتها لى؟ فكانت كلماته كالصاعقة على حينما قال هذه الشبكة ثمن الأيام الجميلة التى قضيناها مع بعض.. أما الزواج فلا، لأننى لا أفكر فى الزواج إلا بعد عشر سنوات على الأقل، فإذا رغبت عليك الانتظار هذه المدة وبعدها نتزوج، فعرفت أنه ذئب خدعنى وغرر بى، وقررت الانتقام منه، وكانت لى صديقة والدها لواء شرطة، وكانت قريبة منى جداً، فرويت لها حكايتى وتعاطفت معى وأخبرت والدها الذى قام بدوره بعمل التحريات عن حسام، وعرف أنه ذئب يصطاد النساء والفتيات للاستمتاع بهن فى شقته المذكورة، وقام بإصدار أمر بالقبض عليه وأحضره لقسم مدينة نصر، حيث أطلعه مأمور القسم على جميع التحريات التى تمت حول مغامراته الشيطانية وأنه سيحول إلى النيابة العامة فانهار حسام.

اعترف بمغامراته، وحينما دخلت عليه هدى انهار أكثر، واعترف بحكايتيه معها طالباً العفو والصفح وأخذ يتوسل إليها أن تسامحه، وأنه على استعداد الآن أن يتزوجها ويتوب على يديها، فما كان من مأمور القسم إلا أن استدعى والده هدى وبكل ذكاء أقنعه بواقع الأمر، وأنه لا بد من حسن التصرف بعقد القران فوراً، وهذا ما حدث، حيث حضر مأذون الحى الذى عقد قرانى أمام الأهل والمأمور، وتأكيداً لحسن نيته على التوبة كتب حسام عقداً تنازل فيه عن شقته باسمى بكل محتوياتها، واشترطت هدى أن تكون العصمة فى يدها، فوافق، مما أثلج قلوب أسرة هدى نحو استقامة حسام وتم الزواج وسط زغاريد الحاضرين.

حكاية فاطمة

ولا يختلف الحال مع فاطمة البنت الصغرى المدللة لأسرة مستواها راق جداً عن سابقتها، حيث يعمل والدها فى الخليج منذ أكثر من 15 عاماً، ومنذ أن سافر

ترك المسئولية لزوجته التى كانت لا تعرف عن بناتها أى شىء، وانصب جل اهتمامها فى الخروج من بعد الظهر، وهو ميعاد استيقاظها من النوم وكانت لا تعود إلا ليلاً وتركت لبناتها الحبل على الغارب، أما الوالد فكان دوره إرسال مصاريق البيت أول كل شهر، ولم يكلف نفسه يوماً ليتصل ببناته ليطمئن عليهن، أما الشقيقة الكبرى "سعاد" 21 سنة فكانت لا يهملها إلا نفسها حيث كانت تعمل فى إحدى بنوك الصرافة، أما الوسطى وتدعى "علية" 20 سنة فكانت تتخذ لنفسها مسار والدتها، هكذا ساءت حياة فاطمة، لا أحد يسأل عنها أو حتى يعرف عنها أى شىء فى دراستها أو عن حياتها.

وأثناء ذهاب فاطمة للمدرسة تعرفت على شاب وتبادلا أطراف الحديث، وأظهر إعجابه الشديد بها، حيث كانت تتصف بجسدها المشوق وأناقته بشكل لافت وجمالها المثير، وبدأ يتقرب إليها يوماً بعد الآخر، حتى تطورت علاقتهما ووصلت إلى الخروج معاً إلى بعض الأماكن البعيدة عن أعين الناس والأصدقاء، وفى إحدى المرات طلب منها أن تزوره فى شقته، لكنها رفضت وزاد إلحاحه مع الأيام، وكانت قد تعلقته به لدرجة الجنون، وبالفعل وافقت وذهبت معه إلى شقته فلم يؤذها فى زيارتها الأولى، وكل ما فعله أنه قبلها وكانت راضية ومستمتعة بذلك.

وفى المرة الثانية كانت له أنثى تذوق من جسدها حتى الثمالة، وتعددت لقاءاتها كثيراً داخل شقته، بل اتفقا على أن تتناول فاطمة أقراص منع الحمل حتى لا تنجب لحين تدبر الأمر، وظلت الحال هكذا على مدى ستة أشهر، وبدأت تشعر أن حبسها بدأ يتهرّب منها بحجة انشغاله فى عمله، وعندما استشعرت الخطر القادم طالبتها بتصحيح وضعها، وأنه لا بد من عقد قرانه عليها لأنها لا تستطيع أن تستمر على هذه الحالة، ولكنه تحجج بأنه غير جاهز الآن وتنقصه أشياء كثيرة لتكوين أسرة، فعرضت عليه مساعدته مادياً لتكوين عش الزوجية، لكنه ماطلها فتأكدت أنه يتهرب منها، فهددته بأنها سوف تفضح أمره، فما كان منه إلا أن رفض الارتباط بها.

وعلى الفور توجهت إلى قسم شرطة مدينة نصر، وقصت حكايتها على مأمور القسم، فأمر بعمل التحريات اللازمة حول هذا الشاب والقبض عليه، وبعد عدة أيام تأكدت التحريات من صحة أقوال فاطمة، وتم القبض على الشاب الذى اعترف تفصيليًا بحكايته معها، وأبدى أسفه الشديد من موقفه معها، وقال إنه يحبها وأبدى رغبته فى الزواج منها فورًا، وعلى ذلك استدعى المأمور والدة وعم فاطمة اللذين صدما بالواقعة، ولم يكن أمامهما أى تصرف إلا أن يوافقا على عقد زواجهما من هذا الشاب، فاستدعى مأمور القسم مأذون حى مدينة نصر الذى قام بعقد قرانهما فى القسم، وكان المأمور شاهدًا على الزواج ونائبه الشاهد الثانى، وتعهد أمام المأمور بحسن معاملتها وانصرف الجميع مستترين على فضيحة ابنتهم.

تنتقل الدراسة لاستعراض نماذج لزوجين ذهبا الى قسم الشرطة للزواج، وأخذنا تعهدًا على أسرة الفتاة بعدم التعرض لهما أو الاعتداء على أحد منهما. ومن بينها حالة هند. ع. ل حيث تقول: أنا فتاة أبلغ من العمر 29 عامًا أتمتع بقدر كبير من الجمال، عائلتى متوسطة الحال، حاصلة على مؤهل عال، مدللة أهوى الرفاهية، لدى ثلاثة أشقاء وترتيبى بينهم الثالثة، بعد تخرجى فى الجامعة التحقت بالعمل فى إحدى الشركات، تعرفت على زميل لى فى العمل يكبرنى بعشرين عامًا، ونشأت بيننا صداقة قوية، قام على أثرها بمصارحتى بحبه لى وكانت تلك بمثابة المفاجأة، حيث كنت فى بادئ الأمر أتعامل معه كشخص عادى، إلا أننى ودون أن أشعر وجدت نفسى أنجذب إليه، وأفضله على كثير من الشباب الذين كانوا يتمنون الارتباط بى، وعلى الرغم من فارق السن فإننى أحبيته حبًا لا يوصف، وبعد قصة حب استمرت أكثر من ثلاث سنوات، تقدم لخطبتى لكن أسرتى رفضت زواجى منه.

تستكمل هند حكايتها فتقول.. صممت على موقفى بالارتباط من هذا الرجل، خيرتنى الأسرة بينهم وبينه، اخترته هو على الرغم من حبى الشديد لأهلى وصعوبة هذا القرار على نفسى، وكنت أرغب بعد زواجى منه أن أحبيهم فيه،

ولكن للأسف ظلت الأسرة رافضة هذا الارتباط، وذلك لعدة أسباب من أهمها عدم التكافؤ بينى وبينه فى التعليم والسن. بالإضافة إلى أنه متزوج من أخرى ولديه منها ثلاثة أولاد، ورغم كل هذا تمسكت به وفضلته على الكثيرين حتى أهلى، وقبل زفافى بيوم جن جنون أخى الكبير، فكيف أبيع أهلى بهذه السهولة من أجل إنسان غير كفء لى؟ وأقسم بأنه سيحول حياتى وزواجى إلى جحيم، مما أدخل الرعب إلى قلبى فلجأت إلى قسم الشرطة التابع لنا، وأبلغتهم بالواقعة كاملة وأن أخى يهددنى وزوجى بالقتل، وطلبت حماية الشرطة لى من أخى فتم استدعاء الأخ الكبير ووالده ومواجهتهما بالواقعة، وتم أخذ تعهد عليهما بعدم التعرض لى ولزواجى.

ولكن - والحديث على لسان هند - عند خروج أبى من القسم قال لى حسبى الله ونعم الوكيل فيكم، وسوف يأتى اليوم الذى تندمين فيه على فعلتك هذه، المهم تم زفافى إليه بعد أن أسس لى شقة وفرشها بأفخر الأثاث، وأحضر لى المجوهرات والمصوغات الذهبية، مما جعلنى أشعر بأننى امتلكت الدنيا كلها، وأصبح هو كل شىء فى حياتى فرأيت فيه الأب والزوج والأخ والصديق والابن، كنت أعامله معاملة طيبة جدًا وحريصة على فعل كل الأشياء التى يحبها، والبعد عن أى شىء يضايقه أو يعكر صفونا خصوصًا أنه كان يقضى معى يومًا أو يومين من كل أسبوع.

تستطرد هند فى حكايتها فتقول: ومرت الأشهر الأولى من زواجنا وكأننى أعيش فى الجنة، ولكن دائمًا ما تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، حيث سرعان ماتغير زوجى وأصبح إنسانًا آخر غير الذى عرفته وأحبته، وخالفت أهلى وبعثتهم من أجله، لقد أصبح شخصًا عدوانيًا مستبدًا يتمسك برأيه دون أى مناقشة، أصبحت كلمته هى العليا وكلمتى هى السفلى، تبدلت غيرته إلى عدم ثقة، ووجه الذى أوهمنى به إلى عدم اهتمام وأصبح دائم التعدى على بالضرب والسب الذى يحمل أبشع الألفاظ الجارحة، بالإضافة إلى أنه راح يضع شروطًا من الصعب تنفيذها، وأهمها عدم الإنجاب لوجود ثلاثة أطفال من زوجته الأولى، ولا يريد طفلًا منى يشاركهم حبهام له.

وأضافت هند: تنازلت عن أشياء كثيرة ووافقت على شروطه، رغم رفضي الشديد لهذه الشروط المستبدة فإن ذلك لم يعجبه أيضًا، ولم يرض رجولته، فراح يتركني في المنزل بمفردي لأسابيع ولا يأتي إليّ، حاولت ملء فراغي بالعديد من أنواع التسلية مثل قراءة المجلات والصحف، ومشاهدة القنوات الفضائية وغير هذا من الأشياء التي من شأنها أن تؤنس وحدة زوجة هجرها زوجها، بعد أن هجرت هي أهلها من أجل عيونه!

الغريب أنه إذا تصادف وحضر إلى المنزل، كان يعاملني كصديقة وليس زوجة، وبعد قضاء ما يقرب من 4 أو 5 ساعات كان يترك لي المصروف، ويذهب إلى عمله ثم إلى بيته الثاني، حيث زوجته الأولى وأم أولاده.. استمرت حياتي هكذا إلى أن حضر إلى ذات يوم ليفاجئني بأنه لا يستطيع العيش معي دون أن يبدي أى أسباب، وقع هذا الخبر على وقع الصاعقة التي ألجمتني وثلت تفكيري، ثم رحت أتساءل: أهذا هو الرجل الذي أحبيته؟ كل هذه التساؤلات وغيرها دارت في رأسي لأجد نفسي أمام إجابة واحدة وهي أنني السبب فيما يحدث لي الآن.

بعد قراره هذا كان يهرب من مواجهتي، مما دفعني إلى إرسال بعض الأصدقاء ليعرفوا منه ما هو سبب غيابه عني لمدة أسبوعين متتاليين، وعدم رضاه عليّ وأسباب إصراره على الطلاق، فكان رده أغرب من قراره وهو الطلاق بدون أى أسباب، وبالفعل تم الطلاق عبر التليفون وذلك عندما كنت أكلمه وأتوسل إليه أن يرجع ونكمل مع بعضنا ما بدأناه من مشوار الحب، ألا أنه ضحى بكل شيء وألقى على أذني يمين الطلاق.

الندم

تستكمل هند حكايتها ونبرات الألم والندم والحزن تعصرها فتقول: استسلمت للأمر الواقع وأصبحت حالتي النفسية سيئة، فتركت شقتي وكل ما يتعلق بي وذهبت إلى منزل أسرتي أطلب منهم الصفع عما بدر مني، وأقبل

أيديهم وأرجلهم أن يسامحوني عما سببت لهم من آلام، وأن يغفر الله معصيتي لأهلي، وتضيف هند والدموع تنهمر من عينيها، كان حضن أمي ينتظر دموع ندمي وكذلك أبي وإخوتي، وأنا الآن أعيش في أسوأ حالة نفسية وأكاد أعزل نفسي ولا أستطيع النظر في أعين أهلي، على الرغم من العطف والود والحنان التي يشملونني بها ويدعون لي بالهداية.

دعوة أبي

تنصح هند كل فتاة وشاب بالألّا ينساقوا وراء عواطفهم وتخيلاتهم ومشاعرهم، مهما كانت، وأن يحكموا العقل والمنطق والألّا يخالفوا والديهم بما ينصحون به، لأنه لا يوجد أحد في هذه الدنيا يريد أن تكون ابنته أو ابنه أحسن منه إلا الأب والأم، ولا يعادوهما مهما كانت الأسباب، وإلاّ يسببوا لهما أى ألم فرضاهم من رضا الله، وتقول هند: لا أنسى كلمة والدي حينما قال لي في قسم الشرطة "حسبي الله ونعم الوكيل فيكم" فهذا الدعاء زلزل حياتي لأنني عصيت أبي وأمي، وسببت لهم ألماً أفاض الدمع من أعينهم علىّ.

حكاية مهندسة الديكور

أما وفاء ع.م مهندسة ديكور، وتبلغ من العمر 33 عامًا ومتوسطة الجمال، فتبدأ حكايتها بالبكاء الشديد نادمة على ما فعلته قائلة: تخرجت في كلية الهندسة جامعة عين شمس، وكنت مثالا للفتاة المجتهدة حتى أنني حصلت على بكالوريوس الهندسة بتقدير جيّد جدًا، وكانت سعادتي وأهلي كبيرة بهذا التقدير، ونظرًا لأن أبي ميسور الحال فقام بشراء شقة تمليك باسمي في شارع مكرم عبيد بمدينة نصر، فتحها مكتبًا لتصميم الديكورات وقام بتأثيثها بأفخر الأثاث، وبدأ يساعدني في الحصول على مناقصات للشركات والمؤسسات، وعمل ديكورات لفيلات وشقق أصدقائه ومعارفه، حتى أصبح المكتب على مدى خمس سنوات من أشهر مكاتب الديكور في محافظة القاهرة، بل تعداها إلى المحافظات الأخرى، أثناء

هذه الفترة كان يعمل معى فى المكتب مجموعة من خريجي المعاهد الصناعية الخاصة بالديكور، وكانوا يبذلون مجهودًا كبيرًا فى إنجاز العمل.

و شد انتباهى أحد هؤلاء الشباب فمظهره يدل على أنه ذو أخلاق عالية، ومجوده فى العمل كان أكثر من كل زملائه، مما جعلنى أعينه رئيسًا لمجموعة العمل، وبعد عامين من ذلك استطاع أن يجعلنى أعتمد عليه فى جميع أعمال المكتب، وأصبحت لا أستطيع الاستغناء عنه إطلاقًا، فأصبح بالنسبة لى كل شىء. وكنت ألاحظ اهتمامه الشديد بى، ونظراته تقول أحبك، ولكنه لم يقلها ولكن أفعاله كلها تعبر عنها، حتى جاء يوم وطلب منى الحديث على انفراد فى مكان خارج الشركة، فوافقت على الفور، وتقابلنا فى أحد الفنادق الكبرى لتناول الغداء، وفوجئت به يصارحنى بحبه لى وأننى ملأت وجدانه وإحساسه منذ أول لقاء لنا فى العمل، وأنه لم يصارحنى خلال هذه المدة حتى ثبت لى كفاءته فى العمل ويكون جديرًا بمصارحتى بحبه، وظل يحاصرنى بكلامه المعسول وابتسامته المعهودة حتى شعرت بأن جسمى مخدر من تأثير كلامه، ولا أخفى عليك أننى كنت معجبة به أشد الإعجاب، ويعد كلامه هذا استسلمت لحبه وتعددت اللقاءات التى وثقت هذا الحب، حتى أصبحت لم أعد أرى أى رجل أمامى إلا هو، فى إحدى المقابلات صارحنى برغبته فى الزواج منى، وأحسست أننى أطير من الفرح وصارحت أهلى بهذا الخبر.

ولكننى فوجئت كأننى أنزلت عليهم صاعقة مدوية، فلم يصدقوا ما قلته، وظلوا ينظرون لبعضهم من شدة الصدمة، وانتفض أبى من مكانه وقال من المستحيل أن يحدث ذلك، فأنت مهندسة وصاحبة مكتب وأصبحت لك شهرة كبيرة فى مجال الديكور، وهو موظف بسيط بمؤهل متوسط يعمل عندك، فهناك فرق كبير فى كل شىء بينكما، وحاولت أن أهدي من غضبه وأفهمه أنه أصبح الرجل الثانى فى الشركة بعدى بمجوده وإخلاصه للعمل لى، وأنه الرجل المناسب الذى أعتمد عليه كزوج، ولكن كل هذا لم يشفع له عند أبى، وانضمت إليه

والدتي وإخوتي وظل على عناده ورفضه التام لهذا الزوج، بل هددني بأنه سيقوم بفصله من المكتب ويشرده، لأنه تناول على من هم أفضل منه بمراحل، ولأنه طمعان في ثروتك وعملك ومكانتك، وشهرتك، وأنه من النوع الذى يتمسكن باسم الحب حتى يتمكن منك وسيقوم بتجريدك من كل ما تملكين دون أن تدري.

تستطرد وفاء في حديثها قائلة: رفضت كل هذا الكلام، ولم أسمع صوت عائلتي وصممت على الزواج من هذا الشاب، فأنا لم أعد صغيرة لكى يتحكم بى أحد، حتى لو كان والدى، فأنا التى أحدد مصيرى بيدي، ويا ليتنى سمعت كلامهم، المهم عصيت أهلى واتفقنا على الزواج، ولكن والدى علم بموعد عقد القران من أحد العاملين بالمكتب، وعلمت من أحد أقاربي أن والدى وعمى يعدان العدة لخطف عريسى قبل عقد القران، فما كان منا إلا أننا توجهنا إلى قسم الشرطة، وقمنا بعمل محضر ضد والدى وعمى، وطلبنا حمايتنا منها وأخذ تعهد عليهما بعدم التعرض لنا. وتم استدعاؤهما وما إن دخل والدى القسم ورأنى حتى كاد يغمى عليه، ولكنه تماسك وتم أخذ تعهد عليهما بعدم التعرض لنا وإيذائنا، وقد طلبنا عقد القران فى القسم حتى يتم حسم الأمر، وهذا ما تم بالفعل، المهم تزوجنا فى شقته بمدينة نصر، وبعد مرور أربعة أشهر عشناها كلها "عسل فى عسل" حتى شعرت بأعراض الحمل فطلب منى زوجى الراحة فى البيت من أجل الجنين، وأنه سيقوم بجميع أعمال المكتب وسيقدم لى تقريراً يومياً عن الأعمال، وفعلاً تم ذلك لمدة شهرين، ومن سوء حظى أن حملى كان من النوع الصعب الذى يستلزم نومى فى السرير دائماً، حتى جاء اليوم الذى أخبرنى فيه زوجى بضرورة عمل توكيل له لإدارة العمل خصوصاً أمام الجهات المسئولة نظراً لعدم قدرتى على الخروج من المنزل، فوافقت وقام بإحضار مندوب الشهر العقارى فى المنزل واستخرج التوكيل اللازم.

تنهد وفاء تنهيدة طويلة تنم عن الندم والحسرة وتواصل حديثها قائلة: ظل زوجى على رعايته لى حتى وضعت مولودى الأول، وقد استلزمت رعاية الطفل

بقائى بالمنزل ثلاثة أشهر متصلة، وعندما طلبت منه النزول للمكتب لمباشرة العمل أجبني بأن الطفل محتاج الى رعايتى وأنه يدير العمل على خير وجه، وعندما طلبت منه تقريراً عن أعمال المكتب قال إن العمل يأخذ كل وقته وليس لديه وقت لعمل تقرير، ثم لاحظت أنه لا يريد منى النزول للعمل أو الاطلاع على ما يجرى فى المكتب، وأمام ذلك تركت طفلى مع الشغالة وذهبت إلى المكتب لأطلع على العمل به، فوجئ زوجى بدخولى عليه حجرة المكتب، مما أثار غضبه ولكنه تماسك ورحب بى أمام العاملين.. وطلبت التعرف على كل شيء فقال لى كل شيء سيكون جاهزاً للعرض عليك خلال أسبوع وانصرفت إلى منزلى.

وفى المساء عاد إلى المنزل وعاتبني على ذهابى للمكتب بدون استشارته، فقلت له هذا مكتبى ولا بد من معرفة كل شيء عنه، فنظر إلى نظرة لم أشاهدها من قبل، نظرة حقد ولم يتكلم.. فدب الشك فى قلبى وبدأت أتحرى عما يفعله.. وكانت الطامة الكبرى فقد علمت أن زوجى نقل ملكية المكتب كاملة إليه بالتوكيل الذى منحته إياه ولم أعد أملك أى شيء فيه، فكان الخبر كالصاعقة، وتذكرت كلمة والدى وعمى عندما قالالى: "ستدفعين الثمن غالباً على فعلتك هذه"، واستولى على رصيدى فى البنك وسيارتى الملاكى، ولم أعد أملك أى شيء، وعندما واجهته بذلك ابتسم فى وجهى وقال أموالك هى أموالى وعملك هو عملى ولا فرق بيننا.. ولكننى نهرتة وقلت له أنت ضميرك غير سليم، لأنه كان من المفروض أن تعلمنى قبل عمل أى شيء ولكن من الواضح أنك طمعت فيما أملك وأردت أن تجردنى من كل شيء، فقال هذا هو الوضع الجديد الذى يجب أن تعيش فيه، لم أدر ماذا أفعل بعد أن خسرت أهلى من أجله وأصبحت لا أستطيع الاتصال بهم، وقتها شعرت بعذاب الضمير والندم والحسرة على ما فعلته مع أهلى من أجل رجل ثعبان نذل.

وبدموع الندم تكمل وفاء حديثها قائلة: ظللت أفكر فى مصيبتى وأصبت بالانهيار العصبى وأصبحت حالتى النفسية تحت الصفر، ومضى شهر على هذه

الحال، ولم أستطع الوصول إلى قرار في هذه المصيبة، هذا بخلاف أن زوجي أصبح يبيت خارج المنزل وليس لي الحق في سؤاله عن هذا.

وفي يوم من الأيام أخبرني أحد العاملين في المكتب بأن زوجي على علاقة بفتاة أخرى، وينوى الزواج منها، فجن جنوني، وأخبرت إحدى قريباتي بما أنا فيه وأبديت لها ندمي الشديد، واستنجدت بأهلي كي ينقذوني من هذا النذل، وكانت المفاجأة التي لم أكن أتوقعها حيث حضر أبي وعمي وإخوتي وأولاد عمي، وبعض أقاربي إلى منزلي، فور أن رأيتهم انهارت قواي ورحت في غيوبة، ولم أفق إلا على يد الطبيب، وما إن علم أهلي بالتفاصيل حتى تولوا أمر زوجي، وقاموا باسترجاع كل ممتلكاتي وأموالي ومكتبي، وانفصلنا وأنا الآن في بيت أبي أعيش في حالة نفسية سيئة ذليلة، أتمنى أن أقبل أرجل أبي وأمي وأهلي، وأن يسامحوني على تصرفاتي الطائشة، وأتمنى من الله أن يغفر لي معصيتي لأهلي.

وتقدم وفاء نصيحة لكل الفتيات بالألا يستسلمن لقلوبهن والألا ينخدعن في الكلام المعسول، باسم الحب، وعليهن تحكيم عقولهن أولاً فيمن سوف يتقدم للزواج منهن، مهما كان مفهوم الحب لأن الحب الحقيقي الخالي من الأنانية نادر الآن.. وأهم من هذا كله عدم عصيان الآباء وعدم التضحية بالأهل في سبيل الحب، فهم الأقدر على حمايتكن.. وعلى رأي المثل: "إلى ما لوش كبير يشتري له كبير".

مأساة فتاة بولاق الجميلة

فتاة جميلة اختارت شاباً وسيماً قدمته لأهلها وطلبت أن تتزوجه، رفض الأهل والسبب سوء حالته المادية، خصوصاً أنه يعمل خطاطاً ودخله بسيط. أصرت الفتاة على رأيها، تزوجته وعاشت معه خمس سنوات من العذاب، وفي النهاية تزوج عليها وأجبرها على ترك شقتها والعيش في غرفة متواضعة، وأخذ منها طفلها وتركها لليأس يتمكن منها لتجد نفسها وحيدة، وحلمها الذي تحددت الدنيا لتحقيقه انقلب إلى كابوس، حاولت الهرب منه بأن تلتقي بنفسها من الدور الرابع.

وتبدأ وقائع تلك القصة داخل أحد شوارع بولاق الضيقة، حيث منزل مكون من أربعة طوابق ملك لعائلة فتاة جميلة تدعى "منال" 27 عامًا، وهى فتاة جميلة رشيقة القوام جمالها كان حديث شباب المنطقة الذين كانوا يتنافسون من أجل الحصول على مجرد ابتسامة من الفتاة، إلى أن جاء يوم وقام أحد الشباب بتأجير محل فى العقار المقابل للمسكن الذى تقطن فيه، وافتتحه ورشة للرسم والخط وكان محمد غير بقية الشباب لأنه وسيم، كانت الفتيات تتنافسن على الحديث معه، ومن أول وهلة رشق سهم الحب قلبها وبدءا يتقابلان واتفقا على الزواج، تقدم محمد لخطبة منال من أهلها، لكنه فوجئ برفضهم ونهرهم له، خرج محمد من منزل محبوبته وخيبة الأمل حليفته، فى الوقت نفسه كانت منال لا تعرف سبب الرفض، حاولت أن تتحدث مع أهلها فأكدوا لها أن حالة الشاب المادية تجعله غير قادر على فتح بيت والإنفاق على أسرة.

لم تقتنع منال برأى أهلها، وقررت أن تتزوجه رغماً عنهم، فتوجهت إلى قسم الشرطة بصحبة حبيبها وقصت حكايتها على مأمور القسم، وأبدت رغبتها فى الزواج من محمد، وتم استدعاء مأذون المنطقة وعقد القران بقسم الشرطة، بل وأكثر من ذلك طلبا أخذ تعهد على أسرتهما بعدم التعرض لها ولزوجها، وتم استدعاء أسرتهما وأخذ التعهد عليهم بذلك، وقام العروسان وذهبا إلى شقته ببولاق الدكرور، عاشت معه خمس سنوات من العذاب والإهانة التى كانت شبه يومية بسبب أو بدون، أنجبت منه فارس 3 سنوات، وسمية عامان ورغم الهوان الذى كانت تراه منال يومياً على يد زوجها فإنها تحملت كل هذا من أجل أطفالها، ومنذ شهرين حدثت مشادة كلامية بينها وأجبرها على ترك المنزل والعيش فى غرفة صغيرة بقرية الشوبك بالبدرشين، وتركها هى وطفليها من دون مصدر للرزق، لتعيش على معونات جيرانها، علمت بعدها أنه تزوج عليها فى شقتها ببولاق الدكرور، منذ أيام فوجئت منال بزوجها يطرق عليها باب غرفتها المتواضعة، اعتقدت أنه عاد إلى صوابه وجاء ليطلب منها أن تسامحه وتعود لتعيش معه، لكن

للمرة الثانية حلمها أصبح كابوسًا، بعد أن وجدته يأخذ طفليها منها عنوة، ويأخذ الأثاث البسيط الذى كانت تعيش عليه، حتى "البطاطين" التى كانت تنام عليها هى وطفلاها.. وجدت نفسها وحيدة فى الدنيا أهلها قاطعوها وزوجها غدر بها، وطفلاها لا تعرف عنهما، شيئًا جلست تفكر فى حالها وذهبت لجارتها طلبت منها بطانية تنام عليها، رحبت بها جارتها وقدمت لها طعامًا وبعد ذلك أخذت البطانية وصعدت لغرفتها فجأة، سمعت جارتها صوت صراخ خرجت للشرفة لتعرف ماذا يحدث وجدت جارتها تسقط من سطح المنزل، على الفور قامت بنقلها لمستشفى قصر العينى، وقدمت بلاغًا الى مأمور مركز البدرشين وتم عمل معاينة للمنزل، ومن خلال تحريات المباحث تبين أن المجنى عليها متزوجة وزوجها تركها دون مصدر رزق، وأنها مرت بظروف نفسية سيئة، جعلتها تلقى بنفسها من أعلى سطح المنزل الذى تعيش فيه، تم إبلاغ زوجها الذى أكد أنه لا يعرف عنها شيئًا، لأنه اتفق معها على الطلاق ولكن أهلها رفضوا مجرد التعرف عليها أو معرفة أى معلومة عنها، لتصبح منال فى النهاية وحيدة فى الحياة والموت.

حكاية مروة

تذكر مروة.. طالبة فى كلية التجارة، أنها تمر بفترة عصيبة فى حياتها، فهى فى ورطة كبيرة بسبب زواجها عن طريق الوشم منذ فترة هرباً من رقابة الأهل، وخوفاً من أن تقع ورقة الزواج العرفى فى أيديهم، فقد عانت كثيراً فى حياتها منذ أن توفيت والدتها، وتركها لأبيها شديد القسوة والذى لا يتعامل معها إلا بالضرب والإهانة لأتفه الأسباب، لم يعد لها أحد، بعد أن كانت أمها تدافع عنها وتحميها، وأخوها الأكبر متزوج ومشغول عنها ويكاد لا يعرف عنها شيئًا، ومنذ فترة تعرفت على زميل لها فى الكلية، أغراها بكلامه المعسول عن الحب والغرام ومدى تعلقه بها ورغبته فى الاقتران بها، وتحت ضغط رغبتها فى أن تشعر بالحب والأمان مع أحد وافقت على الاقتران به، وظنت أنه سيتزوجها عرفيًا ولكنها فوجئت به يحدثها عن

"الزواج بالوشم" فقبلت لأنها أصبحت طوع يديه وتصدقته في كل شيء، والآن هي "حامل" في الشهور الأولى ولا تدري ماذا تفعل بعدما ظهر حببها على حقيقته وتنكر لها عندما قالت له إن الذي على جسديهما "عقد الزواج"، سخر منها متهمًا وقال لها هذا كان "لعب عيال"، وهي الآن لا تدري ماذا تفعل في ورطتها ولا إلى من تلجأ، هذا ما أدلت به إلى مأمور قسم الجمالية الذي أمر بعمل التحريات اللازمة والقبض على الشاب، ولم تمر ثمان وأربعون ساعة حتى تجمعت التحريات وألقى القبض عليه، وبمواجهته بالتحريات والشهود والعواقب الوخيمة التي سيواجهها في حالة عدم الاعتراف بزواجه من مروة وعدم الاعتراف بحملها.. انهار واعترف بجريمته وأبدى قبوله الزواج منها فورًا، وهذا ما تم فعلاً وتم أخذ تعهد عليه بحسن معاملتها.

الله يرحم أيام زمان !!

ويقول أحمد إبراهيم أحد أولياء الأمور، الله يرحم أيام زمان، عندما كانت الفتاة تخشى من التهادى في العلاقات العاطفية حرصًا وحفاظًا على شرفها، أما الآن فنجد الفتاة لا تبالي بهذا الشأن، لوجود الكثير من الحلول المتاحة والمعلن عنها مثل ترقيع غشاء البكارة، وأيضًا حبوب منع الحمل والحقن المختلفة، كل هذا يسر الارتباط الجنسي بين الفتيات والشباب بأساليب غير أخلاقية مثل الزواج بالوشم، والزواج العرفي، والزواج بالهبة، والزواج بعقد يباع في إحدى المكتبات، وكل هذه الأساليب كارثة دخيلة على مجتمعنا والغرض منها تدمير القيم والأخلاق لدى شبابنا، وللأسف الشديد هناك أسباب عديدة ساعدت على ذلك منها: غياب الرقابة الأسرية، وعدم وجود إمكانيات لدى الشباب للزواج الشرعي، وانتشار البطالة، ناهيك عما نشاهده من كوارث على شاشات التلفزيون المحلية الفضائيات، من مشاهد العرى لدى البنات في أغاني الفيديو كليب دون رقابة من الجهات المختصة التي تعتبر هذا نوعًا من التطور والمدنية وليس مفسدة للأخلاق.

رقابة ومحاسبة

يعلق د. عبد المعطى بيومى عميد كلية أصول الدين سابقاً على هذه الزيجات فيقول: هذا الزواج، زواج متعة، وهو حرام شرعاً وقانوناً.. لأن الزواج الشرعى يتطلب الإعلان وشهادة الشهود على وثيقة شرعية قانونية لحماية حقوق المرأة، وهذا الزواج كما يدعون، كارثة على الفتاة لأنه ينتهى فور الخلاف وإنهاء المشكلة فى قسم الشرطة، ولا يوجد ما يدين الزوج ويحملة أدنى مسئولية.. والإسلام شرع الزواج وطالب بالإعلان عنه لحماية الأسرة المسلمة، ويجب على أولياء الأمور فرض رقابة شديدة على أبنائهم وبناتهم فى كل شىء حفاظاً على كيان الأسرة والمجتمع.

وتقول د. سهير عبد العزيز رئيس قسم الاجتماع بجامعة الأزهر: إن ما وصل إليه شبابنا، ما هو إلا حصيلة لعدة أخطاء وقعنا فيها. أولها، تخلينا عن القيم الجميلة النبيلة التى تترسخ فى أصول عائلاتنا، فبداية الإنسان وتأسيسه بالقيم الحميدة القوية تبدأ من عائلته.

والعائلة هنا ليست الأب والأم فقط، لكن هناك حلقات أكبر وأشمل، تكون بمثابة حوائط تصدى للقيم والعادات الغريبة، وفى الوقت نفسه تغرس كل عائلة العادات والتقاليد الأصيلة الخاصة بها.

فالأُسرة بامتدادها وجذورها وصولاً للأجداد، لها الدور المهم فى حياة الفرد، وتلقينه وتطبعه بالقيم والثقافات التى يرتضيها كل مجتمع، وتكمن فى كيانه وثقافته وعاداته التى ينفرد بها وتناسبه.

وعندما يتلقى الطفل أخلاقيات عائلته، لا تقع المسئولية على عاتق الأب والأم وحدهما، وإنما تسهم فيها الأسرة الكبيرة بما فيها من الأقارب المقربين، الذين يمثلون المساندات الأساسية للأسرة الصغيرة.

ويمثل هؤلاء الأقارب بدائل عند انشغال الأب أو سفره أو وفاته، وتحدث هذه المساندة فى ظل صلة الرحم القوية، فمن المثل العليا للأبناء التواصل والترابط

بالعائلة والأجداد وما يحملونه من قيم قويمه وخبرات لها عظيم الأثر في تقوية وتدعيم النفوس.

وابتعاد الأبناء عن أصولهم بقطع صلة الرحم أو الابتعاد عن العائلة بالسفر، يساعد على تنشئة أبناء فاقدين للأسس والقيم والتقاليد والعادات السليمة التي تحصنهم مما هو غريب على بيئتنا ومجتمعنا.

فالأجداد تكمن رسالتهم العظيمة في توجيه الأحفاد، بالقيم السليمة وبطرق هادئة جذابة، لانشغال الآباء والأمهات في توفير ضروريات الحياة. لذلك تأتي حكمة الخالق في التأكيد على عظمة صلة الرحم، حيث إحاطة الأبناء بالرعاية والاهتمام والتواصل مع الأصول الكريمة لكل عائلة.

أما الآن فنجد أن كل ما يحيط بالشباب، شاشات التلفزيون والفضائيات وما تحويه من غرائب مناقضة لعادات مجتمعاتنا وما يتعارض مع أصولنا العربية.

ثانيها، الثقافات الغربية التي اجتاحت مجتمعنا، فلكل مجتمع طبيعة خاصة به، يتشبع ابنائه بها لتدعمه وتقويه منذ الصغر، وتحصنه ضد الصدمات، وكل ما هو دخيل على مجتمعه، فمن الضروري انتقاء الثقافات التي تتوافق مع عاداتنا والتخلي عن كل ما يتعارض مع ديننا، ولا بد أن تحدث عملية الانتقاء بوعي كامل.

فإذا تشبع أبنائنا بأسس وثقافات مجتمعهم الأصيلة، وتمسكوا بها، حافظت عليهم. أما إذا كان كيانهم فارغاً من هذه الأسس، كان من السهل إقناعهم وإدخال عقولهم أي شيء قد يتعارض مع قيمنا.

ومن الضروري تثقيف شبابنا بالأسس السليمة وإحاطتهم بدفء الأسرة الكبيرة، وترسيخ التعاليم الإسلامية والعربية القويمة بداخلهم، حتى لا يتعرضوا لما هو دخيل على مجتمعنا ويسهل التأثير به، وقد يكون مخالفة للأسس التي قام المجتمع العربي عليها.

وإذا رسخنا داخل الشباب القيم الدينية السليمة وتعريفهم بها حق المعرفة. ضمنا لهم عدم الخوض في زيجات محرمة ومرفوضة تخالف الشرع وتتعارض مع ديننا وتربيتنا.

فهؤلاء الشباب المقدمون على مثل هذه الأنواع الغريبة من الزيجات، لم تكن لديهم قيم أو أسس سليمة، بل يتعدون كل البعد عن تعاليم دينهم، كذلك هم فاقدون للترابط الأسرى الذى يرشدهم ويغرس فيهم معنى الكرامة والعزة. فالتفكك غالباً ما ينتج عنه عدم الاكتراث لقدسيتها الأصول المتبعة لأهم أمور حياتنا، وهو (الزواج) وبالتالي ينجرфон خلف أهوائهم دون إيجاد جدار واق يحميهم ويقوهم حتى يواجهوا هذه الظواهر الغريبة.

أيضاً تقع على عاتقنا مسئولية كبيرة، ألا وهى ضرورة توعية شبابنا والإسهام في تقديم التسهيلات لمن هو مقدم على الزواج بجدية، ومعاونتهم قدر المستطاع في إيجاد الإمكانيات لبداية حياة جديدة متواضعة.

فلابد على أولى الأمر من استيعاب رغبات الشباب، وضرورة تحقيقها بشكل مقبول. فمن الأفضل عدم المغالاة في أمور الزواج حتى نستطيع إكرامهم في زواجهم، بأقل الإمكانيات قبل الوقوع في كوارث لا تحمد عقباها. واحتواء متطلباتهم وتبسيط وتذليل العقبات حتى يتم هذا أمام أعيننا، وهذا أفضل بكثير من إقامة علاقات في الخفاء وتحمل مشكلات نحن في غنى عن حدوثها.

وبعد أن استعرضنا الظاهرة من جميع جوانبها لا يسعنا إلا أن نقدم جميع هذه الآراء إلى أولياء الأمور والمسؤولين في كل موقع عسى أن يسهموا في حل مشاكل الشباب والفتيات الذين هم عماد الوطن ومستقبل هذه الأمة.

حدود الله

وعن رأى الشرع تقول دكتورة سعاد محمد صالح أستاذ الفقه جامعة الأزهر: شرعت الحدود كعقوبة مقدرة من الله سبحانه وتعالى - فلا يملك أحد قطعها أو

تبدليها أو الإنقاص منها، لأنها كما قال الله تعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ كما أن الحكمة من الحدود تتجلى في قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. وكل الحدود شرعها الله لتحقيق ضرورة من الضرورات الخمس: وهي حفظ الدين، والنسل، والنفوس، والعقل، والمال. وحد الزنا من الحدود التي شرعها الله تعالى للمحافظة على النسل حيث إن الأصل أن الولد للفراش وللعاهر الحجر. وبالتالي فإن الإسلام قد شرع طريقاً واضحاً لإثبات النسب للأبناء، وهو عن طريق الزواج الصحيح الذي توافرت أركانه وشروطه. والمقصود بالزنا أن يلتقي رجل أجنبي بامرأة أجنبية لقاء غير مشروع، بحيث يتحقق منها الوطء الذي يكون من الزوجين وقد شرع الله تعالى لإقامة الحد أن يثبت الزنا بشهادة أربعة رجال، وإذا تعثر بثوبته بأربعة رجال سواء لم يتوافر العدد أو توافر ورجع أحدهم فإنه يسقط حد الزنا ويثبت حد القذف على الشهود.

هروب من الواقع واغتصاب!!

يقسم الدكتور فتحى أبو العينين، أستاذ علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس، الزواج في أقسام الشرطة إلى قسمين: الأول، الناتج عن ظروف عامة في المجتمع والتي تفرز بدورها بعض المصاعب والمشاكل أمام الشباب الذين يرغبون في الزواج والاستقرار، كعدم وجود إمكانيات مادية كالشقة والمهر والشبكة وغيرها من مستلزمات الزواج، هذا الزواج ليس مكتوباً له الاستمرار لأنه ببساطة لا تتوافر له مقومات الاستمرار والاستقلال عن الأهل، ونظراً لضغوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية فسرعان ما يتم الطلاق.

القسم الثانى الخاص بحوادث الاغتصاب والاختطاف والتي تظل محاضر الشرطة بها جوانب غامضة لا يعرفها أحد، وهذا بالطبع لا بد وألاً يفصل عند تحليله عن أوضاع المجتمع المتناقضة التي أصبحنا نعيش فيها، والذي يؤخر من

زواج الشباب ويدفعهم إلى طريقين إما اغتصاب الفتيات أو الزواج عرفياً، وهذا الزواج لا يدوم له الاستقرار ولا يكون بمثابة الحياة الدائمة المستقرة.

ولما كانت رسالة الإسلام العظيمة اجتماعية المنشأ - فتعامل مع الفرد والمجتمع ضمن الإطار الأخلاقي المرسوم لها من قبل السماء - أصبح تعاملها الشديد مع الجرائم والانحرافات الخلقية أمراً حتمياً؛ لأن القاعدة الأخلاقية هي الأصل في ضمان سلامة أجهزة النظام الاجتماعي وتكاملها لبناء المجتمع الإنساني السعيد. وهذا الإطار الأخلاقي الذي نادت به الشريعة وتبنته على امتداد تاريخها الحافل بالوقائع والأحداث، هو الذي حفظ المجتمع الإسلامي من الانحرافات التي يعيشها المجتمع الغربي وهو في أوج تقدمه المدني والاقتصادي.

زواج مهين !!

تقول الدكتورة هناء الجوهري أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة، إن الزواج في قسم الشرطة هو نوع من التحايل للهروب من المسؤولية، وحل مؤقت للخروج من أزمة ما، وهو زواج محكوم عليه بالفشل لأنه لا يستند إلى أية علاقة إنسانية أو اجتماعية سوية، والمفروض أن ترفض الفتاة هذا الزواج لأنها سترتبط بإنسان فاشل وغير مسئول، ولن يكون أميناً عليها، مادام عرضها لهذا الموقف المهين، فالزواج علاقة مقدسة بين رجل وامرأة تقوم على المودة والحب والرحمة، ولا يصح أن يتم الزواج تحت طائلة القانون، فالفضيحة أرحم من الزواج بهذه الطريقة، ولذا فالواجب على الفتاة أن تواجه المشكلة التي وقعت فيها بنفسها، وتفكر في أي حل باستثناء الزواج.

زواج محفوف بالمخاطر!

ويرى حمدي عبدالرحمن أستاذ القانون المدني بجامعة عن شمس أنه لا يوجد زواج بالإكراه، لأن الإكراه في القانون المدني، يبطل عقد الزواج، ولكن الزواج في

قسم الشرطة يعد ضرورة عندما يقع أحد طرفي الزواج في مأزق، كأن يعتدى شاب على فتاة أو يغرب بها دون موافقة أهلها، فيحدث تأزم بين الشخص وأسرته الفتاة، فيعرض عليهم الزواج للخروج من هذه الأزمة، ولكن هذا لا ينفي أنه زواج مخوف بالمخاطر، لأن الزوج يملك، وفقاً للشرعة الإسلامية، حق طلاقها في أي وقت، وقد يتم الطلاق فور الخروج من قسم الشرطة، لأنه بذلك يضمن انتهاء الأزمة، حيث ترفع عنه المساءلة القانونية والعقوبة بعد إتمام الزواج، ويتوقف استمرار هذا الزواج أو عدمه على طبيعة العلاقة بين الطرفين، هل كل منهما حريص على إبقاء العلاقة الزوجية؟ أم أنه مجرد حل وقتي لمشكلة متأزمة، ولذلك فالقانون في مجال العلاقات الشخصية يحرص على ألا يتجاوز إرادة الأفراد، ويترك المصير بيد الطرفين.

الزواج بالإيجاب باطل

ويؤكد الدكتور محمد عبد المنعم البرى - الأستاذ بكلية الدعوى وعميد مركز الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر - أن الزواج المؤقت المبني على ظروف معينة باطل، ولو أجبر الرجل على الزواج، وتزوج بغرض الإفلات من العقوبة أو المساءلة القانونية، فإن اقترابه ممن يظنها زوجته ليس أقل من الزنا الصريح، لأن الإسلام لا يقبل الزواج المؤقت، أما إذا استوفى هذا الزواج الشروط الشرعية من رضا وقبول من الطرفين وشاهدين وصداق ونية صالحة، يعد الزواج صحيحاً ويقبله الله.

الزواج فى القسم ليس حلالاً

ويوضح الدكتور جمال رجب أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة قناة السويس أن الأصل في الزواج أن يكون قائماً على المودة والرحمة، وتعارف الأسر في داخل دائرة المجتمع، أما أن يتم الزواج داخل أقسام الشرطة فهذا سلوك غير سليم، وهو أسلوب مهين للمرأة والرجل في آن واحد، فنحن نحاول من خلال هذا الزواج أن

نحافظ على سمعة الفتاة والأسرة، ولكن هذا حل ليس بالجذري، لكن الحل في الأساس يكمن في التربية السليمة للأسرة وللشباب داخل هذه الأسرة.

ونحن هنا نؤكد أنه لا بد أن يعود الشباب إلى التمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية، وأن يدخلوا إلى الزواج من مدخله الصحيح، بأنه يتم وفق الشرع من خلال الاختيار الجيد للشاب وللأسرة وأن نبتعد عن بعض السلوكيات السلبية، فالمعروف أننا أصحاب عادات وتقاليد اجتماعية راسخة يجب أن نتمسك بها وهنا نحن ندق ناقوس الخطر لننبه الشباب إلى ضرورة السير في الطريق السليم، والابتعاد كلية عن أى انحرافات قد تضر بهم وبمستقبلهم وسمعتهم وبسمعة أسرته.

ونوجه الحديث إلى أنه لا بد أن يتمسك الشاب بالعفة، وأن يصون نفسه من الوقوع في جرائم أخلاقية، وأن يعف نفسه بالزواج وإن لم يستطع فعليه أن يعف نفسه بطاعة الله والصيام، وكذلك نوجه الحديث أيضًا للفتاة بأنها يجب أن تراقب الله والمجتمع في تصرفاتها، وألاّ تدخل في أية علاقات عاطفية قد تجعلها موضع شبهة أو تجلب عليها المشكلات.

وهنا أضيف: أنه للقضاء على بعض هذه السلبيات فإننا نحتاج إلى تربية وتوجيه وتوعية مستمرة للشباب من جميع القنوات المسموعة، وعبر المساجد وعبر الكنائس، كل من مكانه وعبر منبره، حتى نصل بالشباب وجميع أفراد المجتمع إلى الارتقاء الكامل الذى نبتغيه.

ولذلك يلزم الانتباه فى كل سلوكياتنا، حيث أشك أن الزواج الذى يتم داخل أقسام الشرطة زواج ناجح يثمر عن أسرة مستقرة.

عقوبات رادعة

وتقول الدكتورة ماجدة هزاع أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر: إن الإسلام وضع ضوابط للزواج الصحيح، منها أن يتم على أساس اختيار الزوجة المتدينة

الصالحة ذات السمعة الطيبة، كذلك الرجل وضع الإسلام له شروطاً أهمها أيضاً التدين، كما أنه من الأهمية أن يكون هناك توافق بين الزوجين، وأن يكون الزوج في مرتبة اجتماعية وعلمية وثقافية ودينية تتناسب مع مرتبة الزوجة، إن لم يكن أعلى من مرتبتها، وهى معايير لا بد من الالتزام بها، واتباعها لإنجاح الزواج وتكوين أسرة سعيدة مستقرة، كما أنه يجب أن يكون الزواج برضاء كامل من طرفي الزواج، وكذلك برضاء أسرتيهما، خصوصاً أسرة الفتاة لا أن تكون الموافقة تحت ضغط وعن غير رضا واقتناع.

وما يتم داخل أقسام الشرطة من زواج لا اعتبره زواجاً صحيحاً، حيث إنه في الغالب زواج غير مستقر، والأفضل من وجهة نظرى أن يأخذ كل مذهب عقابه، بمعنى من اعتدى على فتاة وغرر بها لا بد أن يحصل على عقاب جريمته، وألاً يهرب منها بالزواج وذلك سيمثل عقاباً رادعاً لمثل هذه السلوكيات الخارجة عن المجتمع والشرع والدين، ونغلق باب هذه الانحرافات غير المقبولة والتي تضر بشكل كبير بالمجتمع وباستقرار أفراد.

التربية هى الأساس

ويقول المستشار أحمد مدحت المراغى رئيس محكمة النقض الأسبق: بعض حالات الزواج التي تتم داخل أقسام الشرطة هى بالطبع غير جيّدة، وسببها غياب إشراف الأسرة عن رعاية أبنائها، لما حدث في بعض الأسر اليوم من تفكك وعدم مبالاة واهتمامها الكافي بالأبناء ومراقبة سلوكياتهم، فالأب إما مسافر للخارج أو مشغول طوال الوقت بعمله. والأم أيضاً مشغولة في العمل إلى جانب الاختلاط الزائد وعدم الالتزام بالقواعد الدينية فيحدث الخطأ.

وتكون هناك محاولة للإصلاح بهذه الطريقة، ولكن يظل الأساس هو إصلاح السلوكيات الخاطئة من الجذور، والاهتمام برعاية الأبناء فهذه الوسيلة - وهى

محاولة تزويج الشباب ممن أخطأوا في حق أنفسهم وحق المجتمع - وسيلة غير محببة وغير مرغوب فيها، ولن تكون هي الوسيلة الصحيحة للإصلاح، فالتربية هي الأساس.

زواج الصيف

بعد انتشار أنواع متعددة من الزيجات، بأشكال وأساليب مختلفة مثل زواج المسيار، والوشم والبصمة، والدم، والورد، والإنترنت، ورسائل الموبايل، والكاسيت.. لاحت في الأفق ظاهرة جديدة قد تكون مدمرة لجميع القيم النبيلة للزواج، ومخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية التي وضعت الأسس والمبادئ لطريقة الزواج الشرعى، وهى ظاهرة تعرف باسم "زواج المصايف أو المصيف"، وهو نوع جديد من الزيجات المبتكرة المرتبطة بشهور الصيف فقط، حيث يبدأ مع سفريات الصيف السياحية وينتهى بانتهاء الموسم أو رحلة السفر.

هو زواج مؤقت، لكنه وجد بقوة، بين أوساط رجال وسيدات الأعمال والأثرياء من الشباب الراغبين فى قضاء عطلة الصيف فى الخارج أو الداخل، بصحبة زوجة أو فتاة جميلة بصفة مؤقتة، ودون أى التزامات زوجية بعد الطلاق. والدواعى الأساسية وراء هذا الزواج قد تختلف ولكن الدافع الأساسى أو المشترك، كما يوضح عدد ممن جربوا هذا النوع هو رغبة الرجل المسافر أو المصطاف، فى حماية نفسه من مفاتن السفر فى الخارج، فيلجأ للبحث عن امرأة ترافقه بشروط أثناء السفر، ويفعل ذلك الأعزب الراغب فى قضاء الإجازة مع فتاة جميلة أو المتزوج الذى ترفض زوجته السفر معه!!.

ورغم اختلاف الآراء حول إباحة هذا النوع من الزواج، فى ظل نية الزوجين فى الطلاق بعد انتهاء فترة إجازة الصيف، أو مدة الغياب خارج البلاد فإن رجال

الأعمال يروونه وسيلة مناسبة تقيهم من الانحراف أمام مغريات كثيرة قد تقابلهم أثناء السفر وحدهم، هذا فضلاً عما قد تتطلبه اجتماعات ومناسبات العمل من ضرورة مرافقة الزوجة.

وأكثر زبائن هذا الزواج، كما تؤكد الوقائع، من دول الخليج العربى، ولكن انتشاره بات مؤكّداً في بلادنا في ظل الانفتاح الفضائى، والرغبة في تقليد الآخرين من الشعوب المختلفة والمحيطه من قبل الأثرياء والشباب المغرم بالتجديد والتقليد.

وكما لآى زواج شروط، يحرص رجال الأعمال على توافر شروط معينة في زوجة السفر، أو المصيف. ويأتى في مقدمة هذه الشروط كما تقول إحدى الخاطبات: إجادة اللغة الإنجليزية حديثاً وكتابة والرشاقة، وجمال الوجه واللباقة، وعدم الممانعة في حضور الحفلات بالصورة التى يريدّها الزوج أن تكون عليها، وإن كان من الواضح أن حرص العريس على الجمال أكثر من حرصه على المستوى التعليمى، أو الثقافى والأخلاقي للعروس.

وكما يشترط العريس، يتاح للعروس فرصة لوضع شروطها أيضاً، من حيث المهور الخيالية وغيرها من الإكسسوارات الحياتية التى تعوضها عن زواج مؤقت، ليس له أية صلاحيات بعد انتهاء فترة الإجازة، وقد أصبح لهذا الزواج بعد انتشاره، خاطبات يوفقن الراغبين والراغبات، وفي إحدى دول الخليج تلخص إحدى الخاطبات الشروط المطلوبة من قبل العرسان قائلة: إن رجال الخليج فى الغالب يبحثون عن خليجيات يحملن شروطاً خاصة، أبرزها أن تكون ابنة إحدى العائلات المرموقة والمعروفة اجتماعياً، والغنية وبيضاء البشرة وجميلة الوجه وممشوقة القوام، وأن تقبل السفر معه إلى أى مكان فى العالم خلال فترة الصيف، وأن تتقن الإنجليزية. وفي المقابل، كما تقول الخاطبة، تطالب الفتيات بمهور مرتفعة تتجاوز الـ 150 ألف ريال وسيارة وفيلاً فاخرة.

ولا يقتصر الأمر على رجال الأعمال فقط، حيث إن سيدات أعمال يتجهن للخاطبات، للبحث عن زوج ليكون محرماً لهن أثناء السفر في الخارج، مشروطات على المتقدم أن يسمح لهن بالسفر إلى الخارج برفقته والتنقل هناك دونه من غير اعتراض، "رجل سد خانة يعنى" هذا مقابل أن يسكن معها في منزلها أو شراء سيارة أو غير ذلك.

وبعد استيضاح هذا النوع من الزواج.. كان لابد من البحث عن نماذج من الفتيات والشباب الذين سقطوا في هذه الظاهرة المدمرة.

"هـ.ن" طالبة جامعية تتمتع بقدر كبير من الجمال، وذات قوام ممشوق من عائلة متوسطة الحال.. تمر بفترة عصبية من حياتها، فهي في ورطة كبيرة بسبب زواجها عن طريق الوشم من أحد زملائها بالجامعة، منذ فترة هرباً من رقابة الأهل، فقد عانت كثيراً في حياتها منذ أن توفيت والدتها، وتركها لأبيها شديد القسوة، ولم يعد لها أحد بعد أمها تشكى له همومها، ومآسيها، ويحميها من غدر الزمن، خصوصاً بعد أن غدر بها زميلها في الجامعة وتركها تواجه غدر الحياة بمفردها، ولم يعترف بزواجه منها بعد أن علم بحملها في الشهور الأولى، ولا تدرى ماذا تفعل بعدما تخلّصت من جنينها، وقد تعرفت على زميلة لها في الكلية نفسها التي عرضت عليها مشروع الزواج الصيفي، فوافقت مستغلة مواصفات جمالها من ناحية وأنه زواج رسمي، وأنه مشروع مربح تستطيع أن تكون منه حصيلة كبيرة، وتعرفت على رجل ميسور الحال يبلغ من العمر حوالى 63 سنة، واتفقا على الزواج خلال فترة الصيف لمدة شهرين فقط، على أن يمنحها مبلغ خمسين ألف ريال خلال هذه الفترة، وتكون معه أينما ذهب، واتفقا على أنه في حالة ما إذا استراحا مع بعضهما البعض أن يتم تجديد العقد لمدة أخرى بمقابل يزيد 50% عن المتفق عليه في العقد الأول. وأنه ليس لها أية حقوق بعد الانفصال. وتستطرد هـ.ن قائلة تزوجت 12 مرة بهذه الطريقة (الزواج الصيفي) وكونت ثروة لا بأس بها وتحكى عن أحد أزواجها أنه

كان كريماً معها لدرجة أنه اشترى لها شقة تمليك وقام بفرشها بالكامل، ودام زواجها منه لمدة عام كامل. وتقول كنا في أتم السعادة ولا يستطيع الاستغناء عني، ولكن لظروف خارجة عن إرادته اضطر لطلاقى.

أما ع. ك فهي فتاة تبلغ من العمر 24 عامًا، يطلق عليها ملكة جمال الجامعات، مدللة، مريحة، تحب الحرية والانطلاق، مثقفة من عائلة متحررة جدًا، ميسورة الحال والدها يعمل في إحدى دول الخليج، ووالدتها سيدة أعمال في القاهرة، في إحدى زياراتها إلى النادي الرياضى الكبير الذى تحمل عضويته، عرضت عليها إحدى صديقاتها، أن هناك رجل أعمال يرغب في سكرتيرة تعمل وتسافر إلى أى مكان يسافر إليه، نظرًا لكثرة أعماله في بلدان كثيرة وأنه على استعداد لدفع مرتب كبير جدًا، وأنها تنطبق عليها جميع المواصفات المطلوبة، فوافقت على العرض، خصوصًا أنها تهوى الترحال، وتقابلت مع رجل الأعمال الذى بهر بمواصفات جمالها، وعرض عليها العمل معه في اللحظة نفسها، والإقامة معه في الفندق الكبير، في جناحه الخاص، وأن جميع طلباتها مجابة فورًا، فرفضت أن تكون فتاة ليل بمسمى سكرتيرة، فعرض عليها الزواج لمدة ثلاثة شهور خلال فترة الصيف والتي تتطلب السفر لعدة دول لإنهاء أعماله، وأنه يريد أن يحمى نفسه من الحرام.. ونظرًا لأنها فتاة فقد وضعت شروطًا ضخمة لمثل هذا الزواج، والغريب أنه وافق عليها جميعًا، وهى شراء فيلا مؤثثة وسيارة جديدة، ومليون جنيه باسمها في البنك، ومصروف يدها شهريًا 25 ألف جنيه، ومكافأة نهاية الخدمة 250 ألف جنيه كل هذا لأنه سيتمتع بأجل فتاة بكر.

وسافرت معه الى بلدان كثيرة خلال هذه الفترة، وأصبح لا يمكنه الاستغناء عنها لدرجة أنه اتفق معها أنه على استعداد أن يصرف عليها بقية شهور السنة، بشرط ألا تتزوج من آخر لحين عودته في إجازة الصيف، ولكنها رفضت هذا فإما

الاستمرار أو الانفصال، ونظرًا لأنه من أكبر العائلات في منطقة الخليج ويخشى على مركزه العائلي انفصلا.

وقد تزوجت من بعده ثلاث زيجات في مستوى الزواج الأول نفسه، وتعيش الآن في رغد العيش، وأنها الآن تفكر جيّدًا في الابتعاد عن هذا الزواج، بعد أن أصبحت من الأثرياء وتتمتع بمواصفات الجمال المطلوبة، وهناك من يطلبها للزواج، الدائم والمستقر ولا بد من حسن الاختيار عند الزواج ليكون زواجًا دائمًا ومستقرًا.

أما حسين. ع. م فهو شاب جامعي مثقف من عائلة متوسطة الحال عرض عليه أحد أصدقائه مشروع الزواج الصيفي، وأقنعه بأنه مشروع مربح جدًا خلال فترة الصيف، وأنه سيتزوج من سيدة أعمال خلال مدة شهرين أو ثلاثة، تمنحه خلالها مبلغًا كبيرًا من المال علاوة على سفره خارج البلاد معها، أينما سافرت، وأنه سيتمتع بالدنيا شريطة أن يتركها في حالها أثناء اجتماعاتها مع رجال الأعمال، أو حضورها في إحدى الحفلات التي تدعى إليها في البلاد التي تسافر إليها، على أن يكون محرّمًا لها في هذه البلاد، وأنه سيقوم معها في جناحها الخاص، وسيتمتع بكامل حقوقه الزوجية في أوقات فراغها. المهم وافق حسين على العرض على أن يتقاضى 150 ألف ريال خلال المدة المتفق عليها، بجانب جميع الامتيازات التي سبق ذكرها، فوافق الزميل وتمت المقابلة وأعجبت سيدة الأعمال بالشباب حسين الذي تكبره بأكثر من 20 سنة، وعرضت عليه مميزات أكثر مما عرضها عليه صديقه، ووعدته بشراء سيارة جديدة له كمكافأة له بعد انتهاء المهمة، وتم الزواج فعلاً، ويقول حسين إنها تمتعه بجميع متع الحياة التي يتمناها أي شاب وكذلك هو، وبعد إقامة كاملة في مصر لمدة أسبوعين، سافرت معها إلى دول أوروبية لمدة 45 يومًا كل يوم كان شهر غسل معها، حيث قامت بشراء كل ما يلزم من كل بلد سافرنا إليه، لدرجة أنها بعد عودتنا إلى القاهرة قامت بشراء السيارة التي وعدتني بها، ولم تنتظر

حتى نهاية المدة، وكنت أتمنى ألا تنتهى، وهى أيضًا، ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن، مضت مدة الشهور الثلاثة وتم الانفصال على وعد منها بأنها ستصل بى لو أتيتحت الفرصة فى حال قدومها إلى مصر مرة أخرى.

إسماعيل م. على خريج جامعة أمريكية شاب وسيم الشكل وحسن المظهر، مثقف جدًا يتكلم ثلاث لغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، ميسور الحال مضرب عن الزواج والارتباط، يحب الحرية والتحرر، يهوى التغيير دائمًا، يبلغ من العمر 29 عامًا، دائم الترحال يبحث عن كل ما هو جديد لتغيير الحياة، نأ إلى علمه هذا النوع من الزواج (الزواج الصيفى) فأراد أن يخوض التجربة، وأخذ يبحث حتى عثر على ضالته، فمن خلال صديق له تعرف على سيدة أعمال من إحدى دول الخليج، سبق لها الزواج وظروف معينة طلقت، وأنها تدير أعمالها بنفسها مما يتطلب تنقلها باستمرار بين الدول المختلفة، وأنها ترغب فى الزواج من شاب مثقف، يرافقها طوال جولاتها خلال فترة الصيف، نظير مبلغ معين تدفعه له، ونظرًا لأن الشروط التى وضعتها سيدة الأعمال تنطبق على إسماعيل، فقد عرضت عليه الفكرة.. ووافق عليها مبدئيًا مع وضع شروطه وهى: أن يكون زواجًا لمدة شهرين بمبلغ 200 ألف ريال، وأن يكون مترجمًا لها فى رحلاتها التى تقوم بها برفقته مقابل 200 ألف ريال، مع تحملها جميع مصروفات الإقامة معها خلال فترة العقد، والغريب أنها وافقت على كل شروطه فور الجلوس معه، والتحدث إليه فقد بهرها بثقافته وشيأكه ومظهره وفعلاً تم الزواج، وعاشا فى سعادة غامرة متنقلين بين الفنادق الفاخرة، سواء فى مصر أم خارجها فى بلاد أوروبا، وحتى عودتهما إلى القاهرة مرة أخرى وبعد انتهاء فترة العقد، طلبت منه أن تجديد العقد لمدة شهرين آخرين نظرًا لاحتياجها إليه، فوافق على شرط مضاعفة قيمة العقد فوافقت وقد كان له ما أراد.. ويستطرد إسماعيل قائلاً: منذ ثلاث سنوات وأنا أمارس هذا العمل وأصبح لى شروطى الخاصة، وجميع من تزوجتهن قبلن بشروطى، وقد حققت ثروة

كبيرة خلال هذه المدة، ولكنى لن أراجع عن هذه الزيجات ففيها دائماً الجديد مع كل واحدة، وأكد سوف أجد الجديد مع غيرهن لأننى أعشق التجديد باستمرار.

ويضيف إسماعيل بالرغم من أن من تزوجتهن على درجة عالية من الجمال التى يتمناها أى رجل، فإننى أعشق التغيير.

أولياء الأمور

بعد أن استعرضنا نماذج من الفتيات والشباب الذين خاضوا هذه التجربة، كان لابد من سماع أقوال بعض أولياء الأمور حول هذه الظاهرة..

محمد السيد إبراهيم يبلغ من العمر 57 عامًا، يعمل مدرسًا فى إحدى المدارس الثانوية، وله من الأولاد والبنات أربعة فى مراحل التعليم المختلفة يقول: نحن فى زمن لا تبالى فيه الفتاة بسمعتها وشرفها لوجود الكثير من الحلول المتاحة والمعلن عنها بالصحف، كل هذا يسهل الارتباط الجنسى بأساليب غير أخلاقية، مثل الزواج الصيفى الذى يعتبر جواز متعة وهو من المحرمات، والزواج بالوشم والهبة، والكاسيت كلها أساليب شيطانية دخيلة على مجتمعنا والغرض منها تدمير القيم والأخلاق لدى شبابنا وبناتنا، وللأسف هناك أسباب عديدة ساعدت على ذلك، منها غياب الرقابة الأسرية، وعدم وجود إمكانيات لدى الشباب للزواج الشرعى، وانتشار البطالة، بجانب ما نشاهده على القنوات الفضائية من مشاهد جنسية "تفوق الدم"، دون أى رقابة، كما أن الشباب الذى يخوض تجربة الزواج الصيفى، يقوم بهذا بحثًا عن الثراء السريع، والحصول على المال بأية وسيلة، وهو يعلم بأن هذا الزواج محدد المدة، يعنى زواج متعة، وهو محرم شرعًا وعلى الرغم من ذلك يقبلون عليه وهذه كارثة فى حد ذاتها.

أما هناء محمد وتعمل بإحدى المؤسسات الصحفية تقول: ما نسمعه هذه الأيام عن طرق الزواج المختلفة كارثة اجتماعية بكل المقاييس، تخلف وراءها آلاف

المشاكل التى تكتظ بها المحاكم، وتكون نتيجتها تشرد الأطفال فى الشوارع، أما ظاهرة الزواج الصيفى فهو كارثة الكوارث، لأنه زواج متعة والمتعة حرام شرعاً وكل ما يخالف الدين الإسلامى فهو حرام، وترجع هناء انتشار هذه الظاهرة إلى ركود الحالة الاقتصادية، وعدم وجود وظائف للشباب، مما يدفعهم إلى الخوض فى هذه التجربة خصوصاً أنهم يشاهدون كوارث القنوات الفضائية التى تؤدى فى النهاية إلى ارتفاع معدل الكوارث الاجتماعية فى المجتمع.

يعلق د. عبد المعطى بيومى عميد كلية أصول الدين سابقاً على زواج المصيف فيقول: هذا زواج متعة وهو حرام شرعاً وقانوناً، لأنه زواج محدد المدة وأنه تم بنية التطلاق بعد قضاء المدة المتفق عليها. وأن المرأة ليس لها أى حقوق بعد الطلاق، لأن الزواج الشرعى يتطلب الإعلان وشهادة الشهود على وثيقة شرعية قانونية لحماية حقوق المرأة، وهذا الزواج كما يدعون، كارثة على الفتاة لأنه ينتهى فور انتهاء المدة المحددة ولا يوجد ما يدين الزوج ويحملة أذى مسئولية، والإسلام شرع الزواج وطالب بالإعلان عنه، لحماية الأسرة المسلمة ويجب على أولياء الأمور فرض رقابة شديدة على أبنائهم وبناتهم فى كل شىء، حفاظاً على كيان الأسرة والمجتمع.

من جهتها تقول د. سهير عبد العزيز، رئيس قسم الاجتماع بجامعة الأزهر: إن ما وصل إليه شبابنا، ما هو إلا حصيلة لعدة أخطاء وقعنا فيها: أولها، تخلينا عن القيم الجميلة النبيلة التى ترسخ فى أصول عائلتنا، فبداية الإنسان وتأسيسه بالقيم الحميدة القوية تبدأ من عائلته.

والعائلة هنا ليست الأب والأم فقط، لكن هناك حلقات أكبر وأشمل، تكون بمثابة حوائط تصدى للقيم والعادات الغربية، وفى الوقت نفسه تغرس كل عائلة العادات والتقاليد الأصيلة الخاصة بها. فالأسرة بامتدادها وجذورها وصولاً للأجداد، لها الدور المهم فى حياة الفرد، وتلقينه وتطبيعه بالقيم والثقافات التى يرتضيها كل مجتمع، تكمن فى كيانه وثقافته وعاداته التى ينفرد بها وتناسبه.

وعندما يتلقى الطفل أخلاقيات عائلته، لا تقع المسؤولية على عاتق الأب والأم وحدهما، وإنما تسهم الأسرة الكبيرة بما فيها من الأقارب المقربين، الذين يمثلون المساندات الأساسية للأسرة الصغيرة.

ويتمثلون في بدائل عند انشغال الأب أو سفره أو وفاته، وتحدث هذه المساندة في ظل صلة الرحم القوية، فمن المثل العليا للأبناء التواصل والترابط بالعائلة والأجداد، وما يحملونه من قيم قديمة وخبرات لها عظيم الأثر في تقوية وتدعيم النفوس.

وابتعاد الأبناء عن أصولهم بقطع صلة الرحم أو الابتعاد عن العائلة بالسفر، يساعد على تنشئة أبناء فاقدين للأسس والقيم والتقاليد والعادات السليمة التي تحصنهم مما هو غريب على بيئتنا ومجتمعنا.

وتستطرد الدكتورة سهير عبد العزيز فتقول: تكمن رسالة الأجداد العظيمة في توجيه الأحفاد، الى القيم السليمة وبطرق هادئة جذابة، لانشغال الآباء والأمهات، في توفير ضروريات الحياة، لذلك تأتي حكمة الخالق في التأكيد على عظمة صلة الرحم، حيث إحاطة الأبناء بالرعاية والاهتمام والتواصل مع الأصول الكريمة لكل عائلة.

أما الآن فنجد أن كل ما يحيط الشباب، شاشات التلفزيون والفضائيات، وما تحويه من غرائب مناقضة لعادات مجتمعاتنا وما يتعارض مع أصولنا العربية.

ثانيها، الثقافات الغربية التي اجتاحت مجتمعاتنا، فلكل مجتمع طبيعة خاصة به، يتشبع أبنائه بها لتدعمه وتقويه منذ الصغر، وتحصنه ضد الصدمات، وكل ما هو دخيل على مجتمعه، فمن الضروري انتقاء الثقافات التي تتوافق مع عاداتنا والتخلي عن كل ما يتعارض مع ديننا، ولا بد أن تحدث عملية الانتقاء بوعى كامل.

فإذا تشبع أبنائنا بأسس وثقافات مجتمعه الأصيلة، وتمسك بها، حافظت عليه، أما إذا كان كيانهم فارغاً من هذه الأسس، كان من السهل ملء عقولهم بأي شيء قد يتعارض مع قيمنا.

ومن الضروري تثقيف شبابنا بالأسس السليمة وإحاطتهم بدفء الأسرة الكبيرة، وترسيخ التعاليم الإسلامية والعربية القديمة بداخلهم، حتى لا يتعرضوا لما هو دخیل على مجتمعنا ويسهل التأثير بها، وقد تكون مخالفة للأسس التي قام المجتمع العربي عليها.

وإذا رسخنا داخل الشباب القيم الدينية السليمة وتعريفهم بها حق المعرفة، ضمنا لهم عدم الخوض في زيجات محرمة، ومرفوضة تخالف الشرع وتتعارض مع ديننا وتربيتنا.

فهؤلاء الشباب المقدمون على مثل هذه الأنواع الغريبة من الزيجات، لم تكن لديهم قيم أو أسس سليمة بل ابتعدوا كل البعد عن تعاليم دينهم، كذلك هم يفقدون للترابط الأسري الذي يرشدهم ويغرس فيهم معنى الكرامة والعزة. فالتفكك غالباً ما ينتج عنه عدم الاكتراث لقدسية الأصول المتبعة لأهم أمور حياتنا، وهو (الزواج) وبالتالي ينصرفون لأهوائهم دون إيجاد جدار وإقٍ يحميهم ويقويهم، حتى يواجهوا هذه الظواهر الغريبة.

زواج البصمة .. والدم .. والورد!

يجتمع أهل العروسين أو أصدقاءهم، ويجلس العروسان على منصة مرتفعة، ويقوم العريس بوضع بصمة إصبعه الإبهام مقابل بصمة الإبهام للزوجة، حتى إذا التقت البصمتان أمسك يدها وجذب العروس إليه وبذلك يتم الزواج، وتنطلق الزغاريد فرحاً بما أنجز، كما قد يعقد عقد الزواج في صورة زواج الدم بأن يتقدم شخص ويقوم بإخراج نقطة دم من إبهام العريس، ثم يخرج نقطة مماثلة من إبهام العروس ويمزجها معاً على طبق فضي، ويتلو بعض التراتيل عندهم وبذلك يكون قد اختلط دم العروسين، وكأنها شخص واحد، ويرون بذلك أنه لا توجد وثيقة أقوى من اختلاط الدماء، غافلين عما في الوثيقة الشرعية من ضمانات وضوابط. والغريب أن البعض يعقد الزواج بالورد بأن يجتمع أهل العروسين وأصدقاءهم، حتى يأتي العريس حاملاً طوقاً من الورد، ويسير بين الفتيات مرة أو مرتين، ثم يقف عند من اختارها فيطوق عنقها بالورود وسط الزغاريد المباركة لعقد الزواج الغريب.

ذكر الدكتور حامد أبو طالب الأستاذ بجامعة الأزهر، أن بعض الشباب في الدول الإسلامية قد تأثر بهذه النماذج وراحوا يرتبطون بالفتيات على هذا النحو ويعاشروهن كالأزواج، اعتقاداً بأن هذا زواج شرعي ورسمي، مما يدلنا على تفشى

الجهل الدينى بين الشباب، والأغرب هو قيام أحد المستثمرين بدولة إسلامية بإنشاء ناد يجتمع فيه الشباب ويتزوجون فيه على هذا النحو، ويطلقون عليه الزواج المدنى ويتم دون صيغة أو ولى أو شهود، وبلا كتابة، وأن المستثمر كان قد أعد دفترًا لقيّد الزيجات، وقد تم إغلاق النادى بعد اكتشاف أمره، المهم فى الأمر أن تلك النماذج لا بد من توعية شبابنا بأنها لا تعتبر نكاحًا شرعيًا عند المسلمين، بل هى باطل ولا تترتب عليها حقوق للزوجين، ولا تسرى عليها أحكام الزواج الرسمى، أو حتى العرفى، لأن عقد النكاح فى الشريعة الإسلامية يستلزم توافر صيغة الإيجاب والقبول وموافقة ولى أمر الزوجة، وتوافر الشهود والمهر، وتوثيق ذلك على يد موثق رسمى، وأشار إلى عدم شرعية ما يفعله بعض المأذونين من ضرورة وضع بصمة الزوج، أو وكيله فى مقابل بصمة الزوجة أو وكيلها، فلا أصل لهذه الشكلية من الناحية الشرعية، ويجب التخلص منها. وعلى الدعاة اليوم دور مهم لتبصير الشباب بأحكام النكاح والمعاملات فى الشريعة الإسلامية، لأنها جزء من الدين ويجب أن تحظى بما تحظى به العبادات والمعاملات من اهتمام حتى يتحصن الشباب ضد التقاليد الوافدة إلينا عبر القنوات الفضائية.

أما عن رأى الشارع الحكيم إزاء بعض الزيجات التى لا علاقة لها بالزواج الصحيح فيقول د. نادى حسين عميد معهد إعداد الدعاة، وعضو لجنة الفتوى بالجمعية الشرعية: الحياة الزوجية ينبغى لها أن تكون مستمرة ومستقرة، لأن الأصل فى النكاح هو التواصل بقوة، من الحياة إلى الممات، لأن النكاح المؤقت أو محدد المدة لا يقره الدين الحنيف، ومن ثم فإن زواج "المسيار" ليس من الزواج الصحيح فى شىء، كأن يتزوج رجل امرأة ما لفترة محددة، وبعد انقضاء هذه الفترة يحدث الانفصال والانهيار الأسرى، وقد أطلق بعضهم عليه زواج "المتعة" لأن الزوج يتمتع بالزوجة فترة معينة، فالغرض من الزواج الصحيح هو الاستمرار والتواصل، وحفظ الأنساب وصيانة الأطفال الذين هم ثمرة هذا الزواج ونتائجه.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الدعاية وبث روح التفاهم والحب بين الزوجين يعملان على استقرار الحياة الزوجية بينهما، وعلى الزوج أن يتجنب سوء الاختيار، وإنما ينبغي بعده المعاشرة بالمعروف طبقاً للتوجيه النبوي الكريم "اتقوا الله في النساء". ورب كلمة طيبة يكون لها في نفس الزوجة ما يزيد من إخلاصها وعطائها لزوجها، لأن الحياة الزوجية تتطلب تعاون كلا الطرفين: الرجل والمرأة.

زواج الإنترنت

أكد علماء الأزهريون أن لجوء بعض الشباب والفتيات إلى التعارف وإبرام عقود الزواج عن طريق الإنترنت باطل، وأن هذه الطريقة لا يعتد بها شرعاً في الزواج المشروع، ولا تترتب عليها آثار شرعية أو قانونية، وقد أثار ارتباط شاب مصري بفتاة استرالية بعد تعارفهما واتفاقهما على الزواج، وقيامهما بإحضار شهود وإبرام عقد الزواج من خلال الإنترنت، تساؤلاً مهماً عن مدى مشروعية إبرام عقود الزواج، عن طريق الإنترنت، وهل يقع الطلاق بهذه الوسيلة، في البداية يؤكد الدكتور عبد العظيم المطعنى أستاذ الدراسات العليا في جامعة الأزهر وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، أن الصورة التي تحدث هذه الأيام بين الشباب والفتيات بواسطة الإنترنت، بأن يتحدث بعضهم لبعض، ويتعارفوا ويتفق بعضهم على الزواج، ويقوموا بإحضار شهود على عقد الزواج في غيبة ولى الأمر وكل واحد في دولة، كل هذا لا يجوز شرعاً لأن عقد الزواج لا بد أن يتم في مجلس العقد. ويضيف الدكتور المطعنى أن هذه الطريقة في إبرام عقود الزواج المشروع لا تترتب عليها حقوق شرعية لأى طرف من أطراف العقد، فإذا تم الزواج بهذه الطريقة فهو زنا؛ لأن الزواج ليس ككل العقود وإنما خصه الله سبحانه وتعالى بأنه ميثاق غليظ.

ويوضح الدكتور المطعنى أن الزواج بواسطة الإنترنت، الذى يتم بين الشاب والفتاة، فى غيبة ولى الأمر زواج باطل لقول النبى ﷺ: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل.. ثلاث مرات. بالإضافة إلى أن الزواج بواسطة الإنترنت تحيطه الشبهة والتزوير، وبالتالي فإن الطريقة التى يتم بها إتمام عقد الزواج بواسطة الإنترنت باطل، أما بالنسبة للطلاق فإنه يقع إذا تأكدت الزوجة من هذا الطلاق، وأن الذى قام بتطليقها هو الزوج نفسه، كأن تسمع صوته أو ترى صورته حتى لا يكون طلاقها مكيدة ويجب على الرجل الذى يطلق زوجته بواسطة الإنترنت، أن يكتب لها ويقول صراحة يا فلانة أنت طالق.

أما الداعية الإسلامية الدكتور عبد الصبور شاهين الأستاذ فى كلية دار العلوم فى جامعة القاهرة، فيؤكد أن شريعة الإسلام أولت عقود الزواج وأحكامها عناية فائقة، ولم تتركها للناس يضعون نظمها وأحكامها، لذا فإنه لا بد من أركان لعقد الزواج هى الزوجان الخاليان من الموانع الشرعية؛ والإيجاب والقبول، والولى والشاهدان، ويشترط أن يكون الإيجاب والقبول فى مجلس واحد، فلا يصح أن يكون الشاهدان بعيدين عن المجلس، وبناء عليه فإن إبرام عقد الزواج عن طريق الإنترنت لا يجوز شرعاً، ويتابع الدكتور شاهين: فشرط أساسى فى عقد الزواج، موافقة ولى الأمر وحضور الشاهدين، فولى الأمر لا يعرف الشاب الذى يريد الزواج من موكلته عن طريق الإنترنت، ولكنه يوافق أو يرفض عندما يراه فى مجلس، ويتعرف عليه ويدرس مواصفاته وخلقه ودينه، ثم يكون الإشهار عن طريق الشهود وحضور الأهل والأصحاب، ويضيف أن التعارف قد يحدث بين الشاب والفتاة عن بعد عبر الإنترنت فقد يتحدثان ويتعارفان، ولكن هذا لا يغنى عن التعارف المباشر خصوصاً لولى الأمر. لأن النبى ﷺ يقول "إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه" فكيف يعرف دينه وأمانته عن طريق الإنترنت؟ ويقول الدكتور شاهين أن الإنترنت يكون فقط بمثابة الوسيلة التى يمكن عن طريقها إبلاغ الرغبة من الشاب فى زواج الفتاة، ويحذر الدكتور شاهين من العبث

الذى يتم حالياً عن طريق الإنترنت. يؤكد أنه لم يشترط فى الطلاق وجود شهود ولا حضور ولى الأمر أو موافقته، وذلك فبأى وسيلة من الوسائل المؤكدة نطق الزوج بكلمة الطلاق وبلغت زوجته فقد طلقت رسمياً، لأن المسألة ليست عبثاً ولعباً، وإنما هى مصير أسرة وأولاد والبنية الاجتماعية لا ينبغي أن تكون موضوعاً للعبث والضياغ.

ويضيف الشيخ يوسف البدرى عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، أن شرط الزواج الوفاق بين الزوجين، لقول النبى ﷺ: "انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" وشرط الزواج أيضاً العلم النافى للجهالة، وشرط الزواج الإشهار لقول النبى ﷺ: اعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه بالدفوف" ويؤكد أن زواج الإنترنت لا يستوفى هذه الشروط، فالمعلومات التى قد تقدم يحتمل فيها الكذب إلى حد كبير، كما أن المواجهة والرؤية المباشرة معدومة، كما أن الأمر خفى مكتوم لا يعلم به أحد إلا المتراسلون عبر الإنترنت، وكان النبى ﷺ إذا أراد أن يخطب واحدة أرسل إحدى نسائه وقال لها انظريها وسمى فمها انظري عرقوبيها"، ويقول الشيخ البدرى أظن أن الفم لا يشم عبر الإنترنت فالواقع أيضاً أن الشهود يمكن أن نطلق عليهم "شاهد لم ير شيئاً" ومن هنا فإن شروط عقد الزواج الخمسة منعدمة. فزواج الإنترنت باطل.

ويضيف الشيخ البدرى قياساً عليه لما يتضمنه الإنترنت من الجهالة النافية للعلم، فكل أنواع العقود غير صحيحة، بدليل أنهم لا يبحثون عن صيغة توفيقية لتوثيق عقود البيع والشراء عن طريق الإنترنت، وهما عقدان لا يرتقيان إلى عقد الزواج الذى سماه الله ميثاقاً غليظاً.

زواج البيزنس

لا يمكن لأحد أن ينكر ظاهرة الزواج السرى، التى تتزايد يوماً بعد يوم، فى المجتمع عامة ومجتمع كبار رجال الأعمال وبعض المسئولين بصفة خاصة، للاستمتاع بلحظات من المتعة، فى الوقت نفسه ينفقون ملايين الجنيهات فى سبيل إخفاء هذا الزواج، خوفاً على مكانتهم الاجتماعية والأسرية والعملية، مما أفرز نوعية من الفتيات الجميلات تخصصن فى اللعب على هذا الوتر، مستغلات جهالهن ومفاتنهن، وتلهف هؤلاء الرجال للفوز بهن لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية يحققن بها طموحاتهن.

حكاية بنت اسمها سمر

(سمر.ع) طالبة فى كلية نظرية بجامعة القاهرة، من أسرة متوسطة الحال على قدر كبير من الجمال، عيناها زرقاوان، وقوامها ممشوق يتهافت عليها كل من يشاهدها، سواء من الجيران أم الأهل أم الأصدقاء حتى الصديقات يحسدنها على هذا الجمال، من كثرة الخطاب تتدلل رافضة كل من يتقدم للارتباط بها لحين الانتهاء من دراستها بالجامعة، ثم تتأنى فى اختيار العريس المناسب الذى يقدر هذا الجمال، وظلت على هذه الحال إلى أن دعته إحدى صديقاتها بالجامعة وهى من عليا القوم، والدها من كبار رجال الأعمال فى عالم الصناعة إلى حفل.

احتارت سمر كيف تذهب إلى هذا الحفل وبأى فستان، المهم ذهبت إلى الكوافير في هذا اليوم وصففت شعرها، وعملت مكياجها وارتدت فستاناً يميل إلى فساتين السهرة، اتفقت مع إحدى صديقاتها، التى تمتلك سيارة، بالمرور عليها والذهاب معها إلى الحفل.. وفور دخول سمر مكان الحفل لاحظت أن أنظار معظم الرجال والبنات تتجه إليها إعجاباً بها، لكنها فى دلال لم تظهر أى اهتمام بإعجابهم، وتعرفت على كثيرين من الحضور منهم البنات والشباب والكبار، حيث تسابق بعض الشباب للفوز برقصة معها، ولكنها فى ثبات تام رفضت، وفجأة دعاها والد صديقتها للرقص معه، وبدلال الأنثى وافقت وقد لاحظت نظرات عينيه كالسهم تلتهم جسدها وجهاً لها.. قبل انتهاء الحفل استأذنت بالانصراف، لكن بطريقة ثعلبية من والد صديقتها، استطاع أن يحصل على تليفونها، وقد استشعرت سمر إعجاب الرجل بها، لأنه كان يشملها برعايته الكاملة طوال الحفل.

فى اليوم الثانى تلقت اتصالاً منه يطلب منها مقابلته على عجل، فوافقت وتقابلا وكان الرجل لم ير أنثى من قبل، فظل فى هيام بها ويتغزل فى جمالها ومنحها هدية عبارة عن ساعة ثمينة وكوليه ذهب، وشعرت وقتها بأنه يريد لها كعشيقته له، ولكنها تماسكت ولم تظهر فرحتها الكبيرة بالهدايا، واستخدمت أساليب الأنثى فى إشعال النار بداخله، وتعددت اللقاءات وصارحها برغبتها فى الزواج منها عرفياً، دون أن يدري أحد نظراً لمكانته.. وانتهاز الفرصة وفرضت شروطها بأن يشتري لها شقة "تمليك" باسمها، ويؤثثها بأفخر الأثاث ويشتري لها سيارة، ويؤمن لها مستقبلها، كل هذا مع زيادة جرعة الدلال على الرجل الذى وافق على جميع طلباتها، لكن اشترط عليها عدم الإنجاب فوافقت، وفى أقل من شهر تزوجا مع أن فارق السن بينهما يقارب 30 عاماً، وكان يصطحبها فى سفرياته خارج مصر، وقد ظهرت على سمر مظاهر الثراء مما أدهش زميلاتها، خصوصاً صديقتها التى دعته لعيد ميلادها، وكانت تتحجج بأن والدها ورث عن قرية له توفيت، ولكن الأهل كانوا على علم بهذه الزيجة التى عادت عليهم بالربح الكبير.

ودام هذا الزواج لمدة ثلاث سنوات، استطاعت سمر خلالها أن تجنى منه أموالاً ومجوهرات كثيرة، أمنت بها مستقبلها، وفجأة علمت زوجته بزواجه من صديقة ابنته الجميلة، فجن جنونها خوفاً على زوجها ومكانته الاجتماعية والعملية، وصارحته بل وأمرته أن يطلق زوجته الثانية فوراً، وإلا ستفضحه في مجال عمله وأسرته وأولاده، وأمام هذا خضع الزوج لقرار زوجته، وعندما أراد الحصول على ورقة الزواج العرفي من سمر لتطبيقها وافقت بشرط أن تحصل على مليون جنيه كمكافأة عن السنوات الثلاث فترة زواجهما، وإلا ستضطر إلى فضح أمره مثلما كانت زوجته ستفعل، وأمام موقف الزوجتين قام الزوج بسداد المبلغ لسمر وحصل على ورقة الزواج، وقام بتطبيقها إرضاء لزوجته الأولى وعدم فضيحتة، بعد أن تكبد أكثر من ثلاثة ملايين جنيه، هذا بخلاف أنه ظل أسير شروط زوجته الأولى حتى لا تفضحه.

صفقة الملايين الخمسة

تعمل هبة.م.م في مجال السياحة تتمتع بجمال فتان منذ طفولتها، حتى أن والدتها دائماً كانت ترسخ في نفسها أنها أجل فتاة في العالم، وكانت دائماً تحثها على أن هذا الجمال لا بد من شخص يقدره. فنشأت هبة.. وقد ترسخ في كيائها أن جمالها لا بد أن يعيش حياة الأثرياء، وأخذها الغرور في تعاملها مع كل من يحاول التقرب إليها.

تخرجت في كلية السياحة والفنادق، وعملت بإحدى الشركات، ونظراً للطبيعة عملها المتنقلة دائماً في معظم الأماكن السياحية سواء داخل مصر أم خارجها، تعرفت على كثيرين من رجال الأعمال المصريين والعرب، حتى أن كثيراً منهم كانوا يتقربون إليها، ولكنها كانت بدلال الأنثى تتماشى مع كل منهم بما يحقق مصالحها دون أن يحصلوا منها على شيء.

تعرفت على رجل أعمال خليجي من الأثرياء ومن العائلات المعروفة، ولاحظت هيامه بجمالها وقوامها وسعيه للفوز بها، وذات يوم دعاها إلى حفل يقيمه

في قصره بمنطقة شرم الشيخ، لبست الدعوة وحضرت الحفل الذى وصفته بالأسطورة، فكان كل شىء فيه ينم عن سخاء جم، حاولت أن تشعر الحاضرين، خصوصًا صاحب الدعوة، أن الذى تشاهده لا يبهرها ولا يحرك ساكنًا في عقلها، لأنها بحكم عملها تشاهد مثل هذه الحفلات وأكثر منها.. استقبلها الرجل بكل حفاوة ودعاها للرقص معه، لكنها لاحظت أنه يريد أن يتمتع بهذا الجمال بطريقته الخاصة غير الشرعية مقابل بعض الهدايا من المجوهرات، وأن تكون محظية له يطلبها في أى مكان وفي أى وقت لقضاء سهراته، لكنها أوقفته بذكاء عن تصرفاته وتصريحاته، وأفهمته أن هذا الأسلوب يناسب بنات الليل فقط، ويهدوء شكرته وانصرفت من الحفل، وقد لاحظت الشرر ينطلق من عينيه ويكاد يحرقها.

في اليوم الثانى فوجئت بشخص من طرفه يريد مقابلتها لأمر مهم، وأخبرها أن رجل الأعمال يريد الارتباط بها بالشروط بها التى تريدها، انتهزت الفرصة قائلة: أريد تأمين مستقبلى بشقة تمليك على النيل فى القاهرة، مؤثثة بأثاث فاخر وسيارة مرسيدس، وراتب شهرى 25 ألف جنيه، ومؤخر صداق 2 مليون جنيه، هذه شروطى للزواج، فإن أراد فليقدم.. وتقول: انصرف الوسيط حاملاً شروطى لرجل الأعمال، ولم تمر أكثر من ثلاث ساعات حتى حضر حاملاً البشرى بالموافقة، لكنه اشترط أن يكون الزوج عرقيًا، وأن أتفرغ له تمامًا تاركة عملى، فوافقت على طلبه وشروطه، بشرط أن يتم تنفيذ شروطى كلها أولاً، وفعلاً تم تنفيذ كل ما طلبته فى مدة أسبوعين، وعند المحامى الخاص به كتبنا عقد الزواج العرفى، موضحًا به الراتب الشهرى ومؤخر الصداق. ونظرًا لأننى قرأت كثيرًا عن ألعيب من يتزوجون عرقيًا، فقد استأجرت خزينة بأحد البنوك واحتفظت بنسخة الزواج العرفى وجميع أوراق ملكية الشقة والسيارة فى هذه الخزينة.

تقول هبة: تزوجنا وسافرنا إلى أماكن سياحية كثيرة كان ينهل من جمالى بشراسة، حتى أنه تفرغ لى على مدى شهرين كاملين كشهر غسل بكل معانى العسل الزوجى، بعدها سافر إلى بلده، وكان يحضر من حين إلى آخر، حتى فوجئت ذات

مرة باتصال أحد أفراد عائلته، يطلب منى أن أنسى زوجى تمامًا ولا أتصل به، وقال إنه سوف يطلقك في هدوء دون شوشرة وأن مستحقاتك ستصلك، ولم يمض يومان على هذه المكالمة إلا وحضر زوجى ومعه اثنان من أقاربه، وتقابلنا عند المحامى وقام بتطليقى، وحاولوا تخفيض مبلغ مؤخر الصداق إلى 200 ألف جنيه، إلا أنني أكدت لهم ضرورة سداد المبلغ كاملاً وإلا!.. فوافقوا على الفور لأنهم لا يرغبون في شوشرة على الأسرة، وتسلمت المبلغ كاملاً قبل أن أعطيهم ورقة الزواج العرفي، المهم طبعاً في كل الحالات أنا المستفيدة بكل ما حصلت عليه، مع العلم بأن هذا كله بالنسبة لهذه العائلة لا يساوى شيئاً، لأن كل ما صرفه على لا يتعدى الخمسة ملايين جنيه في سبيل أن ينال ما يتمناه!!..

رأى الدين

الأستاذ الدكتور عزت عطية - أستاذ الحديث بجامعة الأزهر - يقول: الزواج الصحيح.. يجب أن يستوفى شروطه، ومادام زواجاً مكتمل الأركان والشروط، فهو زواج صحيح، أما فيما يتعلق بحرية التصرف في الأموال فلها حدود، وإذا ما تكررت عدة مرات فيمكن الحرج على هذا الرجل الذى ينفق أمواله وأموال أسرته في السفه على ملذاته وشهواته، أما فيما يتعلق بالفتاة فهي أرزاق، مثل لاعب الكرة عندما يكون موهوباً فيحصل على المال الذى يريده، فالفتاة الجميلة تستحق أن تحصل على ما تريد من المال بالزواج الشرعى، وهذا النوع من الزواج شرعى وليس تجارة كما يدعون، فهو أفضل من أن ينفق أمواله في الزنا.. فنحن نشجع أى علاقة شرعية بين الرجل والمرأة.

الأستاذ جمال الدين محمود - الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ونائب رئيس محكمة النقض - يوضح هذا النوع من الزواج فيقول:

زواج رجال الأعمال والمسؤولين من فتيات صغيرات لهن جمال باهر، يعد ظاهرة حديثة الآن ولكن هذا العمل معروف منذ القدم، فقد كان أصحاب الأموال

أو الأشخاص ذوى السلطان والنفوذ الكبير، يتزوجون علناً لأن الإسلام أباح إمكان التعدد، وكان ذلك منذ مئات السنين. وهذا الزواج لا يسبب لهذه النوعية من الرجال أى مشاكل.

فى العصر الحديث وبعد تنامى قوة الرأى العام، والمسئولية السياسية أو الاجتماعية، التى تقابل من يقدمون على مثل هذا الزواج الذى عادة ما يكون غير متكافئ، من ناحية العمر أو الموقع الاجتماعى، فإن هناك سبباً آخر، هو أن المجتمعات الإسلامية الآن أصبحت تميل إلى وحدة الزواج، وتأخذها الريبة من زواج الأثرياء الكبار أو الأشخاص أصحاب السلطان والنفوذ، من فتيات صغيرات الجمالهن، لأن الرأى العام يشك فى أن المسئول الكبير أو هذا الشخص الذى يعتبر من الأثرياء يستغل نفوذه أو سلطانه لإتمام هذا الزواج غير المتكافئ، ويراقب هؤلاء الناس ولذلك يعمد من يفعلون ذلك إلى إخفاء الزواج أو جعله فى صورة زواج عرقى، وغالباً لا تظهر معه الزوجة الجديدة الصغيرة فى المناسبات الاجتماعية التى يحضرها بحكم مناصبه، أو بحكم موقعه الاجتماعى وثروته.

أما من ناحية الشرع فلا جدال، أن الزواج إذا تم - صحيحاً - فإنه لا يمكن القول بأنه عمل محرم أو حتى مكروه، وإن كان بعض العلماء قد رأى وضع حد للزواج غير المتكافئ من ناحية السن بالذات، ولكن هذا الزواج فى نظرى وفى هذا العصر بالذات، ومع تزايد قوة الرأى العام وحرصه على أن يكون كبار المسئولين فى الدولة على جانب كبير من الاستقامة والاعتدال فى السلوك - يجعل الرأى العام أقل ثقة فى هؤلاء المسئولين، كما أن هناك الخطر من أن تستغل الزوجة موقع زوجها فى اكتساب نفوذ أو مال، أو تستغل ثروته فيما لا يفيد نظراً لكبر السن، أو حتى تقبل الحياة فى الظل.. ولذلك، فمن الاستقامة والاعتدال أن يتعد أصحاب النفوذ والسلطان ورجال الأعمال وأصحاب الثروات الضخمة عن تهديد حياتهم الزوجية المستقرة، قبل أن يبلغوا المناصب الكبيرة أو الثروة الضخمة، وأن ذلك المسلك

بلاشك يحمل على الظن لأن الفتاة التى تقبل ذلك لابد أن تعرض نفسها عما تفقده من شبابها فى مقابل التمتع بالنفوذ والسلطان، أو اقتناص ما تستطيعه من ثروة الزوج.

رأى علم الاجتماع

وتعلق الدكتورة سهير عبد العزيز، عميدة كلية العلوم الإنسانية جامعة الأزهر، على هذه الفئة من الرجال فتقول، هؤلاء يستغلون المال الذى منحه الله لهم استغلالاً سيئاً، ويتصورون أنه ملكية مطلقة ولكن بالعكس، فالإنسان مستخلف على هذا المال، وسيحاسب عليه فيما أنفقه وكيف حصل عليه، وحساب الله عسير لهؤلاء الفئة الضالة.

فالرجل الذى اكتسب ماله من حلال، فهو ليس ملكه فقط، ولكنه ملك أسرته كلها، فقد تحملوا كثيراً من المصاعب وحرمانهم من أوقات الأبوة، وحرمان الزوجة من كثير من حقوقها، كل هذا تحملوه لكى يتيحوا للأب والزوج الفرصة لكى يجمع هذا المال، ومن ثم فهم شركاء فيه، ولا يحق له أن ينفقه إلا فى أمور تنفع الأسرة كلها، فلو قام بصرف هذا المال فى أمور سفيهية فهو مخطئ ولا بد من محاسبته من الأسرة على هذا التصرف.

وتواصل الدكتورة سهير حديثها فتقول: صراحة أنا أشك فى أن الرجل الذى يقوم بهذه الأعمال السفيهية وصرف ملايين الجنيهات على الفتيات صغيرات السن والراقصات، تكون فلوسه من حلال بل هى من حرام، خصوصاً أن مصادر الحصول على المال الحرام أصبحت متعددة وميسورة، وسهل الحصول عليها مادام أصحاب النفوس الضعيفة والضمائر الخربة ومنعدمو الأخلاق والقيم والدين موجودين، فهؤلاء الرجال الذين يحصلون على الأموال بالطريق الحرام، مثل أصحاب القروض المنهوبة من البنوك أو الرشاوى التى تدفع فى الصفقات التجارية، أو الإتاوات التى تدفع لإنهاء إجراءات خاطئة والهروب من دفع

الضرائب، أو المتاجرين بالمخدرات بجميع أنواعها فهؤلاء لابد من محاكمتهم ويسألون من أين أتوا بهذا المال.

وتوضح الدكتورة سهير عبد العزيز، أن سبب توحش هذه الفئة هو الخلل في نظام المجتمع لأنه السبب في إفراز هذه الفئة، لأنهم لم يجدوا من يحاسبهم من البداية، عن سبب ثرائهم دون أى أساس شرعى، فهؤلاء لصوص يسرقون أقواتنا ويسرقون أحلام شباننا، ويغلقون أبواب الأمل أمام الشباب الصاعد، لأنهم كان من المفروض أن يكونوا قدوة لشباب الغد، ولكن للأسف هم المفسدون في الأرض والمتلاعبون بأرزاق الناس وأرواحهم وأجسادهم، فهذه الفئة همها الأساسى جمع المال بأى أسلوب، لأنهم عديمو الأخلاق والمبادئ فمثل هؤلاء الأشخاص أمام شهوة الحصول على المال استباحوا كل شىء لأنهم اعتادوا الحصول على أى شىء بأى ثمن، حيث لا يوجد تحكم فى أنفسهم أو شهواتهم أو غرائزهم أو رغباتهم، المهم إشباعها بأى ثمن، لذلك عندما تعجبه فتاة ولا يستطيع الحصول عليها بالطرق غير الشرعية، يحصل عليها بالطرق الشرعية مهما دفع لها من أموال، وهناك مثل إنجليزى يقول "المال الذى يأتى سهلاً يذهب سهلاً" لأنه أتى من مصادر حرام وهذه نكبة مجتمعتنا العربى، فلو وضع هؤلاء أموالهم فى مشروعات استثمارية لتشغيل الشباب لقضيينا على البطالة وبالتالي تختفى الجرائم من المجتمع، هذا أفضل بكثير من صرف الملايين على الراقصات والجرى وراء الفتيات الجميلات، وإهدار الملايين عليهن من أجل لحظة متعة جنسية زائلة فكل الأمرين يؤدى إلى هلاك ثرواتهم، وكما شاهدنا بعض رجال الأعمال الذين أعلنوا إفلاسهم بسبب الجرى وراء الفتيات والسيدات، مما يجعلهم أضحوكة أمام أولادهم وأسرهم والمجتمع أيضاً، هذه الملايين التى تصرف هباء يقابلها ملايين من البشر لا تجد قوت يومها، ولا تجد مساكن تسكنها لتحميمهم من برد الشتاء القارص أو حرارة الصيف القاتلة.

وتقول الدكتورة سهير: آه لو يعلم هؤلاء الرجال، كم من الشباب والفتيات يتسولون الملابس القديمة من زميلاتهم ليلبسوها، ولشراء ملابس تحمي أجسادهم من البرد القارس، آه لو يعلمون أن هناك ملايين البشر غير القادرين على علاج أولادهم وذويهم، ويشاهدونهم موتى أمام أعينهم، وهناك أمثلة عديدة تدمى العيون والقلوب.

وتوجه الدكتورة سهير سؤالاً وعتاباً لهذه الفئة فتسأل: هل سألتم أنفسكم من أين اكتسبتم هذه الأموال؟ هل سألتم أنفسكم ماذا تقولون لربكم عندما تقفون بين يديه؟ ويسألكم عن مصادر هذه الأموال؟ وفيما أنفقتموها؟ فماذا تقولون له؟ ألم تسألوا أنفسكم كيف تربون أولادكم بأموال حرام؟ وماذا ستكون نشأتهم؟ ألم تعلموا حديث رسول الله ﷺ "كل لحم نبت من سحت فالنار أولى به" .. اتقوا الله في أموالكم وفي أهليكم وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان.

أما الفتيات اللاتي يقبلن على مثل هذه الزيجات، فأنا لا ألومهن فهن يعشن ظروفًا صعبة من حياة معيشية حرجة وأحوال اجتماعية متدهورة، في حين وهبهن الله جمالاً باهراً، وتجذ الواحدة منهن الرجل الثرى يتهافت عليها، فتستغل جنونه وتتاجر بهذا الجمال في الحصول على المال الذي تحتاجه، وتحسن به مستوى معيشتها وأهلها ما دامت قد وجدت الرجل الذى سيلبى جميع طلباتها بطريق مشروع لمجرد الفوز والتمتع بهذا الجمال الذى يشبع غريزته، ويطفئ نار شهواته، وكلما أظهر لها ضعفه تجاه شهواته تسابقت في الحصول على مزيد من المال لأنها تعلم أنه سيتركها في يوم من الأيام، وهذا النوع من الزواج اعتبره زواجاً غير طيعى بل زواج مصلحة وتجارة، فهو يريد المتعة الجنسية وهى تريد المال.

"الزواج بالفاتحة"

ظهر على السطح نوع جديد من الزواج يسمى "الزواج بالفاتحة"، فليس هناك ورق أو مستندات تثبت ذلك الزواج، إلاّ قراءة الفاتحة بين الشاب والفتاة، وبذلك يتم الزواج، وطبعاً فهو زواج سرى لا يعرفه أحد إلاّ أصدقاء العروسين، أو في بعض الأحيان لا يعرفه أحد غيرهما.

طرقت باب إحدى الجامعات التى انتشر فيها هذا النوع من الزواج وظللت أبحث عمن يدلنى على أحد الشباب أو الفتيات التى تزوجت بهذه الطريقة، وهمس أحد الخبثاء ممن كان معنا، وقال هذه الفتاة متزوجة من زميلها بالفاتحة، وعلى الفور اقتربت منها وكنت أتوقع أن تنهرنى أو ترفض الكلام.. ولكنها قالت لى نعم. فسألتها عن رأيها فى هذه النوعية من الزواج، فقالت وإيه المانع طالما قرأت الفاتحة وهناك قبول من الطرفين وأمام الأصدقاء، فهو مستوفى الشروط، وأنا متزوجة زميلى بهذه الطريقة، وتتقابل فى إحدى شقق أصدقائنا لنمارس حياتنا الطبيعية، وقد اتفقنا على عدم الإنجاب لأننا مازلنا طالبين وحينما نحصل على الشهادة الجامعية نعلن الزواج.

وهل أدركت المشاكل الناجمة عن ذلك؟

قالت لا مشاكل ولا حاجة، الشباب والفتيات لهن رغبات إنسانية، ولو انتظرنا لحين ما نخرج من الجامعة وهو يكون نفسه إذا وجد عملاً، والأسعار نار فى كل شىء، يعنى باختصار ستتزوج بعد عمر الخمسين.

وإذا تهرب منك هذا الزوج بعدما يشبع رغباته منك.. ماذا تفعلين؟

يكون هذا نصيبي، وهناك حلول كثيرة تنقذ الموقف وتعيدني كما كنت.

للأسف الشديد الكلام نفسه قالته فتاة أخرى، وشباب آخرون؛ ذهلت مما سمعت. إلى هذا الحد أصبحت تسير الأمور، إلى هذا الحد يستهان بشرع الله في الزواج؟ إلى هذا الحد استهانت المرأة بنفسها ومكانتها في المجتمع؟

وإليكم ما حدث مع فتاة أخرى في إحدى المحافظات:

كان يرمقها بنظراته الثاقبة يتفحص كل أجزاء جسدها النافر بالأنوثة المتهلبة، اشتعلت بداخله الرغبة للوصول إليها والنهل من بئر أنوثتها الطاغية، فراح يلاحقها بنظراته السامة ويداعب عقلها بكلماته العذبة.. إلى أن وقعت في شباكه.

نشأت "سها" بين أحضان أسرة متوسطة الحال، تكافح من أجل توفير حياة كريمة لأبنائها، فالأب الذي ضاقت أبواب الرزق أمامه سافر إلى الخارج للعمل في إحدى الدول العربية يبحث عن متسع أوفر من الرزق، والأم ربة منزل، كل اهتمامها أن تحافظ على أبنائها وتعمل على حمايتهم من غدر الأيام، ولكنها أخطأت التقدير فخوفها الدائم على أولادها جعلهم يعانون عزلة دائمة عن خبرات الحياة المختلفة، مما جعلهم فريسة سهلة في أيدي ذئاب البشر الذين سال لعابهم، وسنت أنيابهم عندما شاهدوا ابنتها "سها" يشتد عودها لتلتحق بالمدرسة الثانوية التجارية، جمالها الثائر وأنوثتها الطاغية وجسدها الذي يحكى كل جزء فيه روعة انسجامه، جعلها تتربع على عرش عقول الشباب الذين كانوا ينتظرونها كل يوم أثناء ذهابها وإيابها من المدرسة، لكي ينعموا بنظرة من عينيها السوداوين أو ابتسامة من بين شفثيها الملتهبتين، ولكنها لم تكن تأبه بنظراتهم التي كانت تخترق جسدها، ولم يلفت انتباهها أى أحد إلا واحد منهم، كانت تراه دائماً "عادل" ذلك السائق الذى يعمل على إحدى سيارات الأجرة التى تستقلها ذهاباً وإياباً من مدرستها التجارية، ويسكن إلى جوارها فى الحى الذى تسكن فيه بمدينة الإسكندرية. لفت انتباهها

بأناقته ووسامته برغم أنه سائق، وراح يلاحقها بنظراته وكلماته المعسولة، ونظرًا لخبرتها القليلة في الحياة وقلة التجارب التي مرت بها، صدقت كلماته ونظراته، وقعت في شبابه وتطورت العلاقة بينهما إلى كلمات وابتسامات ثم لقاءات جمعتها معًا، استطاع فيها "عادل" بخبرته الكبيرة في الحياة وفي عالم النساء أن يسيطر على عقلها تمامًا، زين لها الدنيا بألوان وردية، جعلها تعيش الوهم على أنه حقيقة.

لم يصدق "عادل" نفسه عندما أخبرته "سها" أنها تحبه ولا تستطيع الحياة دونه.

أغراه ذلك الجسد الذى ينفر بلهيب أنثى متعطشة، ذات جمال لم يره من قبل، تحول تفكيره من نظرة الحب إلى الرغبة في امتلاك الفتاة ومداعبة مشاعرها المكبوتة بداخلها، فراح يتحسس ثنايا ذلك الجسد الذى سال لعبه عليه وراح يخطط للنيل منها بأى طريقة مهما كلفه الأمر، فلم يعد قادرًا على كبت تلك الرغبة المدفونة بداخله.

بدأ يحدثها عن الزواج وأنه يتمنى الارتباط بها، وأنه سيكون أسعد مخلوق في الوجود لو تحقق ذلك الحلم بالنسبة له، ولكن ظروفه المادية تمنعه من الارتباط رسميًا بها، وراح يقنعها بالزواج ولكن هذه المرة سيكون زواجه منها سرّيًا إلى أن يتمكن من إشهاره وإعلانه على الملأ.

واستطاع "عادل" كسب ود وإقناع "سها" بفكرة الزواج السرى، استغل حبها الجارف له وانقيادها الأعمى وراء أفكاره، في الإيقاع بها إلى أن وافقت على الزواج منه.

وبدلاً من أن يذهب إلى مأذون شرعى يتزوجها عنده أو يعقد عليها بعقد عرفى، استدرجها إلى منزله، وأوهمها بأن ميثاق الزواج الذى تجهل به ما هو إلا قراءة الفاتحة بين الزوجين البالغين ما داموا راغبين فى الزواج.

بالفعل صدقت "سها" كلامه وقرأت معه الفاتحة لتقع فريسة سهلة بين أحضانه، ليفترس معالم أنوثتها الطاغية ويفقدها أعز ما تملك في ذلك اللقاء الأول الذى جمعها معاً في بيته، وتعددت لقاءاتها معاً في منزله الذى أصبح كما تخيلت "سها" منزل زوجها المزعوم الذى راح ينال منها كل رغباته المكبوتة في رحلة غريزية حمقاء، استغل فيها بساطة تفكيرها وقلة خبرتها في الحياة، تخيلت أنها أصبحت زوجة بالفعل لتنفاد وراءه تطيعه في كل ما يأمر به، ولا تستطيع مخالفة كل ما يأمر به، فأهملت دراستها، وبدأت تتغيب كثيراً عن مدرستها، إلى أن أرسلت لها المدرسة إنذاراً بالفصل وهى لا تعلم.

أذهلت المفاجأة عقل والدة "سها" عندما وصل إليها خطاب من إدارة المدرسة الثانوية التجارية يحمل إنذاراً بفصل ابنتها "سها" من المدرسة، نظراً لغيابها المتكرر، رغم أن ابنتها تنزل من البيت يومياً في مواعيد الذهاب للمدرسة وتعود في ميعاد العودة.

لم يكن أمام الأم إلا أن تراقب ابنتها لكى تعلم إلى أين تذهب منذ الصباح إلى ميعاد العودة، وكانت الصدمة التى أفقدتها صوابها عندما اكتشفت أن ابنتها تتوجه لمنزل جارها الذى يعمل سائقاً، وما كان منها إلا أن اقتحمت الشقة لتفاجأ بابنتها في أحضان السائق.

أسرعت الأم على الفور إلى نيابة الجمرك بالإسكندرية وقدمت بلاغاً تتهم فيه السائق بالتغريب بابنتها الطالبة بالثانوى التجارى.

وعلى الفور تم إلقاء القبض على السائق وبعرضه على النيابة أمر رئيس نيابة الجمرك بحبس السائق أربعة أيام على ذمة التحقيق، ووجهت له النيابة تهمة هتك عرض الفتاة برضاها، بعد أن أوهمها أن قراءة الفاتحة معها هى كتابة عقد زواج.

زواج الطوايع

أما آخر صيحة من صيحات الزواج المنتشرة هذه الأيام فهي عملية الزواج بالطوايع. ويتم هذا الزواج عبر اتفاق الطرفين على الزواج، ويقومان بشراء طابع بريد عادى. ويقوم الشاب بلصق الطابع على الجبين. وبعد عدة دقائق يعطى الطابع للفتاة التى تقوم بدورها بلصق الطابع على جبينها. وبهذا تنتهى مراسم الزواج. ويتحول بعدها الشاب إلى زوج، والفتاة إلى زوجة، وسط تهنئة وفرحة الأصدقاء الذين يساعدونها على تحمل تكاليف الزواج، عبر توفير مكان لهما ليلتقيا فيه بخصوصية، وليمارسا علاقتهما الزوجية بدفء، بعيداً عن العيون المتربصة.

هذه الأنواع المختلفة من الزواج أصبحت واقعاً معروفاً في أوساط الشباب المصرى، ومن الواضح أن الموضة في تطور، وأن هناك الجديد دائماً لدرجة أن بعض الإحصائيات القانونية أكدت أن هناك حوالى 14 ألف قضية مرفوعة أمام المحاكم الشرعية، لإثبات البتة من هذه النوعيات من الزواج.

الدكتور أحمد المجذوب مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية أكد انتشار ظاهرة الزواج السرى بين قطاعات عريضة من المجتمع، لكنها أكثر حضوراً بين طلبة الجامعات والمعاهد العليا، والمتوسطة، إلى الحد الذى بلغ معه الاستهتار أن هناك نماذج مجهزة على الكمبيوتر، كصور لعقد الجواز العرفى. تباع في المكتبات أمام بعض الجامعات ومن السهل العثور عليها.

نحن أمام مشكلة حقيقية نحتاج لمواجهتها بشجاعة، فالقطاع المنتشرة فيه هو عماد المستقبل، ويجب أن نمد له يد العون، بالتوعية والنصيحة حتى لا يقع فيه أى شاب أو فتاة، ومد يد العون لمن تورط في مثل هذه العلاقات إما عن جهل أو غير قصد فهؤلاء أبناؤنا أو إخواننا ويستحقون منا كل الاهتمام.

زواج التـك أواى

وقع بعض شباب الخليج ضحية مكاتب لزواج المسيار فى إندونيسيا، عندما فوجئوا بمن ينادى عن توافر شابات صغيرات عذراوات لمن يرغب فى المتعة الحلال، ويذهب من يريد منهم إلى مكاتب تزويج متخصصة فى ذلك، حيث تعرض عليه مجموعة من الفتيات يختار من بينهن، مع طمأنته بأنهن أخذن حقنا تمنع الحمل 6 شهور.

ويحضر مأذون بملابسه الرسمية ومعه الشهود، وبعد أن يكتب عقد الزواج ويأخذ العريس زوجته المسيار لأحد الفنادق، يفاجأ بهروبها بعد أن يكون قد دفع مهرها الذى يزيد فى العادة على ألف ريال.

وتقول مصادر مطلعة: إن الزواج من فتيات جميلات صغيرات لا تتجاوز أعمارهن الـ18 عامًا هو بداية الوقوع فى فخ مجموعة إندونيسية، تخصص أفرادها فى النصب على طلاب المتعة "الحلال"، من السائحين العرب الذين يكثرون فى تلك البلاد الجميلة، فبعد أن تعقد قرانك على إحداهن، وتأخذها معك إلى محل إقامتك تفاجأ بهروبها منك، وعندما تلجأ للمكتب الذى سهل هذا الزواج يتصل منك ويقول إنه ليس مسئولاً عن هروبها ولا يعلم عنها شيئاً.

وينتشر أفراد تلك المجموعة فى الأماكن التى يتردد عليها العرب فى جاكرتا، مثل المطاعم التى تقدم وجبات عربية، ويقدمون عروضهم تحت غطاء مكاتب الزواج الشرعى، حتى تبعد عنها أى شبهة، فتستطيع بسهولة اصطيد الضحايا.

وبعد أن يقتنع "الزبون" ويسيل لعبه لمواصفات الفتيات الأبكّار، يذهب للمكتب المعنى ويتم اختيار صاحبة النصيب، ويكتب عقد النكاح بالطريقة الشرعية بحضور مأذون وشاهدين، ومهر يتراوح ما بين 3-4 ملايين روبية (1000-1500 ريال).. عدد من ضحايا هذا الزواج حكوا قصصهم وما تعرضوا له من نصب منظم.

يقول (أ.ح.ص): أثناء وجودي في جاكارتا، كنت حريصًا على تناول وجباتي بالمطاعم العربية، وفي إحدى المرات وعقب وجبة الغداء سمعت مجموعة من الشباب تنادى "من يريد الزواج من فتاة جميلة صغيرة".. فاندهرشت للأمر، لكن لم أبال كثيرًا في المرتين الأولى والثانية، ولكن في المرة الثالثة شدني الأمر فأبدت لهم رغبتى في ذلك الزواج، فأخذوني إلى مكتب للزواج قابلت فيه شخصًا يدعى حيدر، وكانت الكتب الدينية تنتشر في جميع أركان المكتب، وبعد برهة أحضر حيدر 5 فتيات أجلسهن أمامى، وقال إن أعمارهن لا تتجاوز الـ18 عامًا، وما زلن عذراوات، وإنهن أخذن حقنا لمنع الحمل يستمر مفعولها 6 أشهر.

وأضاف: وقع اختياري على إحداهن وحدد مهرها بـ4 ملايين روبية، أى بما يعادل 1500 ريال، وبالفعل حضر المأذون بزيه الرسمى ومعه الشهود، وكتب عقد القران بالطريقة الشرعية، بعدها اصطحبت زوجتى التى كانت تتظاهر بالخوف والقلق إلى الفندق، لكنها طلبت منى أن تشتري بعض الأغراض من الصيدلية المجاورة فسمحت لها لكنها اختفت ولم أعثر لها على أثر.

أما (ج.ه.ب)، فقد تكررت معه القصة نفسها بكل تفاصيلها، لكنه عندما اختفت عروسه ذهب إلى مكتب الزواج وأخبرهم باختفائها، فوعده بالبحث عنها أو إعادة ما دفعه وأخذوا في محاطلته، لكنه في إحدى المرات شاهد عروسه الهاربة تدخل إلى المكتب، برفقة عدد من الفتيات للعرض على مجموعة أخرى من الضحايا، فحاول اللحاق بها لكن حراس المكتب أوصدوا الباب في وجهه.

عدد من الضحايا لم يستسلموا للأمر بعد أن أيقنوا أنهم وقعوا ضحية عملية نصب محكمة، فذهبوا بعقود نكاحهم إلى الشرطة وفتحوا بلاغات ضد أحد المكاتب، وتولى الشرطى سوتومو تسجيل البلاغ بل وانتقل معهم إلى المكتب، والتقى بإحدى العاملات فيه والتي ذكرت أن المسئول حيدر غير موجود. العاملة حاولت بقوة منع تصوير المكتب لكن دون جدوى.

سوتومو أكد أن هذا المكتب يحترف النصب على السائحين، في محاولة للخروج بأكبر مكاسب في موسم السياحة.. وبالطبع انتهى الأمر عند هذه النقطة وفضل الضحايا عدم تصعيد الأمر خوفا من الفضيحة.

الزواج المؤقت

انتشر في الآونة الأخيرة بين طلبة الجامعات نوع خطير من الزيجات المحرمة، كنوع من ابتكارات الشباب للالتفاف حول مفهوم العلاقات المحرمة دينياً واجتماعياً، لإكسابها الشرعية على أساس أنه شكل من أشكال زواج المتعة الذى حرمه الرسول (ص)، علماً بأن زواج المتعة لم يكن له شروط مسبقة كما هى الحال فى الزواج المؤقت، وكان يتم عند الضرورة مثل الغزوات ولم يكن محدد المدة إلى جانب أنه زواج معلن.. أما المدعو الزواج المؤقت فإنه يفتقد إلى شروط الزواج الشرعى، علاوة على أنه زواج مبنى على شروط غير شرعية، منها أنه محدد المدة وينص على عدم الإنجاب بالإضافة إلى سريته وعدم علانيته.

وينص عقد الزواج المؤقت على: (اتفقنا نحن فلان وفلانة على أن يجمع بيننا رباط الحب المقدس بموجب عقد زواج مؤقت ينتهى فى ...) وهو آخر موضة فى عالم العلاقات المحرمة شرعاً بين الشباب على طريقة الزواج العرفى، وزواج الكاسيت والوشم والدم والطوابع. وقد أسهم بشكل كبير فى إنعاش سوق أطباء النساء والتجميل، الذين يجرون عمليات ترقيع غشاء البكارة اعتقاداً منهم بأنهم يعيدون الشرف الضائع جراء الزيجات المحرمة والمرفوضة اجتماعياً متجاهلين بذلك شرف المهنة!!

البطالة هي السبب

داخل حرم جامعة حلوان وأمام كلية الآداب التقينا بالطالبة (س.ع) الطالبة بالفرقة الثانية والتي تروى تفاصيل قصة زواجها المؤقت تقول: أنا تزوجت من زميلي لمدة عامين لم نفعل شيئاً حراماً، لأن هذا الزواج كان موجوداً على أيام الرسول ﷺ والصحابة من بعده. وكان يسمى زواج المتعة، وأنا سمعت أحد الدعاة الجدد يقول إن الصحابة كانوا يلجأون إلى زواج المتعة في حالة الاضطرار. ونحن اليوم نمر بظروف لا تقل عن ظروفهم، وتحديدًا مشكلة البطالة وعدم توفير المادة اللازمة لإتمام الزواج سبب رئيسي لانتشار هذا الزواج.

وعن سبب تحديد مدة للزواج قالت: لأننا بعد التخرج سوف نلتحق بطاوور العاطلين واليوم نحن نعتمد على مصروفنا الشخصي وبانتهاء الدراسة سوف يبدأ كل منا حياة جديدة.

(ل.م) طالبة بكلية الحقوق تعيش مع جدتها في منزل صغير، حيث سافر الأب والأم بحثاً عن الرزق في أحد الدول العربية، تقول: تزوجت من زميلي زواجاً مؤقتاً لأننى أحبه ولكن نظراً لظروفي تزوجت بهذه الطريقة، لأننى بعد إنهاء دراستى سوف أسافر إلى أسرتى وأعيش معهم فقررنا أن نتزوج أنا وزميلي حين انتهاء فترة الدراسة.

وقد استأجرنا شقة مفروشة وملتقى فيها بعد الدراسة يوميًا، ولأن جدتى سيدة عجوز فأنا أخرج وأدخل دون إذن، وأسرتى ترسل لى المال بلا حساب ولا عقاب!!

وحول هل ستخبر أهلها قالت بالطبع لا، لأنهم لا يزالون يحتفظون بالطابع الشرقى الذى يتمسك بعادات وتقاليد بالية (وشرف البنت زى عود الكبريت) لذا سوف أبحث عن أى مركز تجميل يجرى لى عملية بسيطة بـ 500 جنيه وأعود كما كنت قبل الزواج!!

ولم تختلف هذه الفتاة عن غيرها فهن يرين الأمور بسيطة وسهلة ما دام هناك أطباء معدومو الضمير، يعيشون على إجراء مثل هذه العمليات.

(ر.ج) طالبة بأحد المعاهد التجارية بالفرقة الثالثة تقول: أنا متزوجة منذ ثلاثة أشهر وسينتهى زواجى بعد عام، أى بعد انتهاء دراستى ولجأت إلى هذه الطريقة لأننى أعجبت بزميلى فهو شاب رياضى ووسيم، يعمل فى مجال عرض الأزياء ودائماً تتجمع حوله الفتيات، وأنا واحدة من هؤلاء الفتيات كنت أتمنى نظرة منه حتى شعر بى وحاول أن يكلمنى ونشأت علاقة بيننا وقررنا ان نتزوج ولجأت إلى هذا الزواج.

مع أننى مخطوبة وسوف أتزوج عقب إنهاء دراستى، ولكن تزوجت لأننى كنت معجبة به جداً ولن يعرف أحد بهذه الزيجة لأن خطيبى يعمل فى الكويت.

رأى الشباب!

وإن كان هذا رأى الفتيات فما هو رأى الشبان فى الزواج المؤقت؟!

ج.م طالب بكلية الهندسة جامعة القاهرة قال: تزوجت زواجاً مؤقتاً منذ أربعة أشهر لأننى مثل بقية الشباب ندرس ونعمل وبعد التخرج سننضم إلى طابور العاطلين للخروج من ضغوط الحياة.. وأنا أحب الفتاة التى تزوجتها لكن هل سنأكل من الحب أو نلبس ونشرب منه؟ كيف سنعيش بعد التخرج؟ وحتى إذا افترضت أنها سوف تنتظرنى.. فإلى متى سوف تنتظر؟! وبعدين ده مش مشكلة عندها لأن البنات تعرف كيف تخدع الشباب ولن يكتشف الأمر بعد ذلك حتى إذا تقدم أحد لخطبتها!!

وعن مدى شرعية هذا الزواج قال: أنا أعرف أن هذا الزواج غير صحيح وزوجتى تعرف ذلك وبانتهاء فترة الزواج لن نرى بعضنا البعض مرة أخرى.

زواج متعة !

ومن الصراحة الشديدة إلى الالتفاف حول الحقائق حيث يقول م.ر طالب بكلية الحقوق جامعة عين شمس بالفرقة الثالثة والذي بدأ حديثه بقوله: أنا متزوج زواج متعة، وهذا حلله الله ورسوله والصحابة من بعده، خصوصاً أنني مضطر إلى ذلك حيث لا أمتلك المادة التي تمكنني من الزواج، ولن أتمكن من ذلك إلا بعد سنوات طويلة، وفي الوقت نفسه لا أستطيع الصوم كما أمرنا الرسول ﷺ فلجأت إلى هذا الزواج. وأنا قرأت كتاباً يبيح زواج المتعة..

انتهى كلام الشباب لكن للدين رأياً آخر في القضية، حيث يؤكد الدكتور نصر فريد واصل مفتى الديار المصرية الأسبق، أن زواج المتعة والزواج محدد المدة حرام، ويجب معاقبة مرتكبه ويعامل من أحل هذا الزواج معاملة المبتدع لسنة سيئة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها. لأن الزواج الدائم لا يشترط مدة أو نهاية لعلاقة الزواج، حيث يطلع الزوجان في حالة الزواج الدائم على جميع مكنوناتهم وأسرارهم وأحلامهم ومستقبل أولادهم، كما أن الغرض الأساسي من الزواج هو تكوين الأسرة السعيدة التي تنفع دينها ودنياها، وهذا عكس الزواج المؤقت فهدفه الأول وقبل كل شيء المتعة، خلال فترة من الوقت وليس بناء الأسرة، وكيف يتأتى التكوين وهو محدد بزمان معين، وبعد انتهائه يفترق كل منهما عن الآخر، ليلتقى مع شريك جديد يقضى معه فترة من الوقت أيضاً، وهكذا تتكرر المأساة عدة مرات دون مراعاة الدين ولا الشكل الاجتماعي!!

هذا بالإضافة إلى أن الزوجين كل منهما يكتُم عيوبه عن الآخر، بغية كمال السعادة المؤقتة المتمثلة في قضاء الشهوة، ومن أين يتأتى فيه السكن الذي قال الله عنه في كتابه الكريم: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" (الروم: 21).

وما هو مصير الأولاد في هذه اللحظة المشغول فيها كل من الأبوين بقضاء سعادته المؤقتة، والتنصل عن مسؤوليته تجاه أولاده التي فرضها الله عليه من إنفاق وتربية وتعليم وإصلاح وتهذيب؟!

وأضاف: ما أشبه هذا المجتمع الذي تشيع فيه مثل هذه السموم (الزواج المؤقت) بمجتمع الحيوانات التي شرفنا الله بالبعد عنها.

ومن النصوص القرآنية التي تحرم زواج المتعة أو المؤقت قوله تعالى: "فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن" أى فما نكحتموه على الشريطة التي جرت، وهو قوله: "محصنين غير مسافحين" أى عاقلين للتزويج (فآتوهن أجورهن) أى مهورهن.

ومن ذهب في الآية إلى غير هذا فقد أخطأ وجهل اللغة.

كما ينفي أهل السنة بشدة ما جاء من روايات عن المتعة وقد حرم الصحابة أيضاً هذا الزواج.

وظاهرة الزواج المؤقت لم تنتشر في مصر فقط، بل ظهرت في إيران حيث تطالب مؤسسات الخدمة الاجتماعية بإنشاء مراكز اجتماعية يطلق عليها (بيوت العفاف) يتم فيها تسجيل عقود شرعية للمراغبين والراغبات في الزواج المؤقت، تحت إشراف علماء الدين كعقود للمتزوجين بالعقد الدائم.

إيران واجهت المشكلة

أما د. سلوى عبد الباقي أستاذ علم النفس التربوي بجامعة حلوان فتقول: إن هذا الزواج والأشكال الأخرى منه نتيجة احتياجات غريزية وليست بجديدة لأنها موجودة منذ زمن، فعلى أيامنا كانت لدينا احتياجات، ولكن كان لدينا أمل في العمل وإيجاد فرصة للحصول على شقة، وعمل مناسب وإشباع هذه الرغبات بشكل يرضى المجتمع والدين.

أما الآن فالشباب فقدوا الأمل والظروف الاقتصادية لا تنبئ بالخير، وبالتالي يلجأ الشباب إلى هذه الطرق، ولكن لأننا نعيش في مجتمع ديني حاول الشباب إضفاء الشرعية على مثل هذه العلاقات ووصفها بالزواج لعدم تأنيب الذات والضمير.

وأضافت: المجتمع لم يواجه حتى الآن مثل هذه المشاكل في حين عندما تنبّهت إيران إلى هذه المشكلة سمحت للفتاة من عمر 14 عامًا بالزواج دون ولي، ويتم تطبيقها أيضًا بسهولة دون تعقيد.

أما نحن فلا يوجد عقد مدني للزواج ولا ظروف متاحة للزواج السليم.. وفي ظل انتشار الفساد وظهور أطباء يقومون بإجراء عمليات ترقيع للبنات يكون الأمر سهلاً أمام الشباب، ومثل هذه العمليات تقبل عليها الفتيات للهروب من المشاكل التي قد تواجهها إذا افترض أمر زواجهما، والمجتمع يساعدهم على ذلك فهم يسمحون لـ 50% من المجتمع بممارسة الجنس كيف يتم هذا وهي علاقة من طرفين.

تقليد أعمى

أما د. أشرف عبد الوهاب أستاذ علم الاجتماع بجامعة حلوان، فيرى أن هذه الظاهرة مؤشر خطير على تغيير ثقافة المجتمع المصري لأنها تدل على تأثر الشباب المصري بالثقافات الوافدة من الدول الغربية، كما أن هذا نتيجة طبيعية لثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة التي جعلت من العالم قرية كونية، بينها تأثير وتأثر متبادل.. ولكن يعاب على الشباب المصري التقليد الأعمى، وعدم انتقاء العناصر الإيجابية من هذه الثقافات الوافدة والذي يرجع بالضرورة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية، عما كان سائدًا في الماضي وتراجع دور الأسرة والمؤسسات التربوية، مع زيادة وسائل الاتصال وبخاصة الإنترنت وما يترتب عليه من عدم وجود رقابة على

ما يكتسبه الشباب من قيم ناتجة عن الاتصالات التى تحدث عبر تلك الوسائل الحديثة.

ويؤكد د. أشرف عبد الوهاب الفجوة الواسعة بين متطلبات الشباب وبين الواقع، مما يجعل الشباب يشعرون بالغربة والعزلة عن واقعهم، وهذا يجعلهم يلجأون إلى مثل هذه الزيجات لإشباع احتياجاتهم الغريزية التى عجز المجتمع عن تلبيتها بشكل مقبول!!

ويضيف: هناك رفض لهذا النوع من الزواج محدد المدة، لأنه لا تتوافر فيه أركان الزواج الصحيح، وأكبر دليل هو إخفاء الشباب تلك العلاقة التى لا تعد زواجاً، خصوصاً أن هذا الزواج ينتشر بين شباب الجامعة على وجه الخصوص، والمفاجأة أن غالبية هؤلاء الشباب يعلمون مدى خطأ هذه العلاقة، ورغم ذلك فإنهم يقبلون عليه لدوافع مختلفة، أهمها عدم قدرتهم على التعبير عن ذاتهم في المجتمع والانفصال الشديد بين هؤلاء الشباب وبين مصادر التوجيه الأخلاقى، وعلينا مواجهة هذه الظاهرة من خلال تدعيم دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، ولن يتحقق هذا بصفة عامة إلا من خلال تحقق الأمان الاجتماعى، وهذا سوف يخلف بدائل مشروعة يمكن أن يتبعها الشباب.

ويتنبأ د. أشرف بأن الجامعة المصرية سوف تشهد ظهور تيارين كليهما متطرف، أحدهما يتبنى هذه العلاقات المحرمة والتى وصلت ذروتها، وآخر يعمل على مناهضة تلك العلاقة - غير الشرعية - ويلاحظ في الجامعات انتشار اتجاهات دينية واجتماعية متطرفة، وفي الوقت نفسه تقلصت الاتجاهات الاعتدالية وأصبحنا أمام نقیضين كليهما متطرف.

زواج المساكنة والزواج الفندقى

مازال مسلسل الأفكار الهدامة لمفهوم الزواج لدى الشباب مستمرًا، فقد ابتكروا نوعًا جديدًا من الزواج يتنافى تمامًا مع قواعد الشريعة الإسلامية، هو "زواج المساكنة والزواج الفندقى".

ومادام الإيجاب والقبول شرطًا من شروط الزواج، فقد ابتكر الشباب زواج الكاسيت، أى زواج على شريط كاسيت مسجل بينهما، وزواج الدم أى خلط دم كل من الشاب والفتاة معتقدين أن سريان دم كلا منهما فى جسد الآخر دليل كاف لزواجهما، وكله يهون ما عدا زواج النت، وكثير من أنواع الزواج، كل هذه الأنواع منتشرة فى جميع أنحاء دول العالم العربى، ولكن ظهر أخيرًا ما يسمى بزواج المساكنة والزواج الفندقى، وخصوصًا فى إحدى الدول الخليجية والعربية، ويعنى هذا الزواج إقامة شاب وفتاة فى سكن واحد، دون أن يكون بينهما عقد زواج، وهذا أمر مرفوض فى مجتمع محافظ، فزواج المساكنة يعتبر ثمرة انتصار الرغبة، فىرى البعض أنه لعبة ذكاء، أى أنه توازن بين ما تريده أنت، وما يريده المجتمع، وأن الجسر الذى يصل بين هذين الأمرين هو الكذب، ويقول أحد الشباب، هو وشريكته إننا نعيش لحظة حب مكتملة الجوانب، وهذا هو الأمر المهم، وتقول شريكته إننا لا نريد أن نتعامل مع الزواج على أنه ضريبة يجب أن ندفعها، لأننا اخترنا المساكنة، وإذا توافرت الظروف فلا مشكلة بين قدرة الفرد ونفاق المجتمع.

وتقول "ل. ل" وهى تعتبر مثالا لمن تزوجن سراً ولجأت إلى القضاء للاعتراف بزواجها السرى، بعد أن أنكر زوجها "ح" زواجها الذى عقده مأذون مقابل ألف ريال تقول جعلت نفسى طرفاً فى زواج غير شرعى نتيجة رغبتي فى التخلص بسرعة من مشاكل التى كنت غارقة فيها، ولم أجد حلاً سوى هذه الطريقة التى تعلقت بها كحبل نجاة، لقد وثقت بزواجى، وحين طلبت منه أن تثبت زواجنا خذلنى مصرّاً على إبقائه سراً رافضاً إعلان زواجنا بالمحكمة.

وتضيف: أنا الآن مهددة بالفضيحة، ولا أستطيع رفع دعوى ضده إلا بحضور والدى، أو شقيقى اللذين لا يعرفان شيئاً عن زواجى، ولا أعرف كيف أنخلص من مشكلتى بعد أن تزوجت سراً لمدة ثلاثة أشهر على أمل إعلان الزواج. وأشارت إلى أن بعض المأذونين أكد صحة زواجهما. وإن لم يوثق العقد مادامت توافرت الشروط، ولكن البعض الآخر شكك فى شرعيته.

وتقول إن مشكلتها تكمن فى أنها لا تملك ما يثبت زواجهما، فليس لديها نسخة من عقد الزواج السرى لأن زوجها رفض تسليمها نسخة منه خوفاً من إشهار زواجهما، وهددها بإيذائها إن كشفت زواجهما.

ويكشف خبير مجمع الفقه الإسلامى الدولى بجدة الدكتور حسن بن محمد سفر عن زواجات سرية نسبتها 9% تتم فى السر دون عقود شرعية بين شباب وفتيات وموظفات ومعلمات، دون علم الأهل، مشيراً إلى أن هذا الزواج آخذ فى الازدياد.

وأكد الدكتور سفر، الذى يشغل أيضاً أستاذ نظم الحكم والقضاء والمرافعات الشرعية بجامعة الملك عبد العزيز، أن عدوى الزواج سراً الذى وصفه "بالزواج الفندقى"، سرت إلى طلبة جامعات يبيتون نية الطلاق عند الزواج بفتاة، أو يتزوجون من سيدات عاملات للانتفاع منهن، وينتهى الأمر بفك الارتباط عند

تخرج الشاب في الجامعة أو بقضاء الرغبة، مشيرًا إلى أن ذلك بدأ يصبح ظاهرة، وخلالها يفتقد الأهل ابنهم أو ابنتهم ليلاً بعذر الدراسة أو الخروج مع أصدقاء، بينما يخرجان لقضاء بعض الوقت برفقة بعضهما سرًا.

وأشار الدكتور سفر إلى أن هؤلاء الفتيات اللاتي تزوجن سرًا يرغبن في رفع دعاوى اعتراف قضائية في المحاكم، بعد تنصل الشباب من الاعتراف بالزواج، وسعيهم لفك الارتباط، بينما تتخوف البقية من اللجوء للمحاكم خوفًا من الفضيحة أمام الأهل والمجتمع، لافتًا إلى وجود أساليب لتلاعب المتزوجين في السر دون ولى وبغير علم الأهل، ودون عقود مثبتة، حيث يتم تحرير ورقة زواج أو طلاق بين الزوجين لا يتم إشهارها بالمحكمة، إلا بعد الطلاق بفترة، وبعد مضي وقت طويل على وقوع الطلاق بينهما يذهبان إلى المحكمة لاستخراج صك طلاق.

واتهم الدكتور سفر بعض المأذونين باستغلال تصاريحهم الصادرة من وزارة العدل، لعقد الأنكحة وتقاضى أجور عالية مقابل إجراء زواج غير شرعية، يغفلون فيها القواعد الشرعية والشروط الأساسية لعقد الزواج والتي تنص على وجود الولي والشهود والإشهار، في حين ينص نظام مأذونى الأنكحة على عدم تقاضى المأذون مبالغ مالية لقاء عقود الزواج.

وكشف عن زواج عشر فتيات سرًا بنية "إثني زوجتك نفسى"، مشيرًا إلى أنهن اعترفن بزواجهن بعيدًا عن الأعين، ودون علم أسرهن، منبهاً إلى تلاعب مأذونى أنكحة، إذ أكدت بعضهن أن مأذونين قاموا بتزويجهن سرًا دون وجود أوليائهن، أو شهود، لقاء مبلغ مالى يتراوح بين 2 - 4 آلاف ريال، مستغلين رغبتهم في إجراء عقد زواج سرى.

وأضاف أنه تم إعلان زواج اثنتين من الفتيات بعد فضح أمرهما لدى أسرتهما بسبب ظهور علامات الحمل عليهما، فيما لجأت أخريات إلى الإجهاض المتكرر

هرباً من الفضيحة، وحتى لا يكتشف أمرهن، وبررن لجوءهن إلى الزواج السرى بالهرب من الضرب والتعذيب والطرْد من بيوت ذويهن، فيما أرجع غيرهن الأسباب إلى الحب والرغبة في الزواج ممن يردن، بعد رفض أوليائهن تزويجهن منهم.

ويؤكد أبو خلف (مأذون شرعى) صحة هذا الزواج وشرعيته، مادامت الشروط قد توافرت دون أن يذكر "وجود الولي"، مشيراً إلى أن هناك من يستغل هذه النوعية من الزيجات للحصول على أغراضه، ومؤكداً في الوقت نفسه أهمية توثيق الزواج في المحكمة، فيما شدد مأذون آخر على عدم صحة هذا الزواج، لأن هذه النوعية من الزيجات تبرر الحصول على رغبات ومغامرات غرامية مؤقتة.

وأكد الدكتور حسن بن محمد سفر أن هذا النوع من النكاح باطل، أما إذا عضلها وليها عن الزواج بكفاء، فتنتقل الولاية إلى القاضى الشرعى، لقول النبى ﷺ "السلطان ولى من لا ولى له"، والواجب علينا سد الذرائع، وعدم إحداث تلاعب فيما نص عليه كتاب الله وسنة نبيه، بإعلان الزواج متضمناً شروط النكاح من ولى وشاهدين، ورضاء المرأة وذكر المهر وعدم تبين نية الطلاق، كما أن نية تحصين الإنسان لنفسه أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار، لما جاء في التوجيهات في هذا الباب.

وأرجع أسباب انتشار الزواج فى السر إلى انعدام الوعى بالمسئولية، وفقدان الثقافة الدينية والتفكك الأسرى بين الفتاة والشاب وأسرتيهما، فيما يستغل بعضهم هذا الزواج للانتفاع من الزوجة بالمتعة وقضاء الوطر، أو الحصول على أموال بالزواج من معلمة أو موظفة، وأكد أن غلاء المهور والطبقية والمستوى الاجتماعى وتعطيل الفتاة عن الزواج ورفض تزويجها دون أسباب مبررة له أثر فى انتشار هذا الزواج.

"الجوجلو" .. أزواج تحت الطلب!!

جريمة جديدة من جرائم الإنترنت نجنى ثمارها الآن!

شباب أصبح يطلق عليهم "الجوجلو" أى المتعة، يصطادون من خلال وسطاء مطلقات أو أرامل، مهما كانت أعمارهن، وعبر أحد مواقع الدردشة يستدرجون هؤلاء السيدات، اللاتي غالبًا ما يكن كبار السن باسم الحب، وعرض المتعة عليهن مقابل مبلغ من المال يحصلون عليه، أو يتزوجون بهن ثم يكتشف الضحايا الوهم الكبير عندما يستولى هؤلاء الشباب على ثروات السيدات العجائز، وغالبًا ما تنتهى الحكاية المؤلمة بجريمة قتل أو نصب أو سرقة!

المثير أنها ظاهرة منتشرة على شبكة الإنترنت!.. الأكثر إثارة أن هناك بعض الفنانين بدأوا حياتهم الفنية كشباب للمتعة!.. استطلعنا هذه المواقع التى تسمى الدردشة وتصفحناها، وشاهدنا وقرأنا عروضًا من شباب يعرضون أنفسهم إما للزواج من سيدة عجوز، أو إقامة علاقة غير شرعية معها بهدف تجديد أحاسيسهن!

'يمكن نتعرف؟.. أنا "سمية" .. وأنا أياب.. أنت مرتبط؟.. لأ.. بس ممكن ارتبط'.. الجمل السابقة كانت اختصارًا لحوار دار ويدور كل يوم على صفحات أحد مواقع الدردشة المعروفة، والذي أصبح بمثابة فخ لاصطياد السيدات كبيرات

السن، اللاتى يحلمن بالارتباط بشاب يعيد إليهن ما ضاع من العمر ويشعرهن بأنوثتهن.. لكن بشرط، فهؤلاء السيدات يدفعن الثمن غالباً، أموالاً أو مجوهرات أو عقارات، كل ما يملكن مقابل أيام سعادة قليلة تمر كالحلم ويستيقظن ليجدن أنفسهن فى أفقع كابوس!

القصة بدأت عند ما قررت مجموعة من الشباب الذين يربطهم حلم واحد.. هو الثراء السريع.. استغلوا وجود أحد مواقع الدردشة، ليصنعوا منه فخاً يستدرجون فيه السيدات اللاتى تعدت أعمارهن 40 سنة، ليتقربوا منهن فى علاقات شرعية أو محرمة وعندما تحين اللحظة المناسبة يصبحون "فص ملح وداب".. وفكرة هذا الموقع تعتمد على إدخال بعض البيانات وأرقام التليفونات وبعض الصور الشخصية أيضاً، والتى تكون "الطعم" الذى يصطادون به ضحاياهم.. ويبدأون فى التعرف على السيدات الثريات، ويوطدون علاقتهن بهن ثم يتقاضون ثمن المتعة التى يعطونها لهؤلاء السيدات، وبعد أن يستولوا على جميع ممتلكات ضحاياهم يتركوهن يواجهن الكارثة وحدهن!.. المثير أن بعض هذه القصص تنتهى بجريمة قتل أو سرقة أو نصب، وتحتل بعض الضحايا من الذهاب لقسم الشرطة للإبلاغ عن الواقعة.

حبیبى النصاب!

'سمية'.. سيدة فى الخامسة والخمسين من عمرها.. تعيش بمفردها فى منزل فخم فى أحد شوارع منطقة الزمالك، بعد وفاة زوجها الثرى الذى ترك لها ثروة طائلة، ولأنها لم ترزق بأبناء أصبحت وحيدة تعاني مرارة الوحدة التى كادت أن تفتك بها. فلم تجد أمامها سوى جهاز الكمبيوتر الخاص بها، الذى تلجأ إليه كلما أصابها الضيق لتدخل على أى من مواقع الدردشة، تتعرف على أشخاص جدد يسلمونها فى أيامها الطويلة وذات يوم تعرفت إلى إيهاب شاب فى السادسة والعشرين من عمره تبادلأ أطراف الحديث، شعرت تجاهه - على الرغم من أنها لم تر

سوى صورة صغيرة له - بإحساس غريب وقديم لم تحسه منذ سنين طويلة، سألت نفسها هل هذه حقيقة أم أنها تحلم؟ وسرعان ما ستستيقظ لتصطدم بواقعها الأليم، تبادل الاثنان أرقام التليفونات وأصبحا صديقين مقربين بل إن الأمر وصل إلى مقابلات شخصية بينهما في بعض الأماكن العامة، كانت وسامة وخفة ظل إيهاب كفيلة بإيقاع أجمل الجميلات، فماذا حدث للسيدة العجوز التي أصبحت مثل الشجرة الكبيرة التي تساقطت أوراقها في فصل الخريف فأصبحت مهملة وغير جذابة؟!.. نجح هذا الشاب في تجديد إحساس الأنوثة داخل قلب هذه السيدة التي كانت قد يشت من عودة هذا الشعور في يوم من الأيام، تعهدت أن تعطيه كل ما يريد مقابل ضمان منه بدوام شبابها وأنوثتها، أغرقته بالنقود واشترت له سيارة بل وصل الأمر إلى إنها استغنت له عن شقتها بالزمالك!

مرت أيام السعادة سريعة وتعددت اللقاءات المحرمة بين سمية وإيهاب، إلى أن أتى اليوم الذى اختفى فيه هذا الشاب تمامًا، توالى الصدمات فوق رأس السيدة العجوز، فوجئت بأنه قد باع الشقة لثرى عربى وبدأت رحلة البحث عن السراب، يشت السيدة العجوز من البحث عن حبيبها النصاب وانتهى الأمر بها بمحاولة انتحار فاشلة، قررت أن تتخلى عن خجلها وتقدم دعوى قضائية ضد هذا اللص الذى استولى على كل ما تملك، لكن المحكمة قضت ببطلان الدعوى لأن هذا الشاب أخذ منها كل شيء بمحض إرادتها، ولأنه لم يكن هناك زواج وإنما علاقة غير شرعية!

القاتلة!

عادت "فريال" من عند صديقتها المقربة بعدما قضت ساعة معها، حيث قررت ألا تبيت معها لأن زوجها الشاب "نور" أخبرها أنه سيسافر إلى بور سعيد ليحلب بعض قطع الغيار لسيارته الجديدة التى اشتراها له زوجته الكبيرة، التى تبلغ من العمر الثامنة والأربعين عامًا، وفور وصولها إلى منزلها بمنطقة "لوران"

بالإسكندرية استقلت المصعد وعندما أخرجت مفتاح شقتها من حقيبتها وفتحت الباب، توجهت إلى غرفة النوم لتغير ملابسها وكانت الصدمة!.. رأت زوجها الشاب في أحضان فتاة جميلة على سريرها، أسرع إلى المطبخ واستلت سكيناً ضخماً ورأت الفتاة تفر من باب المنزل فإذا بها تنهال بسكينها على جسد زوجها الذى سقط جثة هامدة وسط بركة من الدماء، ساد الصمت على المكان بعد وقوع جريمة قتل بشعة!.. ونعود بالزمن للوراء قليلاً.. عندما تعرفت "فريال" على "نور" فى أحد مواقع الدردشة وأرسلت له صورتها ورغبتها الشديدة فى الارتباط به، وكان الثمن أن عرضت عليه الزواج مقابل تحقيق كل أمنياته!.. وافق "نور" على الفور.. فهامى غايته لتحقيق بعدما قرر أن يتعرف على سيدة ثرية ويستولى على أموالها، تحقق حلم الاثنين وتزوجا وانتقل الشاب إلى السكن فى منزل زوجته بمحافظة الإسكندرية، مرت الأيام وازدادت طلبات 'نور'. الغريب أن الزوجة لم تعترض على أى طلب وكانت مثل 'الخاتم فى إصبعه'.. لكن بعد مرور عدة أسابيع شعر الشاب بالملل من العلاقة بينه وبين هذه العجوز، تحول هذا الشعور إلى اشمئزاز من هذه الزيجة.. قرر أن يتمتع نفسه على طريقته، تعرف إلى إحدى الفتيات فى أحد الملاهى الليلية وتطورت علاقتهما إلى مقابلات ساخنة فى منزل هذه العجوز خلال فترات معينة عندما تذهب فيها إلى صديقته المقربة، لكن القدر لم يمنح هذا الشاب ما يتمناه.. انتهت حياته على فراش الزوجية بعدما اكتشفت زوجته خيائنه لها على سريرها، تم القبض على الزوجة القاتلة بعدما أبلغ الجيران عن الحادث، وتم حبسها أربعة أيام على ذمة التحقيق حتى يتم تقديمها لمحاكمة عاجلة.

شباب الجوجللو!

الغريب أن هناك بعض الممثلين الشباب بدأوا حياتهم بتلك الألاعيب الماكرة، وكانوا يأتون خصيصاً لبعض النساء الثريات لممارسة الرذيلة معهن مقابل هدايا مالية ثمينة، ويتم التوفيق بين هؤلاء عن طريق وسطاء يقومون بعقد صفقات على شبكة الإنترنت، ويطلق على هؤلاء الشباب اسم 'الجوجللو' أى شباب المتعة..

وبينما أصبحت هذه القصص ظاهرة منتشرة، نجد بعض المواقع الخاصة بالزواج على الإنترنت قد اتجهت إلى الأسلوب نفسه، وأصبح القائمون على هذه المواقع هم المنظمون للمقابلات التي تدور بين الشباب والنساء كبيرات السن، مقابل مبلغ مادي يقوم بدفعه الشباب للاشتراك في تلك المواقع، واستخدامها كوسيلة للربح السريع!.. الكارثة أن هؤلاء النساء يدخلن الى هذه المواقع بقصد التسلية والهروب، من الوحدة، عن طريق التعرف إلى شباب في مقتبل العمر لكي يرجعوا إليهن المشاعر الضائعة في سنوات حياتهن الفانية. مما يجعلهن فريسة سهلة الوقوع في أيدي هؤلاء الشباب الذين يستغلون التقدم التكنولوجي أسوأ الاستخدامات، ولا يعرف هؤلاء أن تلك المواقع قد تكون السبب في إنهاء حياة أغلبهم بجريمة قتل بشعة، لشدة تعلق هؤلاء النساء بهم وعدم القدرة على تخطي هذه المحنة خصوصاً أنهن لم يكن لديهن شيء يبكين عليه.

هل تتزوج مجهول النسب؟

"ولا تزر وازرة وزر أخرى" صدق الله العظيم. صحيح هم أطفال أبرياء لا ذنب لهم في خطيئة أو نذالة آبائهم وأمهاتهم، لكنهم هم الذين يدفعون الثمن الحقيقي طوال حياتهم، وصحيح قد يتعاطف الناس معهم، وينالون من الشفقة الكثير، وقد يجردون من يتكفل بهم ماديًا، ولكن اجتماعيًا ونفسيًا هل يمكن أن يكونوا أشخاصًا "شبابا وفتيات" أسوياء؟، وهل المجتمع بكل أفراده يستطيع أن يتعامل مع هؤلاء بشكل طبيعي؛ أى هل يمكن أن تتزوجى أو تتزوج من مجهول أو مجهولة النسب؟

سؤال صريح ومؤلم، لكننا وجهناه لأفراد على اختلاف المستويات الثقافية والعلمية وكانت هذه إجاباتهم.

الحاجز النفسى

مدام سعاد عمران هى أم لشاب وفتاة فى سن الزواج، وتعمل فى وظيفة مرموقة، وعندما سألتها هل توافقين على زواج ابنك من مجهولة النسب؟!

على الفور قالت: لا طبعًا - إذا كانت هناك بيوت قائمة ومحترمة، وسلوكيات أبنائهم وبناتهم "معوجة" فما بالك بسلوكيات من يفتقدون الأسرة والتوجيه، حتى لو هناك استثناءات ومنهم الصالحون سلوكيًا، لكن بالتأكيد يوجد بداخلهم شرخ

نفسى عميق لافتقادهم الحياة المتوازنة - صحيح قد نتعاطف معهم ولكن بحدود -
فأنا ضد الاندماج الاجتماعى، لأن التساهل مع هذه الفئة سوف يسقط الحاجز
النفسى الموجود لدى غالبية أفراد المجتمع، وبالتالي تصبح الدنيا "سداح مداح".

وتكثر الجرائم والخطايا والزواج العرفى وغيره من أشكال الزواج التى أصبحت
نسمع عنها الآن.. فأنا لا أتعاطف مع كل هؤلاء، لكن قد أتعاطف مع من
اغتصبت وتم إكراهها وهى بريئة فاقدة للإرادة.

لكن من أخطأت بإرادتها فلا أتعاطف معها، ولا تحاول أن تحملنا وتحمل
المجتمع والدين والتشريع نتيجة خطئها، وأتساءل ما كل هذه الضجة المثاره هذه
الأيام، أليس من الأفضل أن يوجه المجتمع تعاطفه مع الشباب العاطل أو الذى
يتسول أية فرصة للعيش ولا يجد، أو مع الشباب المكبوت والمحبط و"9" ملايين
عانس !!

رأى آخر

سميحه فتحى.. هى أم لشابين وتعمل فى إحدى الهيئات النقابية.. سألتها
السؤال نفسه فقالت:

هذا يتوقف على التربية، فإذا أراد ابنى الزواج من فتاة مجهولة النسب، سأبحث
أولاً عن البيئة التى تربت فيها، لأن التربية المكتسبة أحياناً تكون أفضل من العوامل
الفطرية، هل الملجأ الذى تخرجت فيه أو الأسرة البديلة التى تربت فيها أحسنا
تربيتها وتعليمها أم لا؟ وأتعرف على نوع الحياة التى كانت تعيشها، ثم أحذر ابنى
بحجم المسؤولية، وأنه لابد أن يتحمل "البيعة" على بعضها، وأن يكون حساساً جداً
فى التعامل معها، وأن مركب النقص أو العقد النفسية واردة جداً فى مثل هذه
الحالات، وإذا تحمل ذلك سأوافق على زواجه فأنا لا أفضل بشكل عام الزواج من
فتاة سيئة الأخلاق، سواء من أسرة ذات حسب ونسب، أو مجهولة النسب، فالمهم
عندى هو معيار الأخلاق!!

العرق دساس

مجدى إبراهيم صحفى شاب على وشك الزواج سألته فقال: بالطبع لا يمكن التفكير فى مثل هذا الزواج لسبب بسيط جداً، وهو أن ديننا الخفيف أمرنا "تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" فما الذى يجبرنى على الدخول فى منطقة شائكة ومريية، تجلب لى الشك وعدم الراحة طوال حياتى، فلا يوجد شىء اسمه أن الابن لا يتحمل ذنب أبيه وأمه، بالعكس فهو يتحمل، فالتناس لا تتعامل مع ابن الخرامى أو ابن البلطجى، فما بالك بابن "...!!"

هذا ليس ظلماً هؤلاء الأطفال، ولكنها حكمة ربنا والدين والشرع، لكى تقل العشوائية فى العلاقات ويتوجه الناس صوب الطريق الصحيح دائماً، لذلك أنا ضد هذه الحملة الدعائية التى تقودها هذه الجمعيات النسائية المدعومة من الخارج والتى تطالب بتغيير التشريع والشرع، من أجل أن تحتفظ برضاء الغرب ودولاراته، وأعلم جيّداً أن معظم هؤلاء الذين يتحدثون عن حقوق هؤلاء الأطفال، لا يطبقون هذا الكلام مع أنفسهم، فهو مجرد "شو" إعلامى لتوجيه الرأى العام نحو أهدافهم.

العنوسة أفضل

سميرة على (33 سنة) ولم تتزوج قالت بعد تفكير عميق:

أنا لم أتزوج حتى الآن، لكن إذا لم يوجد سواه فأنا أفضل العنوسة، فالفكرة غير مقبولة نفسياً ولا اجتماعياً، فماذا سأقول لأهلى وأصدقائى؟ وكيف سأتعامل معه ولمن أشكوه إذا أخطأ فى حقى مثلاً؟ وماذا سأقول لأولادى منه؟ وما شعورهم إذا عرفوا تاريخ حياة والدهم؟ أسئلة كثيرة لا بد أن أسألها لنفسى، وكلها معذبة وعليه فأنا أفضل حياتى دون شريك بدلا من الشريك المخالف!!

أما ثريا خليل - الحاصلة على بكالوريوس زراعة وعمرها "27" سنة فتقول: أكثر ما يهمنى فى الشخص الذى سأرتبط به هو أخلاقه وتدينه، فهذا الشخص مجهول النسب قد يكون أفضل أخلاقاً وتديناً من كثيرين من أصحاب الحسب

والنسب، فالمحاكم مليئة بحالات الزواج من أصول عريقة، ولكن مارسوا مع زوجاتهم أشد صور الفساد الأخلاقي بلا رحمة، فهذا ليس عيباً للرجل - "أصل الفتى ما قد حصل" - فالحب والتفاهم أهم كثيراً من شجرة العيلة وجذورها وفروعها.

أما الكلام عن أنه قد يكون غير سوى فهذا يمكن اكتشافه بسهولة أثناء التعامل في الخطوبة، وكثير من الشباب الآن في ظاهريهم أسوياء بحكم النشأة والتربية، لكن بداخلهم عقد الدنيا كلها!!

بنت حرام

تقول ليلى على حسن موظفة في شركة سياحة: لو عندى ابن لن أزوجه من فتاة مجهولة النسب، لأن مثل هذه الفتاة تكون أمها مستهتره وتمتلك جرأة رهيبه فى إقامة علاقة غير شرعية مع شاب، فلا يمكن أن أزوج ابنى لبنت جاءت فى الحرام، وسيظل لقب "بنت سفاح" لصيقاً بها إلى نهاية عمرها، وأتمنى أن تكون حادثة "هـ.أ الشهيرة" عبرة لكل البنات المستهترات اللاتى يردن تقليد الأجانب، لأن ثقافتنا الدينية تحرم مثل هذه الأفعال.

وتقول صباح سعيد موظفة: أنا لا يشرفنى أن أزوج ابنى لمثل هذه البنت، لأن ما قامت به أمها يعتبر عاراً على المجتمع، لأنه علاقة غير شرعية لا يقبلها أحد، والأم أو الفتاة هنا هى المسئولة الأولى عما حدث لأنها أعطت شرفها بإرادتها لرجل ليس زوجها شرعاً، وبالتالي يمكن أن تطلع ابنتها مثلها فى أخلاقها فالعرق دساس، لذلك لا أقبل مثل هذه الزيجة حتى ولو كانت البنت مؤدبة أو عندها مال قارون.

وتقول زينب حسنين طالبة بكلية التجارة: بالنسبة للشباب الذى يتضح أنه مجهول النسب، ليس عندى مانع من أن أتزوجه لعدة أسباب أولاً، أنه ليس له ذنب يذكر غير أنه وُلِدَ لرجل رفض الاعتراف به، فيمكن أن يكون قد تربى تربية صالحة رغم تكوينه فى بيئة غير شرعية، فما المانع أن يشاركنا حياتنا الطبيعية التى نعيشها؟

أليس له حق مثل كل الناس؟ فلا داعى لأن نفره من المجتمع ونأخذه بذنب أهله، أنا كنت أعرف شخصاً كان الجميع فى الحى الذى يعيش فيه يعرفون أنه مجهول النسب، وكان يسكن بجوارى وكان يضحك ويستمتع بالحياة ويتمتع بحب أصدقائه ويشارك فى الحياة العامة، فهو منذ بداية حياته اعتمد فى تقديم شخصيته للناس على نفسه وأخلاقه وعلمه وأدبه، فاحترمه الجميع ولم يبحثوا فى شهادة ميلاده عن اسم الأب الحقيقى الذى أقام علاقة مع أمه.

ويقول سلطان إبراهيم محاسب: بالنسبة للولد مجهول النسب ليس عندى مانع من أن يتزوج ابنتى لأنه ليس له ذنب فى الموضوع أساساً، ولو أن كل واحد منا سيكون فى الظروف نفسها والناس ترفضه يكون على الدنيا السلام، أهم حاجة تربية هذا الولد بعد ذلك، فلو نشأ فى وسط أسرة صالحة فلا مانع عندى من أن يتزوج ابنتى، وكمان يرجع الأمر لهذا الإنسان لقوة شخصيته أو ضعفها، وهل عنده حماس لكى يعيش الحياة أم لا، أما البنت مجهولة النسب، فأنا أرفضها لأن نسبة أن تكون مثل أمها وتأخذ أخلاقها كبيرة وهو ما سيؤثر على حياتها مع زوجها فى المستقبل.

الأصل أهم

ويقول محدوح إبراهيم تاجر: مش هاجوز ابنى ثمرة الخطيئة، لأنى عايز ناس طبيين من أصل طيب، أما هذه الفتاة فسوف تتأثر بحياة أمها وتكون معقدة نفسياً، وغير منضبطة فى التعامل مع زوجها وأسرته، ولكن أنا بطبيعة الحال لا أمانع فى التعامل مع هؤلاء الأبناء غير الشرعيين بطريقة عادية، كأى إنسان إذا كانوا على خلق، أما إذا كانوا غير ذلك فسوف أتجنبهم.

ويقول محسن محمد على موظف، لا أقبل أن يتزوج أحد أبنائى بهؤلاء الذين لانعرف لهم أبا نلجأ إليه فى حالة حدوث مشكلة، لأن هذا مرتبط بالسلوك، ونحن نعلم أن السلوك غير الأخلاقى يتوارثه الأبناء من الآباء والأمهات ويظل فى

الذاكرة، لذلك لا يتفق الطرفان في المستقبل وبعيداً عن المشاعر والعاطفة والكلام المزوق أنا أرفض هذا الزواج.

أما عائشة عبد السلام فتقول: من البداية لازم نعرف ظروف علاقة والدها بوالدتها هل كانت علاقة شرعية نوعاً ما مثل وجود زواج عرفي، وقام الأب بعدم الاعتراف به لظروف خارجة عن إرادته، وكذلك ظروف تربية البنت بعد ذلك، رغم أن هذه الزيجات لا يأتي من ورائها إلا المشاكل فسوف أسمع كلام الناس والجيران بالاستهزاء، وسوف تكون حياتي وحياة البيت كله جحيم، فنحن نعيش في مجتمع أكثره نميمة ولا يتحدث عن الصالح بل الطالح، ومن المفروض على الولد أو البنت ألا يحدثا أحداً بماضيهم فلهم حاضرهم فقط حتى يتعايشوا في وسط المجتمع بأمان، وإلا فسوف يكون مصيرهم كمصير أمهم.

بوابة جهنم

ملف الأطفال مجهولى النسب أصبح الآن حديث الساعة ومسار تناقض الآراء بخصوصه، ولكن ما رأى علم الاجتماع في كل ما يدور الآن وحقوق هؤلاء الأطفال؟ د. أحمد المجذوب أستاذ علم الاجتماع الجنائي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.. يجيب قائلاً:

هناك مشكلة ليست جديدة على مجتمعنا ولها طريقان في المواجهة أولاً، الوقاية ثم العلاج، لكى نمنع ثمار هذه المهزلة التى تحدث يومياً وفي كل البيئات الاجتماعية، فلأسف البنات رخصن أنفسهن، وأرى بعينى تصرفات وسلوكيات لهن يندى لها الجبين، وأتساءل أين الأسرة المصرية، وماذا حدث لها؟.. فالبنت تخرج كثيراً بسبب أو دون سبب، والأم لا تعلم أين كانت، وتصل إلى حد المبيت بالخارج، دون أن يعرف الأب بالضبط أين تنام ابنته، والبعض الذين يهاجمون القانون والشرعية ويطالبون بضمانات لأبناء الزنى؛ أقول لهم إن عقد الزواج هو أكثر ضماناً للفتاة إذا خرجت عنه لا بد أن تضيع، لذا من يرددون هذا الكلام يريدون أن تشيع الفاحشة

فى المجتمع؁ ونحن نختلف عن الغرب؁ ثمن الخطأ أن نترك هذا الكلام يتردد أمام بناتنا من أن المجتمع أو المشرع ظالم فمن غير المعقول أن تظهر الفاحشة أمامهن على أنها فضيلة.

وللأسف هناك انحلال وفوضى تسود مجتمعا؁ وحدث تراخ فى الأخلاق بسبب السعى وراء المادة التى اجتاحت كل قيمنا؁ فالخوف من تنفيذ كلام هؤلاء هو خراب النفوس؁ والادعاء الباطل على أى شخص بأنه أبو هذا الطفل أو ذاك؁ فقد قمت منذ ثلاث سنوات بعمل دراسة عن الاغتصاب واكتشفت أن نسبة من تدعى اغتصابها نسبة كبيرة بغرض الإيقاع بالشاب المتهم؁ وتجبره على الزواج منها.

ويضيف د. المجدوب: القضية هنا ليست قضية "DNA" لأنه لو فتحنا الباب لهذا سوف نفتح باب جهنم على مجتمعا؁ والمحكمة لن تلاحق طلبات تحليل لـ "DNA"؁ وهو ما يحمل مخالفة دستورية؁ لأن "البينة على من أدعى واليمين على من أنكر"؁ فما يتبقى إذاً هو اليمين وليس التحليل؁ والمحكمة لم تحالف القانون فى حكمها فى قضية "ل" ابنة "هـ.أ" ولا تملك أن تجبر "أ.أ" على إجراء التحليل.

ورداً على سؤال: ما ذنب الأطفال الأبرياء ؟

قال د. المجدوب: الأطفال ليس لهم ذنب فى شىء صحيح؁ لكن فى ظل ظروفنا المجتمعية الحالية؁ إذا تغير تشريع أو قانون فسوف يكون كارثة وفتحاً لباب من أبواب جهنم علينا؁ وأضراره أفدح من نفعه؁ فلدينا ملايين من الفتيات والشباب لم يتزوجوا؁ سندور فى دائرة مفرغة شباب مكبوت جنسياً؁ يلجأ للزنى وتكون الثمرة طفالاً بريئاً يلقونه فى وجه المجتمع؁ ليعترف به؁ دائماً أقول وأطالب قبل الإقدام على أى تغيير قانونى أو تشريع جديد تجب دراسة آثاره على المجتمع أولاً من حيث المنافع والأضرار وأيهما أكثر.

لكن البعض قد يتمسك باختلاف الفقهاء فى إثبات النسب.. هكذا سألت د.المجدوب؟

فقال: بغض النظر عن الخلافات الفقهية، فإن الرأى الراجع هو مع عدم أحقية ثبوت النسب في هذه الأحوال، صحيح أن الحديث الذى يقول إن الولد للفراش وللعاهرة الحجر، هو خاص بواقعة معينة في التاريخ وليس حكماً عاماً ولكن يأخذ بها المشرع درءاً للمفاسد والادعاء الكاذب.

أما بالنسبة لحالات إثبات النسب في المحاكم فهى موجودة من قبل الطفلة "ل" لماذا لم تتحرك كل هذه الجهات وأصحاب الأقلام والرأى العام نحو حل مشكلتهم!

والمجتمع قام بدوره تجاه هؤلاء الأطفال، بإقامة مئات الدور التى ترعاهم، ومنذ سنوات أقاموا نظام الأسر البديلة لكى يعيش الطفل في ظروف تجعله أقرب إلى الأسوياء ولكن فشل هذا النظام. لأن بعض الأسر استغلت الأبناء في العمل كخدم لهم في البيوت، لكن نظام كفالة اليتيم الآن هو الأفضل سواء بالإنفاق عليهم وزياراتهم الدورية للاتصال وإقامة علاقات بالعالم الخارجى، لأنه يعنى نوعاً من الأمل لهؤلاء الأبناء.

وللأسف لا توجد أبحاث على هؤلاء الأولاد داخل دور الرعاية أو خارجها في مصر، لكن في الخارج هناك أبحاث كثيرة لأن "40%" من أطفال أمريكا هم لأمهات بلا أزواج ولا يرغم الأب على إثبات النسب، عكس ما يقوله البعض، فالتأمين الصحى، ودور الرعاية تقوم بالدور إذا رفض الأب الاعتراف وتركه الأم.

ليس هذا فحسب بل إذا تمسكت الأم بتربيته فهى تأخذ إعانة شهرية في حدود "1500" دولار شهرياً وتتابعها إحصائية اجتماعية، وبعد ما زادت الأمور على حدها، وزادت الحالات وانتشر "بيزنس" جديد.. وهو أن البنت تلد من صديقتها، ثم تطلب تربية الولد لتعطيه لسيده فقيرة بـ "500" دولار في الشهر وتحصل هى على الـ "1000" دولار لنفسها، وجاء بوش في بداية حكمه ووجد أن هذا البند يهدر

على الدولة مليارات الجنيهات سنوياً ففكر في إلغاء هذه الرعاية المادية تماماً، لكن نصحوه بعدم فعل ذلك لأنه سيفقد بذلك أصواتاً كثيرة جداً من الشعب.

وتوصلوا إلى حل وسط، وهو أن تقوم الدولة برعاية هؤلاء الأطفال من كل النواحي صحياً، وغذائياً، وتعليمياً، واجتماعياً، لكن في حالة استرداد الأم لطفلها فهي تتحمل نفقاته كاملة، وتوقع على إيصال الاسترداد دون أية حقوق مادية.

عندنا في مصر برامج جيدة ومدرسة ومنهجية، تجعل هؤلاء الأولاد يتكيفون، أو يتوافقون مع المجتمع والواقع وليس العكس.